

عبد الوهاب بن منصور
مؤرخ المملكة المغربية

مشكلة

الحماية القنصلية بالمغرب

من نشأتها إلى مؤتمر مدريد

سنة 1880



الطبعة الثانية

1405 هـ

1985 م

المطبعة الملكية - الرباط

عبد الوهاب ابن منصور
مؤرخ المملكة المغربية

مشكلة

الحماية القنصلية بالمغرب

من نشأتها إلى مؤتمر مدريد

سنة 1880



الطبعة الثانية

١٤٠٥ هـ

١٩٨٥ م

المطبعة الملكية. الرباط

الحماية القنصلية

منحت الدول الاسلامية شرقا وغربا في القرون الغابرة عدداً مهن (الامتيازات) للدول المسيحية الأوربية وقدمت لها تنازلات مارست بموجبها في بلادها مهامٌ هي من صميم ما تختص به السيادة الوطنية ومن هذه الامتيازات نظام سياسي وقضائي غريب دُعي في كتب التاريخ والقانون بنظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية تعريفه وتحديدده هو ان يمنح الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في بلدٍ مّا حماية دولهم لرعاياه ، فيصيرون وهم يحملون جنسيته ، ويُقيمون باستمرار فوق أرضه ، غير خاضعين لقوانينه ، ولا ملزّمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم اداؤه من ضرائب ، والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية

ويستطيع ممثلو الدول الأجنبية منح هذه الحماية بموجب اتفاق ينبرم بين دولهم والدولة المعتمدين فيها أو بمقتضى أي اتفاق يبيع ذلك لدولة أخرى ويحق لكل دولة صديقة أن تتمتع بما فيه من فوائد وامتيازات

وغني عن البيان ان الوطنيين أهل البلد اذا كانت الحماية التي يمنحها لهم ممثلو الدول الأجنبية تجعلهم فوق القوانين وتعفيهم من التكاليف فان رعايا تلك الدول المقيمين بذلك البلد هم – من باب أولى وأحرى – معفون منها وغير خاضعين لها

وهو نظام شاذ عجيب لا يقبله طبع قويم ولا يسلم به منطق سليم ، لأنه يتنافى مع سيادة الدولة وانبساط سلطاتها وقوة قوانينها وأحكامها التي يجب أن تطبق على جميع المقيمين فوق أرضها ، سواء كانوا وطنيين أصلاء أو أجانب دخلاء .

نشأة نظام الحماية

وقد ظهر هذا النظام أول ما ظهر بتركيا والولايات الإسلامية الواسعة التي كانت تحت حكمها منذ أواخر القرن السادس عشر ، واستفحل أمره في القرن السابع عشر على الخصوص نتيجة التنازلات التي قدمتها تركيا لفرنسا سنة 1607 وللأقاليم المتحدة سنة 1612 ولأوسقريا (النمسا) سنة 1615 ولانكلترا سنة 1675 ولدول أخرى غيرها فيما بعد

وعند ما كانت الدول الأوروبية تطالب بإنشاء هذا النظام وتسعى في الحصول على غيره من الامتيازات والتنازلات كانت تتعلل بعدة علل واسباب لبعضها – نظريا – ما يبرر المطالبة والمسعى ، منها

– صرامة الأحكام التي تنفذ بالبلاد التركية وقسوة الحدود التي تقام فيها وهي أحكام وحدود منصوص عليها في القرآن ومقررة في كتب الفقه الإسلامي فهي لم تكن لتقبل رجُم الزاني وقطع يد السارق وجلد شارب الخمر ، سواء تعلق الأمر برعاياها أو تعلق بالوطنيين المستخدمين عند سفرائها وقناصلها وحتى الخلفاء والمتعاملين منهم مع تجارها بدعوى أن أحكام الشريعة الإسلامية أحكام دينية خاصة لا تطبق حتى مع خلوها من الشدة والقسوة إلا على من يؤمن بها من المسلمين ، أما غير المومنين بها فلا تطبق عليهم إلا أحكام الديانات التي يؤمنون بها كاليهود والنصارى الذين يقضي بينهم أحوارهم ورهبانهم بما نصت عليه التوراة بالنسبة للأولين ، ونص عليه الانجيل بالنسبة للآخرين

– وجود فروق طبقية بين المواطنين تجعل بعضهم سادة وبعضهم عبيداً أو في حكم العبيد

– وانعدام الضمانات القضائية التي تؤمّن الأجانب وخطأهم من ظلم القضاة والحكام ، وعسف الشرفاء والأعيان .

وهي امور تعرقل في نظرهم حرية التجارة ونموها وتجعل اقامة الأجانب في البلاد الاسلامية غير مريحة ، وتعرض اموالهم وامتعتهم للضياع

ولا ريبَ أن في بعض هذه العلل مغالطات واضحة بينة فالعدل والمساواة لم يكونا في المحاكم والمجتمعات المسيحية الأوربية اوفر منهما في المحاكم والمجتمعات الاسلامية بالمشرق والمغرب ، يضاف إلى ذلك أن الامبراطورية العثمانية لم تكن تسير وفق قوانين طائفية متعددة ، بل كانت تحكم طبق قانون عام مستمد حقيقة من الاسلام الذي تومن به الأمة وترعاه الحكومة ويدافع عنه السلطان هذا الدين الذي يتسم بمرونة ورحمة وسماحة لم تكن الدول الأوربية تعرفها يومئذ ، وهل أدل على سماحته من انه اباح لأهل الذمة من يهود ونصارى أن يمارسوا شعائر دينيهم بكامل الحرية كما اجاز لهم ان يتحاكموا بشريعتيها في أحوالهم الشخصية كالزواج والطلاق والارث وما إليها من شؤون الأسرة ؟

وقد تخلصت تركيا من نظام الحماية الجائر في القرن الماضي عند ما أعلنت الدستور الذي يسوي بين رعاياها على اختلاف أديانهم ولغاتهم وألوانهم، وأنشأت مخاكم عصرية تسير وفق أنظمة محكمة وتطبق قوانين مدونة ، وكان لاعلان الدستور وإنشاء البرلمان وتنظيم القضاء بتركيا صدى تردد ذكره في المراسلات التي دارت بين الحكومة المغربية عند ما كانت تطالب بالغاء الحمایات القنصلية على غرار ما حدث في تركيا ، وبين الحكومات الأجنبية التي كانت تمنع في ذلك متعلقة بعدم وجود دستور في المغرب ولا برلمان ولا قضاء منظم يضمن العدل للمتقاضين مثلما هو موجود في تركيا

ظهوره بالمغرب

وبمثل تلك العلل تعللت الدول الأوربية فيما طلبته من المغرب من امتيازات كلما تفاوضت احداها معه على عقد معاهدة سلم وصداقة او اتفاقية تعاون وتجارة ، ولكن سلاطينه كانوا يقابلون تلك الطلبات

ومبرراتها بالرفض لما يرون فيها من مصاس بسيادتهم واستنقاص من قدر الشريعة الاسلامية التي يعدون أنفسهم حمايتها ويتقبل رعاياهم احكامها بكامل الرضا ، ويرون فيها جملة وتفصيلا منتهى ما يجب أن يتوفر في الشرائع من سمو وكمال ، حتى ساءت الأحوال وتدهورت الأوضاع بعد وفاة السلطان مولاي اسماعيل وقصرت الأفهام عن إدراك ابعاد بعض المطالب التي تبدو وكأنها لا تحمل في طياتها شراً ، ولا يكمن في ثناياها سوء يهدد كيان الدولة والمجتمع ، فبدأت الامتيازات التي منها الحماية الدبلوماسية والقنصلية تمنح للدول الأجنبية مجاملة وتكرماً ، أو غفلة وجهلاً ، أو استخفافاً بأمور بدت في إبانها غير ذات أهمية ، وكان الحزم واليقظة يفرضان عدم الاستخفاف بما فيها من خطر وضرر

وأقدم النصوص التي خولت الدول الأجنبية حقوقاً وامتيازات في المغرب تتنافى مع سيادته الوطنية هي التي وردت في مختلف المعاهدات التي أمضيت بينه وبين الدول الأجنبية على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله ، فمن فصولها ما يعطي للأجانب الحق في المجيء الى المغرب والتجول في اصقاعه وبقاعه والاستقرار حيث يشاءون من مدنه وقراه دون ما حاجة الى الحصول على تأشيرة او رخصة مسبقتين ودون التعرض عليهم من احد ، ومن فصولها ما يبيح لهم أن يختاروا من بين الوطنيين سماسرة (I) لترويج تجارتهم

(I) نشأ عن ظهور نظام الحماية القنصلية بالمغرب وجود ثلاث طبقات من المحميين تختلف درجة حمايتها وتتنوع مشاكلها وسيرد لكل منها ذكر كثير في هذا التقديم وفي الوثائق الرسمية التي ننشرها في هذا الجزء والاجزاء التي تليه

ا - طبقة المحميين ج محمي وهم الذين تمنحهم دولة اجنبية هم واسرهم حمايتها لخدمتهم السغراء والوزراء المفوضين والقناصل ونوابهم والوكلاء القنصليين ، كالكتاب والترجمة والخدام والحراس والاعوان والجواسيس الخ

ب - طبقة السماسرة ج سمسار ، وهو الوسيط في التجارة بين المغاربة والاجانب

ج - طبقة المخالطين ج مخالط ، وهو من يشترك مع اجنبي او يعمل معه في الامور الفلاحية ، واللفظ الفصيح هو الخليط ج خلطاء الكلمة التي وردت في القرآن الكريم.

وهذه الطبقات الثلاث من المحميين لا تفقد جنسيتها المغربية

وهناك طبقة رابعة هي طبقة المتجنسين الذين تخلوا عن جنسيتهم الاصلية وتجنسوا بجنسية اجنبية ، وهذه الطبقة فوق طبقات المحميين الثلاث ، ويعمها ما يعم الاجانب .

بالقدر الذي يحتاجون اليه ، ويضمن لهؤلاء السماسرة وكل من يخدم القناصل والتجار ويمشي في اغراضهم ويسعى في حاجاتهم التوقيير والاحترام (الحماية) ويعفيهم من كل المغارم وجميع التكاليف التي يفرضها المخزن على مَنْ عداهم من المغاربة ، ومنها فصول تعترف بقضاء قنصلي يفصل فيما ينشأ بين الأجانب وحدهم من خصام حسب شرائع بلدانهم وقضاء مشترك يحكم فيه القناصل الى جانب الولاة المغاربة فيما اذا كان الخصام بين مغاربة واجانب

وعلى العموم فان هذه النصوص أو الفصول التي تعتبر الأساس الذي انبنى عليه صرح الحماية وتوابعها فيما بعد لم تكن يومئذ تشكل خطراً كبيراً على المغرب واهله لضعف التبادل التجاري بينه وبين الدول الأجنبية وقلة رعاياها المستوطنين به وعدم تفكيرها بجد في اضعافه ثم احتلاله كما فكرت في ذلك طيلة القرن التاسع عشر

ونستعرض فيما يلي نماذج من المعاهدات الاولى التي منحت بها الدول الأجنبية امتيازات سياسية وقضائية في المغرب لنرى كيف بدأت الجرثومة صغيرة ضئيلة تكاد لا تلفت النظر ، ثم نمت وربت حتى صارت ثعباناً قوياً لم يفتأ يلفّ جسم المغرب بشدة ويضغط عليه بقوة ويفرز فيه انياابه السامة حتى انهك قوته وأعجزه عن كل مقاومة ودفاع

المعاهدة المغربية السويدية لسنة 1763

فمنها المعاهدة المبرمة بين المغرب والسويد (1) يوم 16 ماي سنة 1763 م (الاثنين 3 ذي القعدة عام 1176 هـ) ، التي نص فصلها الخامس عشر على ان للسويديين أن يجعلوا من القناصل ما يريدون ويختارون بانفسهم ،

(1) النص العربي الكامل لهذه المعاهدة يوجد في اتحاف اعلام الناس 3 277 ويوجد نصها الفرنسي في كتاب جاك كايبى Jacques Caillé الذي عنوانه الاوفاق الدولية للسultan سيدي محمد بن عبد الله .

كما ان لهم أن يجعلوا من السماسير ما يحتاجون اليه ... وكل من انضاف اليهم من أهل الذمة وغيرهم ممن يقضون لهم اغراضهم لا يكلفون بوظيف ولا مغرم الا الجزية فانها لا تسقط عن أهل الذمة ، كما نصَّ فصلها السابع عشر على أن القنصل السويدي هو الذي يفصل في الخصومات التي تنشأ بين رعايا دولته حسب شريعة بلده ، واذا حدث خصام بينهم وبين غيرهم فالحاكم المغربي والقنصل السويدي يفصلان نازلتها ، الا اذا ادى الخصام الى الجرح فيرفع الامر حينئذ الى السلطان .

وكما رأينا يعطي الفصلان المتقدمان للسويد حق اختيار سماسرة من بين الرعايا المغاربة بالقدر الذي يحتاج اليه تجارها لترويج تجارتهم بالمغرب ، ويعفيان اولئك السماسرة وكل من انضاف الى قناصلها وتجارها من المستخدمين والاعوان المغاربة من جميع الضرائب والتكاليف باستثناء الجزية التي لا تسقط على أهل الذمة (اليهود) العاملين معهم كما يسمحان لها بانشاء محاكم قنصلية تفصل فوق ارض المغرب بين السويديين بشريعة بلدهم فيما اذا حدث بينهم خصام وبمشاركة الولاة المغاربة في الحكم اذا كان الخصام بين السويديين وبين غيرهم

وقد استثنيت الجزية من المغارم التي يعفى المحميون من ادائها لما نص عليه الفقهاء من ان اداءها تظهر به عزة الاسلام ويبدو ان المفاوضين المغاربة الذين ساهموا في إعداد مشروع هذه المعاهدة كانوا فقهاء او متأثرين بكتب الفقه فلم تظهر لهم عزة الاسلام الا في هذا الامر وحده

المعاهدة المغربية الفرنسية لسنة 1767

ومنها المعاهدة (1) التي ابرمها المغرب مع فرنسا يوم 28 ماي سنة 1767م (30 ذي الحجة عام 1180 هـ) فقد ورد في الشرط الحادي عشر منها ان من استخدمه قناصل فرنسا من كاتب وترجمان وسماسير

(1) نص هذه المعاهدة العربي منشور في الوثائق 1 : 432 ع 135 ونصها الفرنسي منشور في كتاب جاك كايي المتقدم من 188 .

وغيرهم لا يتعرض لهم بوجه من الوجوه ولا يكلفون بشيء من التكاليف في نفوسهم وبيوتهم كيفما كانت هذه التكاليف ولا يمنعون من قضاء حاجات القنصوات والتجار في أي مكان كانوا ، ومع أن عبارة (لا يتعرض لهم) وعبارة (لا يمنعون) لا تفيدان حتماً منح الحماية الفرنسية لهؤلاء المستخدمين والسماسرة وعدم خضوعهم لقوانين البلاد وسلطة الولاية ، وإنما تفيدان فقط قيامهم بالخدمات دون عائق ولا مانع لفائدة مستخدميهم فان قناصل فرنسا وممثليها الديبلوماسيين لم يؤولوها إلا بالحماية واصرروا بغير حق على هذا التأويل ، أما اعفاء مستخدميهم من التكاليف المفروضة على الأنفس كالخدمة العسكرية ، أو على الأموال كالزكاة فواضح لا جدال فيه ، وهو امتياز لم تعترف فرنسا بمثله للمغرب فيما اذا ارسل قناصل إلى بلدها واستخدم هؤلاء القناصل مستخدمين من أهلها ، فهو تبعاً لذلك يتنافى مع مبدأ التعامل بالمثل المتفق على أن يكون أساساً لما يبرم بين الدول من أوافق وعهود

على أن مواد تلك المعاهدة لم تقتصر على هذا الامتياز وحده ، بل تضمنت امتيازات أخرى كعدم حكم القاضي الشرعي فيما ينشأ بين المغاربة والفرنسيين من نزاع (الشرط الثاني عشر) ، وعدم حكم السلطان نفسه أو أحد عماله عليهم الا بحضور قناصلهم الذين يقولون الدفاع عنهم (الشرط الثالث عشر) ، وهذا من أنواع القضاء المشترك

ولم تحصر هذه المعاهدة أيضاً عدد من يستخدمهم قناصل فرنسا من المغاربة والذين تنسحب عليهم بسبب خدمتهم معهم حمايتها كما لا يمكن حصرهم في الكتّاب والتراجمة والسماسرة ، لأن كلمة (وغيرهم) التي وردت بعد كلمة السماسير تفتح باباً واسعاً يلج منه كل من يعمل مع الفرنسيين حتى ولو كان جاسوساً لهم على أمته ودولته فوكل عددهم الى حاجة الفرنسيين منهم بلغ العدد ما بلغ

وتلفت النظر كلمة (السماسرة) الذين تشملهم حماية القناصل ، وهم الوسطاء التجاريون بين القناصل والوطنيين ، وقد خُصّصوا بالذكر لأن القناصل لم يكونوا يقومون يومئذ بمهمة تمثيل دولهم ورعاية مصالح مواطنيهم فحسب ،

وانما كانوا يقومون إلى جانب ذلك بالتجارة لحسابهم الخاص تصديراً وتوريداً أو وسقاً وجلباً حسب الاصطلاح القديم ، فاذا تصورنا ان حماية السماسرة والدفاع عنهم يُعدّان من باب حماية النفس والدفاع عن المصالح الخصوصية ما داموا يعملون لحساب قناصل تجار أو تجار قناصل تصورنا أي باب شر فتحه المغرب على نفسه بمنحه هذا الامتياز الذي يبيح لدولة اجنبية أن تتدخل منه في شؤونه باسم الدفاع عن مصالح تختلط فيها الشخصية بالدولية ، وتغلب الأولى فيها على الثانية في أكثر الأحيان

المعاهدة المغربية الدنماركية لسنة 1767

ومن المعاهدات المبكرة التي منح بها المغرب امتيازات صارت فيما بعد اساسا للحماية القنصلية وتوابعها المعاهدة (I) المضاة مع مملكة الدنمارك يوم 25 يوليوز سنة 1767 (28 صفر عام 1181 هـ) فقد فتحت ابواب المغرب على مصاريحها امام التجار الدنماركيين ، فلهم ان يقدموا الى المغرب ويذهبوا فيه حيث شاءوا بائعين مشتريين ، ويسكنوا في أي مدينة شاءوا من غير تحديد عليهم بسكنى مدينة دون غيرها (الفصل الخامس) ، واعطت لقناصل الدنمارك امتيازات قضائية بحيث اذا تخاصم دنماركيان فلا يفصل بينهم الا القنصل ولا مدخل لاحد فيهم اياً ما كان (الفصل الخامس عشر) أما اذا تخاصم مغربي مع دنماركي فان امرهما يرفع للسلطان او لحاكم البلد ليفصل بينهما ، ولكن بعد احضار القنصل ليدافع عن جنسه بما أمكنه (الفصل الرابع عشر) ، وتقر المعاهدة المذكورة بان لخدمّة القناصل ونواب القناصل مثل التوقيع والاحترام الذي لهم ، (أي الحماية) فلا يكلفون (الخدمة والمتعلمون (2) بشيء من التكاليف المخزنية (الفصل الخامس عشر)

(1) ينظر نصها العربي الكامل في اتحاد اعلام الناس 3 283 ونصها الفرنسي في كتاب جاك كايي المتقدم ص 195

(2) المتعلم : الصغير يتعلم العلم او الصناعة عند من هو اكبر منه ، ويستعمل بهذا المعنى عند المغاربة كما يستعمل عندهم ايضا بمعنى الخادم مطلقا وهو المراد هنا .

المعاهدة المغربية البرتغالية لسنة 1773

واعترف المغرب للبرتوغال في المعاهدة (I) التي امضيت بينهما في 27 نونبر سنة 1773 م (12 رمضان عام 1187 هـ) باستطاعة التجار البرتوگاليين المجيء الى المغرب والاستقرار في اي موانئه يريدون (الفصل الثالث عشر) وبانفراد القناصل البرتوگاليين بالحكم بين رعاياهم في الخصومات التي تحدث بينهم من غير أن يدخل أي قاض مغربي فصالهم ، واذا حدث الخصام بينهم وبين مغاربة تولى الحكم بينهم احد قضاة القصر الملكي يعاونه والي المدينة التي حدث فيها الخصام وبدأ النظر فيه

من النماذج المتقدمة نرى أن الامتيازات تختلف كثرة وقلة ووضوحاً وغموضاً فبعضها نص فيه على حق تجار بعض الدول في اختيار السماسرة الوطنيين وحمايتهم بينما لم يمنح هذا الحق لتجار دول اخرى ، وبعضها اعفى سماسرة التجار واعوان القناصل وخدامهم من كل مغرم او تكليف بينما استثنى بعضها الآخر الجزية بالنسبة لمن كان منهم من أهل الذمة ، وبعضها اعترف بالقضاء القنصلي والقضاء المشترك ، بينما لم يعترف بعضها الآخر الا بالقضاء القنصلي وحده ويرجع السبب في ذلك الى قوة الدولة المتعاقد معها او ضعفها والى انتباه المفاوض المغربي أو غفلته كذلك

المعاهدة المغربية البريطانية لسنة 1856

ولما عقد المغرب معاهدة (2) السلم والصداقة مع بريطانيا العظمى يوم 9 دجنبر سنة 1856 (10 ربيع الثاني عام 1273 هـ) حصلت بريطانيا على امتيازات لنفسها كدولة ولرعاياها المقيمين بالمغرب نصٌ عليها في اكثر من مادة من مواد تلك المعاهدة ، فالمادة الثالثة تنص على أن نائب ملكة بريطانيا العظمى له الحق في اختيار مَنْ يترجم عنه ويخدمه من المسلمين وغيرهم ، ولا يلزم تراجمته

(1) نظر النص الكامل لهذه المعاهدة في اتحاد اعلام الناس 3 290 ونصها الفرنسي في كتاب جاك كايي المتقدم ص 201

(2) نصاها العربي والانجليزي منشوران في الوثائق 2 : 153 ع 209 .

وخدماته شيء من المغارم ، سواء كانت ضريبة بالنسبة للمسلمين أو جزية بالنسبة لليهود . ومثل هذا الامتياز منح لمن يستخدمه القناصل البريطانيون المستقرون بالمدن الساحلية من المسلمين أو من غيرهم أي من المغاربة هاؤلاء المغاربة الذين حصر عددهم في ترجمان واحد وبواب واحد وخادمين اثنين بالنسبة للقناصل ولم يحصر عددهم بالنسبة للمستخدمين لدى السفير المعبر عنه بالنائب وإذا انيطت مهام القنصلية البريطانية بمغربي فإن الحماية القنصلية تنسحب عليه وعلى أهله المقيمين معه بمنزله ، كما أنه يُعفى من أداء الضرائب كيفما كان العنوان الذي تؤخذ به والجهة التي تصرف فيها

وحصلت بريطانيا العظمى بهذه المعاهدة أيضا على امتيازات أخرى غير الحماية لنفسها ولرعاياها كحق البريطانيين في السفر والاستقرار والسكنى حيث شاءوا من المغرب دون تعرض ولا منع من أحد واعفائهم من الضرائب واحترام ديارهم ومنازلهم ومتاجرهم وعدم تفتيش سجلاتهم التجارية ورسائلهم إلا بأذن القناصل وموافقتهم (المادة الثالثة)

أما الخصومات والنزاعات فقد اعترفت المادة الثامنة لبريطانيا بقضاء قنصلي فيما إذا كانت الأطراف المتنازعة كلها بريطانية ، بحيث لا دخل في ذلك لأحد قائداً كان أو قاضيا أو غيرهما من ولاية المغرب ، أما إذا كان أحد الأطراف مغربياً والآخر بريطانيا فالقضاء حينئذ يكون مشتركاً وقد وضع له اجراء خاص ، فإن كان المدعي بريطانيا والمدعى عليه مغربيا يرفع البريطاني دعواه للمحكمة المغاربة بواسطة قنصله ويكون للقنصل حق الحضور في المحكمة وإن كان المدعي مغربياً والمدعى عليه بريطانيا فإن المغربي يرفع دعواه إلى القنصل البريطاني بواسطة الوالي المغربي الذي يكون له الحق في الحضور إن شاء ساعة النظر في الدعوى بالمحكمة القنصلية وتستأنف أحكام الولاية المغاربة والقناصل البريطانيون لدى نائب السلطان في الشؤون الخارجية أو لدى وزير بريطانيا المفوض

وإذا حدث نزاع أو خصام أو أي سبب من اسباب الشكايات بين بريطانيين واجانب آخرين مقيمين بالمغرب فليس لولاته الحق في التدخل ولو

لاجراء بحث إلا إذا لحق بمغربي ظلم فحينئذ يحق للوالي المغربي ان يتدخل وان يحضر بنفسه او يُنيب عنه أحداً من مساعديه في الحضور ساعة الحكم بالمحكمة ، هذه المحكمة التي تكون بالقنصليات وتحكم بالقوانين المعمول بها في بلدها او بما يقتضيه نظر القناصل دون ان يكون للولاة المغاربة حق التدخل في شأن من شؤونها (المادة الرابعة عشرة)

ونصت مواد اخرى على اجراءات قضائية تتعلق بالتوثيق والديون والارث وقيام ولاية المغرب باعتقال من يأمر القناصل البريطانيون باعتقاله ونقله إلى الجهة التي يريدون نقله اليها

وفي جميع هذا تفريط في السيادة الوطنية وتخلٍ عن اجزاء من اختصاصاتها لا يقابله من الجانب البريطاني شيء الا ان يكون الاعتراف للمغاربة الذين يوجدون في المملكة المتحدة بمثل ما تعترف به الدول المتحضرة للمستوطنين الأجانب من أمن على انفسهم وضمان لممارستهم شعائر دينهم ومعاملتهم طبق القانون

ومع كل هذا لم تقنع بريطانيا العظمى وتشوفت إلى المزيد ، فقد اشترطت لنفسها أن يتمتع ممثلها وقناصلها بكل امتياز آخر يعطى لنواب وقناصل الدول في المستقبل (المادة الثالثة) وأن يستفيد رعاياها وجميع من هو تابع لها من جميع المنافع التي يعترف بها لرعايا الدول الأجنبية بعد ابرام المعاهدة (المادة العشرون)

المعاهدة المغربية الاسبانية لسنة 1860

ولم تمض على امضاء هذه المعاهدة ثلاث سنين حتى اصطنعت اسبانيا مشكلة بينها وبين المغرب فاستغلت حادثة من الحوادث البسيطة المتكررة وقعت بحدود سبتة مساء يوم الأربعاء 10 غشت 1859 م (10 محرم عام 1276 هـ) لاعلان الحرب عليه ، ولما خسر المغرب الحرب فرضت عليه اسبانيا شروطاً

قاسية بمقتضى معاهدة (I) الصلح المبرمة بينه وبينها يوم 26 ابريل سنة 1860 (4 شوال عام 1276 هـ)، فقد تخطى لها - مرغماً - عن اجزاء من اراضيها وقبل إنشاء كنيسة اسبانية بفاس واخرى بتطوان مع تيسير اداء الرهبان لطقوسهم الدينية في بلد لا يوجد فيه نصارى واعفائهم من اداء الضرائب ، وان تكون الحصانة المعبر عنها بالاحترام والتوقير لهم ولنازلهم وكنائسهم ومستشفياتهم ومقابرهم ومؤسساتهم الخيرية زيادة على الغرامة الحربية التي يتعين على المغرب اداؤها تعويضا لاسبانيا عن خسائر الحرب التي اعلنتها عليه ولم يعلنها عليها ، تلك الغرامة التي رهن المغرب لادائها مراسيه فصار الموظفون الاسبانيون يجلسون فيها إلى جانب الأمناء المغاربة لحيازة نصف الرسوم الجمركية استيفاء للغرامة وصاروا تبعاً لذلك يراقبون تجارة المغرب الخارجية ايراداً واصداراً ويطلعون على المشتريات السرية لحكومته كالمعدات الحربية وتجري تحت أعينهم حركات السفر منه واليه عبرها اذ لم يكن له يومئذ أبواب وممرات للاتصال مع الخارج غيرها

وقد تفتن عقلاء المغرب ومؤرخوه إلى خطورة هزيمة تطوان والمعاهدة المفروضة على المغرب بسببها كأحمد بن خالد الناصري الذي كتب عنها في الاستقصا (2) هذه الكلمات ووقعة تطاوين هذه هي التي أزال حجاب الهيبة عن بلاد المغرب ، واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكساراً لم يعهد لهم مثله ، وكثرت الحمایات ونشأ عن ذلك ضرر كبير ، خاتما كلماته بدعاء يدل على خوف كبير على مستقبل المغرب واشفاق عظيم على ماله

الاتفاقية المغربية الاسبانية لسنة 1861

ومما نصت عليه المادة الثالثة من تلك المعاهدة القاسية عقد اتفاق تجاري بين الدولتين على وجه السرعة ، وبالفعل عقدت يوم 20 نونبر سنة 1861م

(1) نصها العربي الكامل منشور في تاريخ تطوان 4 281 ونصها الاسباني في كتاب عمل اسبانيا في المغرب Accion de Espana en Marruecos ص 4 قسم الوثائق

(2) الاستقصا 9 : 101 طبع الدار البيضاء .

(17 جمادى الأولى عام 1278 هـ) الاتفاقية (I) التي لم تعقد دولة مع المغرب معاهدة أقسا منها إذ جل موادها هو في مصلحة اسبانيا لا في مصلحته كما يقول الناصري في الاستقصا ومن قراءه ديباجتها يُستشف ما ستضمنه موادها الأربع والستون من الاعتراف لاسبانيا وقناصلها ورعاياها القاطنين في المغرب من فوائد وامتيازات وباستقصاء تلك المواد وتحليلها ومقارنة ما فيها بما في المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين المغرب وبين غيره من الدول من قبل يظهر أن اسبانيا حذت حذو انكلترا في كل ما طلبته واعترفت لها به في معاهدة واتفاقية سنة 1856 فهي مثلها صارت تتمتع بحق حماية الرعايا المغاربة مع ما يتبع تلك الحماية من اعفاء من التكاليف المالية والبدنية وانشاء المحاكم القنصلية والأخرى المشتركة ، وحصانة الاشخاص والممتلكات والأنشطة الاسبانية ، وتزيد عليها بتنازلات أخرى مذلة للمغرب مجحفة بحقوقه، كتوقف حركة السفن المغربية بسواحل الريف على إذن السلطات الاسبانية المستقرة في الجزر والموانئ المغربية المحتلة به ، والاعتراف للرعايا الاسبانيين المقيمين في المغرب بحق تملك العقار فيه والترخيص لهم بقطع اخشاب الغابات المغربية وتصديرها ، وللأسطول الاسباني بصيد السمك وقطع الاسفنج والمرجان بشواطئه لقاء ضريبة سنوية رمزية

وهكذا صارت إسبانيا الثالثة ثلاث دول تحصل بالاضافة لا بالعطف على امتيازات تنال من سيادة دولة المغرب وكرامة شعبه

التسوية المغربية الفرنسية لسنة 1863

ولقد اثار امضاء هذه المعاهدات والاتفاقيات بين المغرب وبريطانيا من جهة وبينه وبين اسبانيا من جهة أخرى وما حصلت عليه الدولتان من فوائد وامتيازات صريحة مفصلة - الغيرة في نفس فرنسا وحرك فيها مشاعر الحزم والمنافسة لأن معاهدة سنة 1767 التي عقدتها مع المغرب لا تخولها الا امتيازات ضئيلة بالنسبة لما حصلت عليه جارتاها الاوربيتان ، يضاف إلى ذلك ان بعض عبارات معاهدتها مع المغرب جوفاء لا يستخلص منها حتى حقها في

منح الحماية القنصلية عند ذوي الانصاف ساعة الحجاج فبدأت محافلهما الرسمية وأنديتها السياسية تهمس بضرورة عقد معاهدة جديدة تمكنها بعبارات واضحة من مثل ما تمكنت منه بريطانيا واسبانيا أو أزيد على الرغم من أن العرف الجاري كان يخولها حتى بدون عقد اتفاق جديد كل ما خول لدولة أخرى باعتبار أنها من الدول الأكثر تفضيلاً ، وعلى الرغم أيضاً من أنها كانت تمنح بالفعل حمايتها للرعايا المغاربة المستخدمين لدى بعثتها الدبلوماسية وقنصلياتها والسفاسرة الذين يتوسطون بين دورها التجارية وبين التجار المغاربة بالمدن الساحلية والآخرى الداخلية علاوة على أدعائها حق حماية المهاجرين الذين فروا أمام جيشها الغازي من الجزائر الى المغرب واستقروا فيه ، وكان عددهم يومئذ يقدر بعشرات الألوف (I)

وقد اقترن هذا التطلع الفرنسي إلى عقد اتفاق جديد بتذمر السلطان وولاته والشعب المغربي من عواقب المعاهدات الممضاة ، فالنكسة الخطيرة التي أصيب بها المغرب في معركته بايسلي سنة 1844 مع فرنسا ، ومعركته بتطوان سنة 1860 مع اسبانيا والشروط المذلة المفروضة عليه إثرهما أذهبت هيئته وفتحت بابه على مصراعيه أمام الأجانب الذين صاروا يفسدون عليه بدون إذن ويستقرون حيث شاءوا من أرضه من غير ترخيص وكثرة هؤلاء الوافدين والمستوطنين واتساع نطاق أعمالهم التجارية مدّ نطاق الحماية إلى القرى والأرياف الداخلية بعد أن كان مقصوراً على المدن الساحلية، كما جعل عدد المحميين يكثر ويزداد بسرعة فائقة ، لا سيما بعد حرب سنة 1860 ، ولم تكن هذه الكثرة وهذا الازدياد يعنيان شيئاً غير كثرة عدد المتمردين على السلطة الشرعية وازدياد عدد المتهربين من القيام بالخدمات الوطنية واداء التكاليف المفروضة على الرعية ، الشيء الذي بدأ يعطل الأحكام ويضعف سلطة الولاية ويهدد

(I) كان عددهم بفاس وحدها لا يقل عن 4 000 نسمة ، وكانت أعدادهم أكثر بتازة ووجدة واقليميها واقاليم توات ووادي الساورة وفجيج والناظور وكانت منهم جموع حضرية وبدوية بكل مدينة من مدن المغرب وقرية من قراه بما في ذلك ناحية مراكش التي استقرت بها بطون من اولاد سيدي الشيخ وناحية طنجة التي استقرت بها بطون من بني واسين الخ



السير جون هاي دريموند هاي وزير بريطانيا المفوض في المغرب
مثل بلده حوالي نصف قرن في المملكة المغربية ، وكان صديقا حميما للمغرب ومدافعا عن حقوقه ،
وهو الذي أقنع حكومته بدعوة الدول الأجنبية لعقد مؤتمر دولي خارج المغرب للنظر في مشكلة
الحماية القنصلية .

الأمن ويقلل من مداخيل بيت المال الذي أفرغه ما كان يخرج منه لأداء الغرامة الحربية التي فرضتها اسبانيا والتوفية بالسلف الذي قدمته بريطانيا ، ويكفي أن نذكر أن عدد محمي اسبانيا ارتفع في سنة واحدة من 90 الى 763 لنقيس على ارتفاعه ارتفاع عدد محمي كل دولة من الدول الأوروبية الممثلة في المغرب في سنة واحدة كذلك ، فبدأ السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان يعبر عن مخاوفه للدول الأجنبية ويعلن استنكاره وتحفظاته من الحماية غير القانونية التي يمنحها مبعوثوها وقناصلها لرعاياه ، ذلك المنح الذي كان يتم في اغلب الأحيان بطرق مشبوهة ، وكلف كاتبه في الشؤون الخارجية ادريس بن محمد ابن ادريس العمراوي (1) أن يلفت نظر وزير فرنسا المفوض إلى تردي الأوضاع بسبب ذلك كما كلف الفقيه محمد الشامي أن يفعل مثل ذلك مع وزير بريطانيا المفوض السير جون هاي دريموند هاي (2) فاستغرب كلاهما الأمر واستنكرا

(1) ادريس بن محمد بن ادريس العمراوي ، اديب وسياسي شهير استكتبه السلطان مولاي عبد الرحمان فلما مات وتولى الملك ابنه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان ارسله سفيراً الى فرنسا فكتب عن سفارته رحلة سماها (تحفة الملك العزيز بمملكة باريس) ، ثم ارسله سفيراً لاسبانيا ، وكلفه بالشؤون الخارجية من غير استقلال ، ولما تولى الملك السلطان مولاي الحسن واستبد الحاجب موسى بن احمد بالمصداقة العظمى نقل الى الكتابة فيها فاستمر يمارس عمله بها الى ان توفي الحاجب الوزير موسى وفصلت الصداقة عن الحجابة فنقل الى الكتابة بالحجابة لما تولاه الحاجب الشهير احمد بن موسى فساءت احواله وتوفي موبوءاً برباط الفتح صبيحة يوم الخميس 14 جمادى الثانية عام 1296 هـ ودفن بضريح سيدي فاتح

تنظر ترجمته في فواصل الجمان ص 142 واتحاف اعلام الناس 2 32 والاعلام ، بمن حل مراكش واغमत من الاعلام 3 22 ع 336

(2) السير جون هاي دريموند هاي Sir John Hay Drummond Hay ولد يوم 1 يونيو سنة 1816 وتوفي مساء يوم الاثنين 27 نونبر سنة 1893 وعاش في المغرب ممثلاً لبريطانيا العظمى مدة تقرب من نصف قرن ، وكانت له عواطف طيبة نحو المغرب وصداقة متينة مع سلاطينه ، وكان يعرقل بتدخلاته لدى حكومته اطماع الدول الاستعمارية فيه فكان زملاؤه الدبلوماسيون يتضايقون منه لأجل ذلك ، وينعتونه في تقاريرهم بالعربي ، أو المغربي المنافق ، وهو الذي اقترح على حكومته وعلى المغرب عقد مؤتمر دولي خسار المغرب للنظر في مشكلة الحماية القنصلية بعد ما ظهر له ان النظر فيها من طرف سفراء الدول وقناصلها بطنجة لا يؤدي الى نتيجة

تنظر عنه وعن طرف من سياسته مجلة البينة ع 6 ص 65 اكتوبر 1962 وعدد 7 ص 76 نونبر 1962 وانظر ايضا ما كتبه عنه الدكتور ميج Miège في كتابه المغرب واوروبا 1830 - 1894 ج 2 ص 270 .

التعسف، وتبراً من كل حماية تعطى مخالفة للأوفاق ، وذهب السير جون دريموند هاي الذي كان يتفهم مخاوف المخزن ويدرك بعمق ما يشتكي منه إلى أبعد من ذلك ، فبلغ وزارة الخارجية بلندن احتجاجات السلطان ومطالبه مؤيداً إياها تأييداً مبنياً على الحق مشوباً بالعاطفة ، وبين لها كيف تطورت الحماية تطوراً مزعجاً وكيف خرجت عن النطاق المعقول بسبب تعسفات القناصل وشره التجار ، فكلفت وزارة الخارجية سفير بريطانيا العظمى بباريس السيد كولي Cowley بالقيام بمساع لدى وزارة خارجية فرنسا - التي كانت الأصابع تشير إلى قناصلها وتجارها وقناصل إسبانيا وتجارها أكثر من غيرهم - الغاية منها البحث عن طريقة مرضية لاجتناب كل تعسف في المستقبل يقلق السلطان وحكومته ويتنافى مع الأوفاق المعقودة مع المغرب ، مع تنبيه الحكومة الفرنسية إلى الأضرار الفادحة التي يتعرض لها من جراء الإفراط في منح الدول الأجنبية الحماية لأهله والتعبير عن مخاوف بريطانيا العظمى مما قد ينشأ عن ذلك من عواقب خطيرة، على مستقبل التجارة بينه وبين الدول الأوربية وربما على حياة المحميين من الوطنيين وحتى على حياة الأوربيين المقيمين فيه

وفي يوم 27 شوال عام 1279 (السبت 6، ماي 1863 م) كتب السلطان سيدي محمد إلى نائبه في الشؤون الخارجية المقيم بطنجة السيد محمد برثاش (1) رسالة ذكر له فيها كيف اتسع نطاق الحماية حتى دخل فيه كثير من المجرمين

(1) ولد السيد محمد بن عبد الرحمان بركاش بالرباط عام 1225 هـ وهو ينتمي إلى أسرة مجيدة أندلسية الأصل عملت بعد هجرتها إلى المغرب في اسطوله الجهادي (القرصان)، اشتغل في صغره بالتجارة في مدينة جبل طارق ، وكان يتجر معه فيها الحاج محمد بن المدني بنيس الذي صار فيما بعد أميناً للأمناء ، والسيد عبد الخلق فرج محتسب الرباط الشهير ، ثم عين عاملاً للدار البيضاء وأميناً لجباياتها ، وكانت يومئذ مجرد قرية صغيرة ولما أعفى السيد محمد الخطيب التطواني من منصب نائب السلطان في الشؤون الخارجية المقيم بطنجة بعد حرب تطوان عينه السلطان في ذلك المنصب ، وكان ذلك حوالي سنة 1862 فصار صلة الوصل بين الهيئة الدبلوماسية المستقرة بطنجة وبين السلطان الذي كان يتنقل في أطراف مملكته باستمرار ، وطيلة المدة التي قضاها السيد محمد بركاش على رأس الشؤون الخارجية للمملكة المغربية والتي تقرب من ثلاثين سنة كان مثال النزاهة والاستقامة والسعي الجاد الحثيث في سبيل مصلحة وطنه ، ولكنه لم يكن يوفق دائماً في مساعيه لتواطئ الأجانب على المغرب وضعف الحكومة المركزية وتخلف الأفكار وقلة الولي والنصير ، وهو الذي مثل المغرب في المؤتمر الدولي الذي اجتمع بمدرسد

والمتابعين من طرف القضاء ، وكيف تساهل القناصل والتجار في منحها لكل من مال اليهم وانحاز إلى جانبهم مبتعدين بذلك عن السيرة المرضية التي كان يسلكها سلفهم حتى تفاحش الضرر وعم الأذى وقلّت موارد الدولة وضاعت حقوق الرعية ، وأخبره أنه لم يكن غافلا عن أمرها ، وانما حالت بينه وبين إثارتها على الصعيد الدولي مشاغل أخرى كانت تستأثر باهتمامه وفرغ منها الآن ثم أعلمه انه عين كاتبه ادريس ابن ادريس ليباشر وإياه الكلام في أمرها مع نواب الأجناس ، وخص بالذكر منهم نائب الدولة الفرنسية ، وجاء الكاتب ابن ادريس إلى طنجة ومعه نسخ من الوثائق القديمة المتعلقة بالحماية القنصلية ، وبمجرد ما وصلها بدأت الاتصالات معهم في الموضوع باستثناء وزير اسبانيا المفوض الذي كان متغيبا عنها ، والذي لم تكن دولته لتقبل - ولو مع حضوره - تنازلا عن الحماية القنصلية أو حتى التخفيف من وطأتها لأنها كانت لا تزال ثمة بخمر انتصارها الأخير على المغرب ، وكان يسرها أن تزداد أحواله السياسية تدهورا وشؤونه المالية اختلالا حتى تحصل فيه على مكاسب جديدة تضيفها إلى مكاسب حرب تطوان التي لم تنقذ غلة ما لها من مطامع لانهاية لها ولا حصر ، فلم يستجب منهم للمفاوضة إلا السيد بيكلارد Bécclard وزير فرنسا المفوض (I) بينما فضل سائرهم - وزراء مفوضون وقناصل عامون - الانتظار ريثما يظهر ما ستسفر عنه المفاوضات معه ، لأن دولهم لم تكن لها في المغرب إلا مكانة ثانوية بالنسبة لمكانة فرنسا واسبانيا وانجلترا ، ولا يمكنها أن ترجو نيلا أكثر مما نالته أو ستنالها فيه هذه الدول الثلاث ، كما لا يسعها إلا التنازل عما يمكن أن تتنازل عنه مستقبلا

سنة 1880 للنظر في قضية الحمایات القنصلية ، كما ضربت على يده السكة المغربية في الخارج ، واشترى بواسطته وواسطة ولده الحاج محمد السلاح الحديث للجيش المغربي ، وما زال في منصبه حتى ساءت حالته الصحية وضعف بصره فسافر إلى أوربا للتداوي وبدأ ينوب عنه في غيبته السياسي الشهير الحاج محمد بن العربي الطريس ، إلى أن مات في أواخر سنة 1303 هـ بالرباط ودفن بمقبرة العلو في الروضة المعروفة لأسرته ، وبعد وفاته عين السيد المفضل غرنيط وزيرا للخارجية ، والحاج محمد الطريس نائبا عنه بطنجة الشيء الذي يدل على أن السيد محمد بركاش كان يتولى المنصبين معا

(I) عين السيد بيكلارد Bécclard وزيرا مفوضا لفرنسا بالمغرب في نهاية سنة 1862 ولكنه لم يلتحق بمنصبه إلا يوم 30 ماي سنة 1863 فلم يمكث فيه طويلا إذ توفي في أول مارس سنة 1864 وكان عمله بالمغرب مهما رغم قصر المدة التي قضاها فيه .

وبدأت المفاوضات بين الطرفين المغربي والفرنسي في منتصف شهر يونيو سنة 1863 م (ذي الحجة 1279 هـ) ووافق بدؤها غيبة وزير بريطانيا المفوض السير ج. دريموند هاي عن طنجة في اجازة ، وكان من الممكن ان يكون في وجوده بها ساعة المفاوضات سند وارشاد للمفاوضين المغربيين نظراً لما كان له من حب كبير للمغرب وعطف على قضيته ، ولحرصه أيضا على اضعاف نفوذ الدول الأوربية حتى لا يزاحم نفوذ بريطانيا فيه مزاحم ولا تتعرض سلامة حصنها بجبل طارق وقوته لأي خطر

ولا بد هنا من وقفة قصيرة نتساءل خلالها عما كان يطلبه المغرب من فرنسا وغيرها من الدول قبل هذه المفاوضات وأثناءها أكان يطلب نقض نظام الحماية القنصلية من أساسه وزحزحة كابوسه الجاثم على صدر المخزن والشعب المغربي قاطبة ام كان يطلب فقط تضيق نطاقه بوضع خطة يتقيد بها رؤساء البعثات الدبلوماسية والقناصل في منح الحماية وتفسر بعض العبارات الغامضة من المعاهدة المغربية الفرنسية لسنة 1767 التي اعطاها ممثلو فرنسا - وتبعهم في ذلك ممثلو بقية الدول بغير حق - تأويلا يختلف عن تأويل المخزن وتفسيره ؟ ونتساءل أيضا عما كانت فرنسا تنوي قبوله ترضية له او تنوي رفضه ترضية لنفسها وتقوية لنفوذها وحفظ مكاسبها ؟ اننا لم نطلع للأسف الشديد حتى الآن على الرسالة أو الرسائل التي بعث بها السلطان أو مفوضاه - ولا شك - إلى الحكومة الفرنسية أو وزيرها المفوض بيكلارد المفاوض باسمها في طنجة ولا على الرسائل الموجهة إلى سائر ممثلي الدول كما لم نطلع على المحاضر المعمولة لجلسات المفاوضات التي طالت شهرين ولكننا أطلعنا على بعض الرسائل التي بعث بها السلطان إلى نائبه السيد محمد بركاش يبدي فيها وجهة نظره ويبلغ بها تعليماته ، تلك الرسائل التي يوجد فيها صدى لما كان بركاش والعمراوي يبلغانه للسلطان ويحتكمان اليه فيه

ويفهم من هذه الرسائل ان فرنسا لم تكن تنوي التنازل قلاما ظفر عن حقها في منح الحماية للرعايا المغاربة لكون ذلك شرطا مقررأ في الشروط القديمة المنعقدة بين اسلاف السلطان وبين الدول الأوربية ، ولكنها تقبل تضيق

دائرتها حتى تصير مع طول المدة كَلَاهِمَاية بشرط أن يتوفر العدل ويرتفع ظلم الولاية مثلما ارتفع في أقطار اسلامية اخرى ، وفي هذا ما فيه من التعريض بالمغرب والتلميح إلى الاصلاحات الدستورية والادارية والعدلية التي وقعت بتركيا ، كما يفهم منها ان موقف المغرب كان معتدلا ولم يكن متطرفاً ، وان السلطان نفسه لم يكن يسعى في الغاء الحماية بالمرّة وانما كان يبغى التخفيف من اضرارها وتضييق دائرتها بالوقوف عند المفهوم الحقيقي للمواد المتعلقة بها من المعاهدات والاتفاقيات المبرمة واجتناب كل تاويل منحرف لها فليس مرادنا - يقول السلطان - إسقاط الحماية رأساً ، ولا في الخروج عن الشروط والعمل بمقتضاها ، وما يوجد فيها يسلم ولا يَتَعَقَّب !

وخلال المفاوضات قسم المفاوض الفرنسي الحماية الى ثلاثة أقسام (1) حماية تمنح للبلديين المستخدمين بدور السفراء والقناصل كالكتاب والحراس والخدام (2) وحماية تمنح للسماصرة الوطنيين الذين يتوسطون بين التجار الاوربيين والنجار المغاربة (3) وحماية تمنح للمتخالطين من سكان الأرياف مع قناصل الدول الأجنبية وتجارها في غير التجارة ، فالقسم الأول لم يكن محل جدال من أي طرف من الطرفين المتفاوضين ، فلا الجانب الفرنسي خطر بباله أن يتخلى عن حماية مستخدمي السفارات والقنصليات من الأهالي ولا الطرف المغربي خطر بباله أن يجادل في حق اعترف به بنصوص واضحة لبريطانيا واسبانيا وبنصوص غير واضحة لفرنسا وبخصوص القسم الثاني وقف المغرب موقفاً متشديداً من ادعاء التجار الأجانب أن لهم الحق في منح حماية دولهم للسماصرة والمتخالطين معهم من الأهالي لأن الفصل الحادي عشر من المعاهدة المغربية الفرنسية المبرمة سنة 1767 لا يفيد ذلك ، بل لم يشير إليه مطلقاً وانما اشار فقط إلى أن محمي القناصل لا يمنعون من قضاء حاجاتهم وحاجات التجار في أي مكان كانوا ، وطلب المفاوضان المغربيان التحاكم الى طلبة (1) طنجة الذين لهم المعرفة بعلم العربية - لا مطلق الطلبة - ليُبينوا

(1) الطلبة ج طالب هو في الأصل طالب العلم ، ثم صار يطلق ايضاً على المثقف وغير الأمي وكل من يحفظ القرآن ويعرف مبادئ العلوم الدينية واللغوية ، ومن معانسي الطالب نبي العامة المغربية المتسول .

للمفاوض الفرنسي مدلولَ العبارة ، فان حصل له ريب في فهمهم وتأويلهم فيمكنه أن ينسخ الفاظ الشروط المذكورة ويوجهها للعارفين بعلم العربية ببلاده ليُبينوا له معناها أو يكتب لمن يراجع نسخة الشروط التي عندهم ويتدبر معناها من العارفين المشار اليهم ليرتفع عنه الشك ويحقق معناها الذي يفهمه المخزن وأما القسم الثالث وهو حماية سكان الأرياف فان المفاوض الفرنسي أبدى استعدادا للتخلي عنه بشروط ، لأن مفارمه - على ما يظهر - كانت في ذلك الوقت أكثر من مغانمه بالنسبة للدول الأجنبية

ويلفت النظر من الرسائل السلطانية المشار اليها امران اثنان على الخصوص

أولهما عدم توفر المفاوض المغربي على كل الوثائق والمستندات المتعلقة بالحماية بل وعدم علم الحكومة المركزية بها فعند ما كان المفاوض الفرنسي يشير إلى نصوص قديمة تتعلق بالحماية القنصلية غير المعاهدة المغربية الفرنسية لسنة 1767 كان المفاوضان المغربيان يبديان جهلها بها ولا يستطيعان جحودها بالمرّة إذ من الممكن أن يكون المفاوض الفرنسي لوّح بشيء لا وجود له في الواقع على سبيل المساومة ولكن الأدهى من ذلك والأمر أن تكون الحكومة المركزية نفسها غير متأكدة من وجود هذه الشروط القديمة أو عدم وجودها فان المفاوضين المغربيين لما كتبوا إلى السلطان بما يذكره وزير فرنسا المفوض بشأنها أجابها يقول **وما نحن امرنا بالبحث عن الشروط القديمة بغاس ومكناسة ، لأنه ان كان ففي احدهما توجد ، او توجد عند الطالب محمد الخطيب لأنه كان مكلفا ، فربما تكون عنده من قبل مَنْ كان مكلفا قبله وهو الطالب بوسلهم أزطوط ، فاكتب له في شأنها ، فان وجدت عنده ووجهها لك فطالعها ووجهها لحضرتنا العالية بالله ولا بد لفظالعتها ، وهذه ثغرة خطيرة في التنظيم الحكومي والاداري المغربي ما زلنا نعاني مع الأسف من عواقبها إلى الآن فطالما ذهب المفاوضون المغاربة في الماضي البعيد والقريب إلى مؤتمرات ومجتمعات دولية دون أن تكون بين ايديهم وثائق كافية وافية ، بسبب تبعثر المستندات الحكومية والادارية وتوزعها على دور الوزراء والسفراء والموظفين ، اولئك الذين لا يعرفون قيمة ما فيها ، او يعرفونه ويبخلون به على**

دولتهم وامتهم حتى في الأوقات التي تكون في أمس الحاجة إليها ، فتضيع باخفائها حقوق وتجهل حقائق ، وتضعف حجة المغرب ومفاوضيه في المحافل الدولية

وثاني الأمرين اللذين يلفتان النظر من الرسائل السلطانية هو التسليم بكل ما وقع عليه الاتفاق في الماضي واعتبار الخلف لكل ما سلّم به السلف مقدساً لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه حتى ولو كان التسليم به تحت التهديد والضغط والاكراه أو نتيجة هزيمة في ميدان حرب ، وربما يعتذر معتذر بأن ذلك ناتج عن حرص المسؤولين المغاربة عن الوفاء بالعقود والتزام العهود امتثالاً لما أمر به دينهم وهو عذر صحيح ، لكنه لا يجب ان يتقيّد به في جميع الظروف والحالات سيما فيما يسنح من الفرص لجلب مصلحة إلى المسلمين ودرا مضرة عنهم فان النبي (ص) نقض بعض ما اتفق عليه المسلمون مع الكافرين في ظروف كانت فيها القوى غير متكافئة ، وان الحق سبحانه وتعالى كما أنزل عليه (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا) ، و (وأوفوا بالعهد ، إن العهد كان مسؤولاً) انزل عليه (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين) وانزل عليه أيضاً (واما تخافنّ من قوم خيانة فانبذّ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين) ، ولو وجب التسليم بكُل ما فعله الآباء والأجداد لما جرد السلطان مولاي اسماعيل سيفه لتحرير مدينة العرائش التي أهداها قبله ملك سعدي للأسبان ، ولا ركب الملك محمد الخامس متن الأخطار لتمزيق عقد الحماية ، ولا قاد الملك الحسن الثاني بمهارة ونجاح مسيرته الخضراء لتحرير الصحراء

وطيلة شهرين من المفاوضات بذل المفاوضان المغربيان كل ما في وسعهما بذله لحمل المفاوض الفرنسي على تنازلات تستجيب لرغبة الشعب المغربي وحكومته وتكون سابقة تحتذى في كل ما سيتفاوض ويتفق عليه مستقبلاً بشأن الحماية القنصلية مع بقية ممثلي الدول الأجنبية ، بل كان السلطان سيدي محمد يبعث عن الموضوع الواحد رسالتين اثنتين في يوم واحد يبيح للمفاوضين نيابة عنه أن يطلعا على احدهما المفارض الفرنسي لما فيها من عبارات المديح والاطراء له ، بينما يحتفظان بالأخرى لما قد يكون فيها من الأسرار التي لا يجوز إطلاع أحد عليها ، رذّهبت به السياسة إلى أن يصرح في إحدى رسائله بأنه نم

يستثقل على تجار فرنسا الاصدقاء منحهم حماية دولتهم لسماسرتهم وعمالئهم المغاربة الا لان الباب ان فتح يدخل منه جميع تجار الأجناس وفي ذلك من الضرر والاضرار ما لا يخفى

لكن كل هذه السياسة والتحايل لم يفد شيئاً لأن المفاوضات الفرنسي كان يعرف ما يأتي وما يذر وكانت بين يديه سياسة حكومته مرسومة بتدقيق حملها معه من باريس أو حملت له إلى طنجة قبل أن يبدأ المفاوضات، وكانت وراءه حكومة منظمة واعية يستشيرها في كل ما يجد من الأمور ويعن من الشؤون فتجيبه من غير مطال مع رجوع البريد ، فلم يكن اذن لاثارة العواطف ومحسنات البديع أي تأثير على سلوكه وهو يتفاوض

وبعد استشارة السلطان وقبوله أمضي يوم 19 غشت سنة 1863 م (3 ربيع الأول 1280 هـ) الوفق كما اقترحت فرنسا ، وهو في ظاهره يضيق من سعة الحماية القنصلية ويأخذ بخناقها ، ولكنه يرسم لفرنسا بعبارات واضحة امتيازاً لم يكن معترفاً لها به من قبل إلا بعبارات غامضة أو بالعطف على ما اعترف به رسمياً للغير ويفتح لقناصلها وتجارها ثغرات يمكن أن ينفذوا منها إلى عقر الدار متى شاءوا ان اغلقت في أوجههم أبوابها ، بتأويل أو بدون تأويل

فماذا تضمن الوفق ؟ وما هي محاسنه وما هي عيوبه ؟

اعترف الطرف الفرنسي أن الحماية انما تعطى للشخص الذي تعطى له في وقت عمله مع القناصل والتجار الفرنسيين ، فهي اذن مؤقتة تنقطع بانقطاعه عن الخدمة معهم ، لكن يمكن ان تبقى لبعض الأشخاص طيلة حياته

واعترف أيضاً بأن الحماية لا تشمل من أقارب الشخص المحمي أو نوابه الا زوجته واولاده العائشين معه تحت سقف بيته ، كما أنها لا تورث ، ما عدا دار موسى ابن شيمول التي اعطت لبعثة فرنسا الدبلوماسية بطنجة سماسرة وتراجمة فتبقى لهم ، لأنها موروثة عندهم أباً عن جد .

وقسم الوفق المحميين إلى قسمين محميون من اهل البلد يخدمون في دار السفير ودور القناصل مثل الكتاب والحراس والخدم وشبههم ! ومحميون

يعملون مع التجار الفرنسيين في أمورهم التجارية ، وقد عرف الـوفق هـؤلاء التجار بانهم الذين يتجرون بالجملة تصديراً وتوريداً سواء كانوا يعملون لحسابهم الخاص او ينوبون في التجارة عن غيرهم كما حصر الـوفق عدد السماسرة المتعاملين معهم المستفيدين من الحماية بسبب تعاملهم في اثنين لكل دار تجارية تباشر التجارة بأحد موانئ المغرب ، واثنين أيضاً لكل فرع من فروعها بأي ميناء آخر من موانئه ، أما حماية المغاربة سكان الأرياف الذين يستخدمهم الفرنسيون - قناصل وتجاراً - في الأعمال الفلاحية وتربية الماشية فتتخلى عنها فرنسا ، لكن الحماية الفرنسية تبقى جارية عليهم مدة شهرين أولها شهر شتبر الموالي لشهر امضاء الـوفق ، واذا وجبت متابعتهم لدى المحاكم وجب على الوالي المغربي ان يخبر نائب فرنسا ليأمر مخالطهم من الفرنسيين بتوجيه من يقوم بحيازة او حراسة فلاحتهم او ماشيتهم حتى لا تتعرض للضياع .

اما بقية فقرات الـوفق فتتعلق بالاجراءات الشكلية للحماية كاعطاء نائب فرنسا قائمة المحميين الفرنسيين لعامل البلد الذي هو فيه واخباره بالتغييرات التي تطرأ على هذه القائمة ، وبطاقة الحماية التي يحملها المحمي تلك التي تكون مكتوبة بالعربية والفرنسية ولا يسلمها الا السفير الفرنسي المقيم بطنجة

فها نحن نرى ان المفاوض المغربي ما نجح في اغلاق باب إلا فتح المفاوض الفرنسي بدله ثغرة ثغرة قد تكون اوسع من الباب نفسه نظراً لما لدولته من القوة والمهابة

نجح المفاوض المغربي في النص على أن الحماية مؤقتة ، ونجح المفاوض الفرنسي في النص على انها يمكن ان تبقى لبعض الاشخاص مدى الحياة

ونجح المفاوض المغربي في النص على ان الحماية لا تورث ونجح المفاوض الفرنسي في النص على ان اسرة ابن شيمول مستثناة من ذلك .

ونجح المفاوض المغربي في حصر فئات المستخدمين بدور السفير والقناصل بالنص على صفاتهم مثل الكتاب والحراس والخُدام ، ونجح المفاوض الفرنسي في اقام كلمة وشبههم التي تجعل الفقرة خالية من كل معنى

ونجح المفاوض المغربي في حصر المحميين من سمسرة التجار الفرنسيين في اثنين لكل دار تجارية واثنين لكل فرع من فروعها بالموانئ ونجح المفاوض الفرنسي في اقرار المغرب بهذا الحق الذي لم يعترف به من قبل لانه غير منصوص عليه بعبارات صريحة في معاهدة سنة 1767 م كما نجح أيضا في أن تشمل حماية فرنسا اسر هؤلاء السمسرة

ونجح المفاوض المغربي في النص على اسقاط الحماية عن مخالطي قناصل فرنسا وتجارها من سكان الأرياف ونجح المفاوض الفرنسي في توقف متابعة هؤلاء المخالطين قضائيا بعد اسقاط الحماية عنهم على اخبار السفير الفرنسي وحياسة الفرنسيين لتاعهم ، الشيء الذي يجعل هؤلاء المخالطين محميين في الواقع وان لم يحملوا بطاقة الحماية

وهكذا نرى ان المغرب كان بامضاء هذا الوفاق رابحاً وخاسراً في آن واحد بل ان كفة الخسارة رجحت بكفة الربح

ولذلك لم يخطيء الدكتور جان لويس مبيج عند ما وافق على رأي من قال عن هذا الوفاق لم يسبق للمخزن أن أبرم بسرعة وفقاً ذا عواقب خطيرة كهذا ، والسبب في ذلك يرجع إلى غلط في تقدير الوفاق ووزنه أكثر مما يرجع إلى خطورة الوضع السياسي (1)

ويزداد هذا الحكم تأكيداً اذا علمنا أن ما هصرته فرنسا من افنان الربح بهذا الوفاق وقطفته من ثمار الغنم لم يكن قاصراً عليها ، بل شاركها فيه كل من

1) Jamais convention de si lourde conséquence n'avait été conclue par le Makhzen avec une telle célérité. La gravité de la situation politique l'expliquait moins que l'erreur d'appréciation sur la portée exacte de l'accord

بلجيكا وسردانيا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والسويد واسبانيا التي قبلته وانخرطت فيه في نفس اليوم الذي وافق عليه وزير فرنسا

الحماية : اضرارها بهيبة الدولة وافقارها لبيت المال

بدأ نظام الحماية في المغرب خافتا باهتا لا يلفت النظر ولا يشكل على الدولة خطراً لقلّة عدد المستفيدين منه أو لقلّة عدد الدول التي كانت تستهدف من ورائه اغراضاً سياسية بعيدة المدى ، وحتى سنة 1844 كانت الدول الأوربية تخشى المغرب وتنظر اليه كدولة قوية البأس مهابة الجانب ، فلما انهزم جيشه تلك السنة في معركة يسلي امام الجيش الفرنسي ظهر على حقيقته دولة هرمة متفككة وانية عاجزة ذات عقلية متخلفة وانظمة بالية لم تستفد شيئاً من مزايا التطور الاجتماعي والتقدم العلمي والتحرر السياسي الذي كانت تشهد اوريا وتستفيد منه وهو على مرمى السهم منها ، فاتسعت آفاق الحماية وتعددت مراميها ، بل وخرجت عن حدودها المعقولة ان كان في حدودها ما يعقل وصارت تشكل من الداخل على الدولة خطراً يسهل على المتربصين بها دوائر السوء من الخارج ما يُبَيِّتون لها من مكاييد وينصبون للايقاع بها من فخاخ

وزاد الطين بلة استتباب الأمر لفرنسا في الجزائر وشروع حكامها من حدود المغرب الشرقية مباشرة في تنفيذ مخططاتها الرامي الى اشاعة الفوضى وتقوية عوامل التمرد والفتنة فيه إيهانا لجهده واضعافا لنا بقي من قوته تمهيداً للاستيلاء عليه وبلغت حالة السوء منتهاها عند ما احتل الاسبانيون جزر ملوية (I) ثم اعلنوا عليه حرباً خلقوا اسبابها خلقاً سنة 1859 وفرضوا عليه اثر

(I) هذا هو الاسم التاريخي الحقيقي للجزر الواقعة امام رأس كبدانة (راس الماء) على بعد حوالي 5 كلم من الشاطئ امام مصب نهر ملوية في البحر المتوسط اما كلمة شافاريناس الاسبانية فهي تحريف لكلمة الشفارين اي اللصوص وقد كانت قبيلة قلعية وقبيلة كبدانة تسميانها جزر الشفارين لما كان القراصنة الاتراك يحتمون بها ويقسمون بها غنائمهم ايام الحكم التركي للجزائر وحرف الفرنسيون الكلمة الاسبانية المحرفة الى (زافارين) ، اما الزعم بأن اصلها الجزر الجعفرية نسبة الى جعفر احد الفاتحين المسلمين الاولين فمجرد تأويل بليد واختراع مضحك من بعض مدعي التاريخ ، والاسم الحقيقي هو (جزر ملوية) كما هو مذكور في كتبنا التاريخية والجغرافية القديمة .

انهزامه امامهم فيها شروطاً سياسية واقتصادية مذلة مخزية فصار لنظام الحماية القنصلية ابعاد عميقة واهداف واضحة ، ولم تعد الرغبة في جعله اداة لتحقيق مطامع سياسية استعمارية وأرباح استغلالية اقتصادية قاصرة -فحسب على الدول الكبرى يومئذ كفرنسا واسبانيا وانجلترا، وانما تعدتها أيضا الى الدول الصغرى كبلجيكا والسويد وسردانيا أو الدول الناشئة كالولايات المتحدة الأمريكية ، أو التي ستنشأ فيما بعد كالمانيا وايطاليا لأنها جميعا ومن غير استثناء أصبحت تنظر إلى المغرب كلقمة مستساغة أو غنيمة سميئة يمكن الظفر بها في المستقبل بطريقة من الطرق

وكان اكثر العناصر المغربية تسابقاً إلى الاستغلال بمظلة الحماية الدبلوماسية والقنصلية عنصر اليهود ، فقد استغل القناصل والتجار الاوربيون نقاط الضعف العديدة المتوفرة فيهم لجلبهم إلى ساحتهم وتقوية نفوذهم بهم ، وظهر اليهود من جهتهم استعداداً فائقاً للسير في ركابهم وخدمة مآربهم وأغراضهم ضداً على الأمة التي حمتهم من مذابح اوربا ومنحتهم السكن والأمن وضداً على السلاطين الذين اعطوهم ذمة الاسلام وعهده وحفظوا عليهم ديانتهم وثقافتهم وأسكنوهم بجوار قصورهم وقصروا بعض المهن بها عليهم

والذي يتتبع مراحل تطور الحماية القنصلية يتخيل أن يهود المغرب كانوا يعيشون في قمقم نحاسي مظلم لم يروا بصيص نور داخله الا من ثقبوب الحمایات القنصلية فهبوا جماعات وافرادا يلتمسون اسبابها ويتعلقون بحبالها باذلين لنيلها كل نفيس وغال مقدمين إلى هياكلها التي هي قناصل اوربا وتجارها قرابين كان من بينها في اغلب الاحيان كرامة بيوتهم وعفاف أزواجهم وبناتهم علاوة على عرق جبينهم وطهارة ضمائرهم

وقد يلتمس ملتمس العذر لليهود في تسابقهم إلى الاحتماء بالدول الأجنبية بالظلم الذي كانوا يرزحون تحت نيره والاحتقار الذي كانوا يتجرعون صابه وعلقمه صباح مساء ، وهذا صحيح إلى حد ما ، وان كانوا غير منفردين به دون غيرهم ، فقد كانوا والمسلمين في ذلك سواء ، كلا الفريقين كان مهضوم

الحق مداس الكرامة ، ليس له ما يحميه من ظلم الولاة وعسف الأعيان ، وليس له قانون مرعي يحتمي به من الجور ويتقي به الهوان ، ولكن اليهود كانوا مدفوعين إلى ذلك من طرف الجماعات اليهودية التي كانت تقبض على أزمة الأمور والشؤون في دول أوربا ، وخاصة في بريطانيا العظمى التي لم يفتأ وزراؤها وزعماء أحزابها ومديرو أبنائها طيلة القرن الماضي يضغطون على السلاطين ويتدخلون لفائدتهم مستعملين وسائل الترغيب تارة وأساليب الترهيب تارة أخرى حتى استصدروا منهم رسائل توصي بمراعاتهم وظهائر تهميهم من كل حيف وتمكنهم من ممارسة شؤونهم الدينية والدنيوية في أمن واطمئنان ، ولكن اليهود ذهبوا بعيداً في فهم تلك الرسائل والظواهر السلطانية وحاولوا أن ينشئوا اعتماداً عليها (إسرائيل) في كل مدينة من مدن المغرب ، فلم يكن أمام السلاطين إلا أن يصدروا رسائل وظهائر تصحيحية تضع وصاياهم ونصائحهم المتعلقة بالرفق باليهود في نصابها الحقيقي

وكنا نفهم تمام الفهم نظرة اليهود إلى الاحتماء بالاجانب لو انهم وقفوا عند الحد المعقول المبرر للاحتماء ، ولكن الذين أصبحوا منهم محميين لم يجعلوا الحماية وسيلة للتوقي من الظلم وكف الأذى عنهم ، بل جعلوها - على العكس - وسيلة لظلم الناس واذابتهم ، فكان الواحد منهم لا يكاد يحصل على بطاقة المحمي حتى يتناول على الناس ويبسط يده ولسانه فيهم بالسوء ، ويتجاسر على أولي الأمر عمالاً وقضاة ويتقيا كل ما في جوفه من حقد خفي على الاسلام والمسلمين ، ولا يتوانى عن القيام بكل ما يقدر عليه من الاستفزاز وخلق الصعاب بين حكومة المغرب وممثلي الدول المعتمدين لديها

على أن الحماية وما فيها من الفوائد والامتيازات التي تجعل حاملها يتمتع بكل الحقوق دون أن يؤدي أي واجب لم تكن كافية في نظر اليهود ولا ملبية لطموحهم إلى مزيد من التمكن والاستعلاء فنصار الموسرون منهم يسافرون إلى بعض دول أمريكا اللاتينية وقيمون فيها بضعة اسابيع أو أشهر يحصلون خلالها على مرسوم تجنيس ثم يعودون إلى المغرب وطنهم الحقيقي منتفخي الأوداج عجباً وكبرياء وكأنهم من رعايا ذلك البلد أصالة ، كما أن

مُعسريهم صاروا يدخلون إلى القطر الجزائري فيقتطعون للخدمة في الجيش الفرنسي ثم يعودون بعد هذا (السربيس) إلى المغرب كالمَرَدَّة يستعرضون على أهله عضلاتهم ، ومنهم طوائف كانوا يبعثون نساءهم الحوامل اذا قرب وضعهن إلى اسبانيا^١ أو واحدة من المدن التي تحتلها بشاطيء المغرب ، أو الى جبل طارق أو احدى مدن الجزائر القريبة من الحدود المغربية فيضعن أحمالهن هناك ويسجنن مواليدهن في مكاتب الحالة المدنية الاسبانية أو الانجليزية أو الفرنسية ثم يعودون إلى المغرب وقد جعلوا بينهم وبين تلك الأمم الأوربية نسبا واتخذوا للاستقالة بها على حكومة وطنهم سببا ، وهكذا يصبح دابيد الزاكوري وشلومو الدرعي وعزار الزاوي السنيور دافيد الصبنيولي ، والمستتر سالمون النجليزي والمسيو إيزار الفرنضيصي

ومن الغريب أن اليهود المحميين الذين لم يفقدوا جنسية بلدهم — والذين ولدوا وعاشوا فوق ترابه كانوا يؤدون لخزينة بعض الدول الأجنبية البعيدة التي تحميهم والتي لم تطلأ أقدامهم ترابها قط جزية سنوية عن كل بالغ منهم ذكراً أو أنثى في الوقت الذي كانوا يبخلون فيه على خزينة دولتهم بالجزية الرمزية وسائر الأداءات لأن الحماية أعفتهم منها (I)

بل بلغ الطيش والرءونة بهم أن صاروا يمتنعون من أداء أي حق من الحقوق فكان الواحد منهم يكري من الحكومة أو من المواطنين داراً أو حانوتاً أو أرضاً فلاحية ثم يمتنع من أداء واجب كرائها بدعوى انه محمي وان الحماية تعفيه من كل أداء

وثاني العناصر التي أُسرعت الى الاحتماء بالأجنبي هو عنصر التجار من المسلمين هاؤلاء الذين ترددوا أولاً في الاحتماء ، ثم اقبلوا عليه بعد ما رأوا ما أدرك به اليهود من استعلاء ونالوا من امتياز ولا سيما خروجهم عن السلطة واعفاءهم من أداء الضرائب والقيام بالتكاليف وكأن اسرعهم الى الاحتماء طائفة منهم كانت تتجر بجبل طارق وقادس (اسبانيا) وفرنسا وانجلترا

(I) كان اليهود المحميون من طرف ايطاليا يؤدون اربعين فرنكا مساهمة لخزيتها عن كل بالغ .

وايطاليا ، فهؤلاء بعد ما تمرسوا بعادات اوربا واستساغوا حضارتها ضعفت
حصانة نفوسهم فارتموا بعد رجوعهم الى بلدهم في احضان الاجانب ليستطيعوا
أن يمارسوا تحت حمايتهم ما لا يقدرّون على ممارسته بدونها من عادات اوربا
وقواعدها في السكن والعيش بالاضافة الى ما تخولهم من الفوائد والمزايا
المالية والقضائية

ولما كان هؤلاء المحميون - مسلمين ويهوداً - موسرين في الغالب ،
وكانت الحماية تقبض أيديهم عن كل عطاء وتعفيهم من أي مفرم نقصت موارد
بيت المال نقصانا ملحوظا وعجزت الدولة نتيجة لذلك عن القيام بأي عمل
لتجديد نظمها البالية او لرفع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا لأن غير
المحميين كانوا في الغالب مُعسرّين فقراء ، ولا يمكن للضرائب الضعيفة التي
تجبي منهم أن تفي بما يتطلبه أي تجديد أو اصلاح من نفقات

وحتى المكس وهو الضريبة التي فرضها السلاطين على السلع
والمنتجات التي تدخل المدن وعلى بعض المواد التي تباع مغالاة
بفنادقها كجلود الحيوانات المذبوحة كان محميو الدول الأجنبية معفيين من
أدائه ، والاعفاء نفسه لم يكن ليقنعهم أو تنتهي عند حده مطامعهم ، فان كثيراً
منهم اتفق مع التجار غير المحميين على ادخال بضائعهم إلى المدن باسمه
لقاء حلوان معلوم

ولا بد قبل انهاء الكلام على احتماء الموسرين من المسلمين واليهود
بالدول الأجنبية من الاشارة الى حقيقة تشبه ان تكون نكته ، وهي ان البعض منهم
اعتقد ان الاحتماء بأكثر من دولة يعود عليه بفوائد اكثر مما لو احتّمى بدولة
واحدة فصار يطلب الحماية او يشتريها من وزراء وقناصل دول عديدة
وكان الوزراء والقناصل يمنحونه الحماية التي يطلبها ولا ييخلون عليه بها
سيما اذا كانت له ارتباطات مع دور تجارية تنتمي إلى بلدانهم ، وهكذا كان
الواحد منهم محمياً فرنسياً واسبانيا وبرتغاليا في آن واحد ، ولم يكن ممثلو الدول
الأجنبية يجهلون ذلك ، بل كانوا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، ولكنهم كانوا
يفضون عنه الطرف في أغلب الأحيان تطبيقاً للسياسات التي رسمتها حكوماتهم ،

كما كان الموظفون المغاربة يعرفونه ولا يجهلونه مما يطلعون عليه من تكرر اسم الشخص الواحد في قوائم المحميين المتعددة التي كان رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية يبعثون بها اليهم في مطلع كل سنة

لماذا التسابق الى الحماية القنصلية ؟

ونحب ان نقف هنا وقفة قصيرة لنتساءل لماذا حدث هذا التسابق نحو الاحتماء بالأجنبي ؟ وإذا التمسنا لليهود اعذاراً ولو كانت اوهى من بيت العنكبوت لأنهم أقلية تشعر بالغربة والضعف وتبحث عن الاستئناس والقوة بالاحتماء فماذا نلتمس من اعذار للمسلمين الذين كانوا يرتمون في أحضان الأجنبي متنكرين لوطنهم وحكومتهم ؟ وكيف ساغ لسفراء الدول الأجنبية وقناصلها ان يمنحوا حماياتها جزافاً لرعايا المغرب ويتجاوز الحدود المرسومة المقررة في المعاهدات والاتفاقيات ولو كدر هذا التجاوز صفو العلاقات التي تربطه بدولهم والتي كان يجب عليهم ان يحرصوا على ابقائها سليمة طيبة

ان الجواب عن هذه الاسئلة ليس بالأمر العسير على من يفهم روح العصر الذي نشأ فيه نظام الحماية القنصلية بالمغرب ونما واستفحل وترعرع وعلى من يدرك معطيات الوثائق المتعلقة بهذا النظام سواء كانت مغربية او اوروبية غير ان النفوذ الى أعماق هذه الوثائق وفهمها حق الفهم لا بد فيه من التجرد عن كل عصبية من هذا الجانب أو ذاك فما كان لأوربي أن يدعي أن نية دولته كانت دائماً حسنة وأنها لم تكن تستهدف شيئاً آخر غير الدفاع عن الحقوق الانسانية وتنمية التجارة التي يعود نموها بالخير والرفاهية عليها وعلى المغرب معاً كما أنه ليس من حق المغربي ان يدعي ان المغرب والمغاربة كانوا دوماً ضحية المؤامرات الخارجية وحدها مبرئاً ادارة بلده من اي خلل وفساد ، وحكامه من كل ظلم وخيانة ، فالحق الذي لا مراء فيه ان عوامل عديدة تعاونت من الداخل والخارج على اىصال نظام الحماية الي ما وصل اليه من جبروت وطغيان ، وتكبيد المغرب وغالبية أهله ما تكبد وتكبدوا من هوان وخسران .

ويمكن تلخيص هذه العوامل والأسباب في خمس نقاط كل ما هو زائد عليها معطوف عليها وتابع لها

(I) سياسة خطت باتقان في أندية أوربا السياسية لنشر الفوضى في المغرب وتوهين قواه استعداداً لاحتلاله واستعباده وعهد إلى الوزراء المفوضين بطنجة والقناصل في سائر المراسي بتنفيذها ، فالعصر كان عصر تسلط واستعمار والدول الأوربية صارت - بعد الهزائم العديدة التي لحقت بالمغرب منذ وضعت فرنسا قدمها بالجزائر سنة 1830 - تتطلع إليه تطلع المشوق الولهان وتنظر إليه نظر الشره الطامع في استعباد رقاب أهله واستغلال خبرات أرضه ما ظهر منها وما بطن وكان منح الحماية لرعايا سلطانه وسيلة من وسائل تقوية النفوذ وتكثير الأنصار والتدخل تبعاً لذلك في شؤونه الداخلية بدعوى الدفاع عن مصالح المحميين وقد جعلها هذا التطلع والنظر تدخل في سباق كبير فيما بينها لمنح الحماية بطرقها المنصوص عليها وغير المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات ، حتى ولو كان تمثيلها فيه رمزيا وعلاقاتها التجارية معه منعدمة أو تكاد ، ويكفي أن يضرب المثل بدولة البرازيل البعيدة ودولة إيطاليا الفتية التي منحت حمايتها لأكثر من 30 أسرة يهودية مغربية في مدينة طنجة وحدها ، وكذلك دولة أوستريا (النمسا) التي لم يكن لها من رعايا بالمغرب إلا شخص قنصلها العام المقيم بطنجة وكان محميوها مع ذلك يعدون بالعشرات

(2) خراب ذمم الوزراء المفوضين فمن دونهم من القناصل والوكلاء القنصلين المعهود اليهم بتنفيذ السياسة المشار إليها آنفا ، فإن معظمهم كان يباشر التجارة سرا أو علانية انفراداً أو اشتراكاً مع الغير ، وعندما رسمت لهم خطط العمل لتطبيق السياسات المقررة خلطوا بين سياسات حكوماتهم وبين مصالحهم الخاصة وجمعوا بينهما فصاروا يتجرون في الحماية علانية ويبيعونها جهاراً كما تباع أي سلعة في السوق أما التجار الأوربيون الذين صار لهم الحق في منح الحماية فانهم رأوا فيها سلعة سريعة النفاذ مأمونة البوار والكساد ، فعمدوا إلى فتح متاجر وهمية بكل ميناء من موانئ المغرب لا

يبيعون فيها مصنوعات من عمل اوربا ولا يشترون مادة من انتاج المغرب إلا ان يكون البيع والشراء للتغطية وانما يبيعون فيها بضاعة الحماية التي تدر أرباحا دون تعب اكثر بكثير من ارباح ماكينة تورد او جلدة تصدر وما اصدق التعريف الذي عرف به الحماية السنيور سكوفاسو SCOVASSO وزير ايطاليا المفوض عندما قال عنها انها مادة تجارية تباع لأكبر مغال في الثمن . Article de commerce vendu au plus haut Renchérisseur

وهنا يجب ان نشير إلى فيليكس ا. ماطيوس ممثل الولايات المتحدة بطنجة الذي منح حماية دولته لأكثر من مئة من أغنياء المغرب العاملين في الميادين التجارية والفلاحية ، مع أنه لم يكن يوجد بالمغرب من الرعايا الامريكيين الا شخص واحد فقط ، وحتى هذا الشخص الواحد ، واسمه جون كوب John Cobb وكان يقيم بالدار البيضاء أصبح 40 مواطنا مغربيا يستظلون بمظلة الحماية الامريكية بسبب معاملاتهم معه ، معاملات بعضها بسيط جدا لا يستدعي حماية ، وبعضها وهمي بالمرّة ومن نسج الخيال

(3) مظالم المحميين وعجز الولاة المغاربة عن إنصاف المظلومين منها فالحماية القنصلية غلت أيدي الولاة من عمال وقضاة فمن دونهم عن التدخل في شؤون المحميين وعقّدت الاجراءات التي تتبع للتحقيق معهم وزجرهم الزجر المناسب في حالة ثبوت ظلمهم لغيرهم وتعديهم على أنفسهم واموالهم فاستطال هؤلاء المحميون على الناس وأمعنوا في إهانتهم وسلب اموالهم وهتك اعراضهم والاحتيال عليهم بكل طريقة لهضم حقوقهم فلم يكن امام المظلومين اليائسين من كل عدل وانصاف الا ان يتجهوا نحو السفارات والقنصليات ودور التجارة الأجنبية للحصول على الحماية التي كانت تمنح لأوهى الأسباب وأبسط المبررات ولكن مقابل التزام سياسي من طرف المحمي الجديد لفائدة الدولة التي يمنحه ممثلها الحماية او لقاء مبلغ مالي يقدمه الراغب في الحماية للتاجر الأجنبي الذي يتخذه سمساراً حقيقياً أو وهمياً وقد قدم السيد محمد برّكاش لممثلي الدول أثناء الاجتماع الذي عقد بمنزله بطنجة يوم 19 يوليوز سنة 1879 مثالا صارخاً لهذه المظالم التي يأتيها المحميون



فيليكس ماتيوس ممثل الولايات المتحدة بطنجة

في حق مواطنيهم فتدفع هؤلاء - بعد أن يأسوا من قدرة ولاتهم على إنصافهم وحفظ حقوقهم - الى طلب الحماية الأجنبية حتى يستطيعوا ان يقفوا على قدم المساواة مع ظالمهم فقال

« تعقد أسواق البادية في المغرب - كما تعلمون - في أرض عراء بمكان معين يقصده أهل الأرياف في يوم محدد من أيام الأسبوع مصحوبين ببضائعهم ، ويحضر السوق قاض أو أكثر حسب أهميته ، وعدول (موثقون) لاثبات الصفقات وتطبيق العدالة ، يساعدهم مخازنية (جنود) لحفظ النظام ، ويتم البيع بالدلالة (المزاد)

فاذا كانت البضاعة المعروضة للبيع هي الجلود مثلا تقدم تجار مغاربة غير مشمولين بحماية اجنبية وعرضوا كثرمن لتلك الجلود مئة وتسعة عشر بليوناً (قرشا) فيرى البائع وهو من الرعايا المغاربة ايضاً ان الثمن يناسبه وما أن يتهياً لاتمام البيع حتى يتدخل احد السماسرة المشمولين بالحماية الأجنبية فيعرض عليه 120 بليوناً ثمناً لها فيقبل يحدث هذا كله خلال الفترة الصباحية ، ويحدث في اغلب الأحيان ان يعيد البائع دوابه الى محل سكناه بعد ما ايقن ان البيع قد تم ، وقد يُحملها ببضائع اخرى يكون هو بدوره اشتراها وينصرف السمسار لاتمام صفقات اخرى ، وعند ما يوشك الليل ان يحل حينما يشرع معظم الحاضرين في مفادرة السوق يختار السمسار هذا الوقت بالذات ليعود الى البائع لأخذ الجلود المشتراة ويتظاهر بفحصها فيرفض قسماً منها بدعوى انه في حالة رديئة ، فينكر البائع ذلك ويؤكد ان الجلود كلها جيدة وليست برديئة ، ويحمل المشتري كل مسؤولية لأنه كان يجب عليه ان يُقلِّبها (يفحصها) قبل ان يعرض المئة والعشرين بليوناً ثمناً لها ويُفوت عليه فرصة بيعها لمشترا آخر بمئة وتسعة عشر ، فيتصلب السمسار وتحال القضية على القاضي ، فيثبت الدلال تمام البيع ويؤيده من شهد ذلك من الشهود فيحكم القاضي على السمسار بأداء المئة والعشرين بليوناً اذذاك يتوجه السمسار الى القاضي ويخاطبه بعبارات نابية وقحة مصرحاً بانه عميل لتاجر اجنبي وانه تبعاً لذلك محمي لهذه الدولة او تلك ، وان لا سلطة للقاضي عليه .

عندئذ يعلن القاضي عجزه عن ارغام السمسار على اداء الثمن المتفق عليه لانه غير خاضع للقضاء المحلي فيغضب البائع ويحاول الانتقام فيمنعه القاضي والحاضرون منه اجتناباً لاثارة مشكلة مع السلطة القنصلية الحامية للسمسار . فيضطر البائع المسكين - بعد ما ارسل دوابه في الصباح الى مسكنه - وفقد وسيلة اعادة جلوده الى محله - اما الى ترك الجلود في ساحة السوق معرضة للسرقه اثناء الليل وما الى الرضوخ لمشئته السمسار الذي يخفض الثمن حينئذ الى ثمانين او ستين بليوناً »

وزاد السيد محمد برّكاش يقول

« وهذا ما يوضح سابق قولي بأنه اضحى من الطبيعي ومن العدل في هذه الحالة ، ان يسعى الرعايا المغاربة الى طلب حماية أجنبية لا تهرباً من جور السلطات المحلية ، بل اتقاء للأساليب الجائرة لسماسرة التجار الأجانب »

(4) اختلال الادارة وفسادها وهذا أيضا من العوامل الكبيرة في انتشار الحماية وتفشي مضررتها فحتى منتهى القرن التاسع عشر كان المغرب يحكم بواسطة أجهزة حكومية وادارية عتيقة لا تستجيب لمتطلبات العصر ، ولا تقدر على تحسين أي وضع من الأوضاع المجتمعية ، كما كان يدار من طرف وزراء وحكام وقادة ينتمي معظمهم الى قبائل بدوية أو ينتخبون من بين عبید البخاري (I) لا علم لهم ولا تكوين باستثناء امناء المال الذين يختارون من اهل المدن لمعرفتهم بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب ، ولم يكن المغرب منظماً طبق دستور كما لم يكن يحكم وفق قوانين الا ان تكون قواعد الفقه

(I) سود مجلوبون من الاقطار السودانية المجاورة لصحراء المغرب ، كان سلاطين المغرب من العهد السعدي يؤلفون منهم حرسهم الخاص وفرقا عسكرية نظامية وقد سموا في عهد الدولة العلوية بعبید البخاري أو عبید سيدي البخاري لان ضباطهم كانوا يقسمون على الولاء للسلاطين وايديهم موضوعة على صحيح الامام الشهيد محمد بن اسماعيل البخاري جامع الحديث النبوي ، ولكنهم لم يكونوا يبرون بقسمهم ، فلا يحافظون على الولاء للسلطان ولا يثبتون على الاخلاص للأوطان ، فطالما طغوا وتجبروا وعانى السلاطين والشعب من طغيانهم الامرين وقد بدأت دولتهم تدول في بداية هذا القرن عند ما مات الوزير الصدر احمد (ابا احمد) بن موسى واخوته وهم منهم ، وتخلص السلطان مولاي عبد العزيز ومن خلفه من السلاطين من استبدادهم

المنصوص عليها في كنب الفقهاء ، ولم تكن الحكومة تنفق مستندة على ميزانية يتراجع فيها الدخل والخرج او الموارد والنفقات بل كانت الأمور موكولة للمشينة الربانية فإذا دخل المال انبسطت اليد بالعطاء وإذا لم يدخل انقبضت عنه وجل الموظفين لم يكن يتقاضى عن عمله الحكومي او الاداري راتبا معلوما فلماذا كانوا يطلقون أيديهم في الأنفس والأموال وهم آمنون من كل تفتيش لأنه لا يوجد بالمرّة تفتيش أو لا يكون الا في الحالات النادرة ، ومما يؤلم ان بعض موظفي الدولة النزهاء كانوا يلتجئون الى ممثلي الدول الأجنبية ليتوسطوا لهم لدى المخزن لصرف رواتبهم المتأخرة ان كانوا ممن يتقاضون راتبا او للحصول على رخصة تصدير او توريد يستعينون بها على القيام بوظيفتهم ان لم يكونوا من ذوي الراتب (I) ، بل ان الجيش نفسه - اذا عجز عن الثورة - كان ينظم مظاهرات سلمية يطوف خلالها على السفارات والقنصليات طالبا التوسط له لدى حكومته لتجديد كسوة او ارسال مؤونة او صرف راتب ، ففي ظل جهاز حكومي واداري متعفن متفكك كهذا الجهاز لم يكن ليقع على الرعية الا الظلم وبها الا الاستبداد فهذا أيضا من العوامل التي دفعت من دفعت من المغاربة الى الاحتفاء بالأجنبي ، ولقد أخبرني شاهد عيان ان واحداً من أهل سلا وقع عليه حيف كبير ولحق به ظلم كثير من ولاية الوقت ، وكان كلما اشتكى بهم ازداد أذاهم له وجورهم عليه حتى أقسم ليذهبَنَ إلى الدار البيضاء لطلب الحماية أو شرائها من القناصل والتجار الأوربيين وبرَّ بقَسَمِهِ فذهب إليها حافيا متذلا كما يذهب الناسك إلى المعبد ، وعاد إلى سلا بعد الحصول عليها منتعلا شامخ الأنف ونشر بطاقتها على رأسه عند وصوله إلى بابها كما تنشر الاعلام على رؤوس الفاتحين ، فانكفَّ عنه الأذى وانحبس ما كان يلحقه من الجور

وقد حاول ملوك المغرب الثلاثة مولاي عبد الرحمان ، وابنه سيدي محمد ، وابنه مولاي الحسن ان يعالجوا هذا الوضع ويجددوا الادارة بما يجعلها قادرة على الاضطلاع حقا بواجباتها حيال الوطن والمواطنين ، فلم

(I) من الوثائق الغربية التي عثر عليها في هذا الموضوع رسائل يحيل فيها المخزن بعض ولاته الذين اشتكوا من انقطاع الراتب عنهم على المدانين ليقطعوا رواتبهم من الدين الذي عليهم للمخزن .

يقدروا على بلوغ مأربهم لتخلف الفكر وفشو الجهل وفراغ الخزينة ومعارضة الانتفاعيين وكيد الأجانب المتربصين وحتى بوادى الإصلاح التي ظهرت في عهد السلطان مولاي الحسن رحمه الله أصيبت بنكسة بعد وفاته واستبداد الحاجب احمد بن موسى البخاري بالحكم على خلفه سبع سنين

(5) خيانة الوزراء والموظفين ، ولا اعني بالخيانة التعاون مع الاجنبي ضد مصلحة الوطن واهله فقط بل اعني بها ايضا خيانة الأمانة امانة المسؤولين التي كان السلاطين يضعونها بين ايديهم ، فكثير منهم كان لا يتقي الله الذي خلقه ولا السلطان الذي ولاه اثناء ممارسته للوظيفة المسند اليه ، فوجد منهم المتهاون والمفرط والسارق والمعتدي على حقوق اخوانه كجماعة من القضاة والعدول (الشهود) لم تتورع عن شهادة الزور وكتابته في الرسوم المتعلقة بالبيوع التي كانت تتم بين المغاربة والاجانب والتي سنخصها بفصل خاص حتى اضطر السلطان ان يحرم عليهم شهادة من هذا النوع إلا بموافقة الولاة الاداريين واذنهم وجماعة اخرى من التجار كانت تشترك مع الاجانب في كل ما يقومون به من عمليات مريبة ويدخل في الخيانة ايضا جماعات اخرى من الموظفين كانت تكتم عن السلطان وحكومته ما كان من واجبها ان تخبر به من كل ما يمس بسيادة الدولة وسمعة الوطن وحق الادارة وكرامة المواطنين معتقدة انها تحرز رضاه وتقدير حكومته كلما قللت من اثاره المشاكل التي تصدع الرأس وتغم النفس وتزجي القلق وتجلب الأرق ، وتبعد عن الراحة وتحرم من الملذات المتاحة

والغريب ان هؤلاء الموظفين المقصرين المفرطين كانوا يسلكون - عند ما يدبر عنهم الحظ وتتجه لهم الايام ويفتضح امرهم لدى السلاطين - نفس الطريق التي سلكها قبلهم محكوموهم نحو السفارات والقنصليات للاحتماء بالدول الأجنبية فلم يكن السفراء والقناصل ييخلون عليهم وهم كبار بما كانوا يجودون به على غيرهم من الصغار ، وهكذا رأينا وزراء كباراً ينهون عملهم مع المخزن بالاحتماء بالأجانب كالمدني الجلاوي الصدر الأعظم والمهدي المنبهي وزير الدفاع وعمر التازي وزير المالية ، وعمر العبدى وزير الخارجية ، وسواهم كثير .

الحماية والتناول على العقار

رخصت المادة الخامسة من الاتفاقية التجارية المبرمة سنة 1861 بين المغرب واسبانيا للرعايا الاسبانيين أن يشتروا في المغرب بموافقة ولاته عقارات ويتصرفوا فيها تصرفاً مطلقاً بعد الشراء سواء كانت منزلاً للسكن أو دكاناً للتجارة أو أرضاً للحرث ، وبحكم هذه المادة صار للأجانب من كل الأجناس الحق في تملك العقار بالمغرب لأن جميع ما يعترف به لدولة من الدول من امتياز يستفيد منه ساؤها ولو لم يكن منصوصاً عليه في المعاهدات والاتفاقيات الخاصة المعقودة بينه وبينها لا اعتبار كل واحدة منها من الأمم الأكثر تفضيلاً ، أما محميو تلك الدول من المغاربة فحقهم في التملك لم يكن يوماً من الأيام محل مناقشة ، لأنهم رعايا السلطان ومواطنو البلد لم يفقدوا جنسيتهم بالاحتفاء ، فصار من حق أولئك كما كان من هؤلاء أن يملكوا العقار لا فرق بينهم إلا أن الأولين يحتاجون مسبقاً لرخصة الشراء التي لا يحتاج إليها الآخرون ، والرخصة كانت تعطى للأجانب ما دامت منصوصاً عليها في الشروط ، وما دام المتبايعان راضياً أحدهما بالبيع والآخر بالشراء سيما إذا كان الثمن غالياً مغرباً لا يقدر المغربي على تقديم مثله ، وكيف يحرم الولاية بعدم الترخيص مسلماً من رزق ساقه الله إليه من كافر والله يقول (ولا تبخسوا الناس أشياءهم)

فحدث بسبب هذا الباب الجديد من الامتياز الذي فتحته هزيمتنا في حرب تطوان تسابق وأي تسابق نحو شراء العقارات للاستغناء والاستثمار شبيهه بالتسابق الذي حدث بين القناصل في منح الحماية أو بين المغاربة في طلبها منهم ، وعباً التجار الأوربيون والمحميون الأهليون كل امكاناتهم المادية لشراء العقارات والمضاربة فيها وكان استعمالهم لرساميلهم في هذا الميدان بمثابة (توظيف) لها يعود عليهم بأرباح مضمونة وفيرة على المدى القريب وال المدى البعيد

كان الواحد منهم لا يكاد يحصل على رسم تملك حتى تمتد عينه ثم يده إلى ما يجاور ملكه الجديد من املاك الناس ، ويدخل مع جيرانه بسبب طعمه في معركة من الخصام والاحتكام يخرج منها في الغالب منتصراً

ويخرجون منها في الأكثر منهزمين ، سيما اذا كانت الأرض التي يختصمون عليها من أملاك الدولة أو أملاك الأوقاف ، أو من الأملاك الجماعية كأملاك القبائل وأملاك الجيش (الكيش) ، وكذلك الأملاك المشاعة بين ورثة عديدين وحتى الأملاك الخاصة الثابتة برسومها لمغاربة احياء حاضرين لم يكن اصحابها ليسلموا من غبن يقع عليهم وظلم يلحق بهم ساعة الاختصام والاحتكام ، ويرجع السبب في ذلك إلى وقوف القناصل وراء رعاياهم ومحبيهم وتدخلهم لدى السلطان والوزراء والولاة لتأييد دعاويهم والدفاع عن حقوقهم المزعومة من جهة ، كما يرجع إلى ضعف التوثيق فيما يخص الرسوم العقارية وشدة الخلل في تسجيلها من جهة أخرى

ان العقارات لما كانت تباع في مغرب أمس لم تكن تقاس (تعبر) طولا وعرضا وينص على عدد ما في مساحتها من هكتار وآر وسنتيار ، ولم تكن تثبت في اطرافها معالم محكمة بمعرفة المهندس تدل على حدودها مع العقارات المجاورة ، ولم تكن تعمل لها صور وأشكال كخرائط الجغرافيا تبين ما فيها من مبني ومغروس وعار وما يتفجر فيها من عيون ويجري من جداول تكون ملحقة بالرسوم كما تفعل اليوم ادارة المحافظة على الأملاك العقارية ، كل ما في الأمر ان متبايعين كانا يحضران لدي شهيدين أمنهما الله عن اذن من يجب سده الله فيشهدهما الواحد انه باع الآخر بثمن قدره كذا أرضا حراثية أو جنانا (بستانا) سقويا بظاهر الحضرة الفلانية صانها الله يحده من الشرق بلاد فلان ومن الغرب عزيب فلان ومن الجوف عذير (I) المخزن ومن القبلة غابة الأحباس المعلومة لجامع الولي الصالح سيدي فلان نفعا الله ببركاته ، فاذا دقت المتبايعان، وحقق الشهيديان كتبوا ان مساحتها مقدار حرث خمسة أزواج أو اكثر أو اقل وهذا التحديد والقياس كما نرى تقريبي لا يعطي صورة قطعية عن مساحة العقار المشتري ويجعله دائما عرضة للاختلاف بشأته والتنازع على حدوده إلا من الجهة التي يكون فيها الحد طبيعيا كمجرى نهر أو سور مدينة أو قمة جبل أو قعر شعبة فمن هذا الضعف التوثيقي والخلل الوصفي التسجيلي كان الأجانب

(1) العذير في الاصطلاح الإداري المغربي القديم سهل خصب كانت تطلق فيه دواب السلطان للرعي ، والخادم فيه عذار

ومحميوهم ينطلقون للتطاول على أملاك الناس وتوسيع نطاق أملاكهم على حسابها يدعون أولا ان حد عقارهم يصل إلى موضع كذا فيرد المغربي او المغاربة ان الحد انما يقف عند مكان كذا ، ويشتد الخصام في إبان الحرث عند ما يحاول المغربي حرث أرضه فيمنعه الأجنبي أو المحمي منه ولا يطبق المغربي الصبر والوقت وقت حرث فيجمع ذوي قرباه ويشرع في فلاحه الأرض فيستعدي الأجنبي أو المحمي عليه سفيره أو قنصله فيكتب إلى السلطان والوزير والكاتب والحاجب والنائب والأمين ، وولاية الميناء الذي يقيم به من عمال وقضاة ، وتصدر التعليمات بعرض الخلاف على القاضي ان كان المدعى عليه مغربيا وعلى القنصل ان كان المدعي عليه أجنبياً أو محميا أو بتأليف لجنة تحكيم ويعجز المغربي في الغالب عن متابعة الدعوى لان متابعتها تقتضي صرف مال وهو لا يملك المال ، كما يعجز عن تأييد حقه بالحجة لانه لا يستطيع الاستظهار بالحجج واثبات الملكية بطرقها المنصوص عليها شرعاً وفي مقدمتها رسم الملكية وعقد الاراثة ان وجد الرسم ، لأن جد جده لما مات رحمه الله وأسكنه فسيح جناته قسم أولاده الأرض التي ورثهم اياها قسمة انتفاع لا قسمة بت ، فجعل كل واحد منهم يحرث طرفاً منها بالاتفاق مع الورثة دون أن يكون حظه منها خالصا له ومبيناً بتدقيق في رسم ملكية ثم يموت الأولاد من بنين وبنات فيرثهم أولادهم ولا يبتون في الأرث كما لم يبت فيه أبائهم الأولون وخلال ذلك ينشأ الخلاف بين أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات ومن يصل ارحامهم من اصهار على الأرض الموروثة فيلتجئ منهم من يلتجئ إلى الأجنبي أو المحمي مستعيناً به على ذوي قرباه كما كان امراء الاندلس يلتجئون إلى ملوك قشتالة ويستعين بعضهم بهم على بعض لقاء التنازل عن مدن وقرى وحصون ، فينفحه الأجنبي أو المحمي بعض المال ويتخذه شهيدا ويجعل منه ظهيرا على اثبات حقه المزعوم ضد ابناء اعمامه واخواله ، فيكون عنده كامل الاستعداد لفعل ذلك لما قبض من المال ولما في نفسه عليهم من الضغينة والموجدة بسبب خلافه السابق معهم

واذا كانت الملكية ثابتة ثبوتاً صحيحاً بعقد لاشية فيه لم يعدم الأجنبي أو المحمي أيضا حيلة للتوصل إلى الأرض المتنازع عليها ، وما حيلته في الغالب إلا الرشوة يقدمها الى الشهود والقاضي نفسه ، وإلى أشخاص ذوي ديانة ومروءة

وخياره ! يعملون له (بينة مستفيضة) مبنية على العشرة وطول المخالطة والمعرفة الدقيقة والسمع الفاشي يثبتون بها دعوى الاجنبي او المحمي وينفون بها دعوى المغربي كل هذا والسفير يواصل مساعيه والقنصل يوالي توسطاته المشوبة بالتهديد باحضار الاسطول ويعيى المخزن وولاته من الصدداع الذي يسببه الخلاف على شبر ارض كما يعيون من الصدداع المقرب على الاختلاف حول حدود ارض مملوكة للجماعات القبلية او موقفة على المساجد والأضرحة ، فينصحون بالمصالحة جبراً لخاطر الدول «المحبة» ، ويتمّ التصالح على حساب مصالح المغرب العمومية او مصالح ابنائه الخصوصية ، وتبرد الأرض او الأراضي المتنازع عليها في النهاية للأجانب والمحميين

بهذا الأسلوب الذي تمازج فيه طمع الأجنبي بتفريط المغربي وتفاعلت فيه نباهة الدخيل بغفلة الأصل كما تتفاعل العناصر المختلفة في بوتقة الكيماوي تمكن الأجانب ومحميهم من الاستيلاء بالباطل على أراض شاسعة ، واملاك واسعة وتحويل ملاكها الاصليين إلى زراع لحبوبهم ، ورعاة لأغنامهم وابقارهم ومربين لدواجنهم وحتى ما اذنوا في تربيته من خنزير

أما السلاطين فانهم لم يكونوا غافلين عن ذلك ولا راضين به ، بل كانوا يعملون على رتق كل فتق ورأب كل صدع ما وسعهم العمل ، وكان مولاي الحسن الأول اسرعهم إلى الحد من شطط القناصل والاجانب والمحميين فيما يخص تملك العقار في المغرب ، فأصدر ظهيراً يحرم على الشهود والقضاة كتابة أي رسم يتعلق ببيع مغربي عقاراً لأجنبي إلا بموافقة العمال ولكن هل كان كل العمال اظهر ذمة وأعف يداً وأمتن ديناً وأحرص على مصالح الوطن والمواطنين من كل القضاة والشهود وفي كل الأوقات ؟

الحماية والفوضى القضائية

الذي يقول القضاء لا يعني خصمين أو خصوماً جالسين بين يدي حكم ليفصل بينهم ، وانما يعني جهازاً كاملاً بما يجب له من قضاة يحكمون ، ووكلاء يحامون ، ومحاكم يحكم فيها ، وقوانين يحكم بها ، وكتاب يسجلون ،

وسجلات يرجع اليها عند الحاجة وأعوان للتنفيذ وصناديق تستودع فيها الامانات وخزائن ترسل اليها الذعائر وسجون يحبس فيها المجرمون وقد كان هذا الجهاز كله قائماً في المغرب من قديم وان بقي متخلفاً عما عرفه العالم من تطورات نحو التحسين عبر القرون ، فالسلطة القضائية كان يتوزعها العمال والقضاة والمحتسبون والقوانين المحكوم بها كانت مستمدة من الشريعة الاسلامية على مذهب مالك بن أنس وكذلك نظام الدفاع وكتابه المقالات ومستودع الامانات ومجبي الذعائر والغرامات وكان الاستئناف يتم لدى قاضي الجماعة أو مجالس العلماء والأعيان الذين يشبهون المحلفين ، كما كان السلطان القاضي الأعلا للمملكة ، وله القول الفصل في نقض كل حكم أو ابرامه لأنه إمام المسلمين وأمير المومنين

فلما وقع ما وقع من منح الدول الاجنبية امتيازات والاعتراف لها بحق إنشاء محاكم قنصلية أو مشتركة واستثنى رعاياها ومحميوها من سريان حكم الدولة المغربية عليهم والأولون ضيوفها والآخرون رعاياها ظهر في الجهاز القضائي اختلال اتسع خرقه مع الزمان حتى كاد يعطله بالمرّة بعد أن ذهب ذلك الاستثناء بهيئة الدولة وجراً الأجانب والمحميين وقرباءهم عليها ، فالقناصل بدأوا يحكمون في قنصلياتهم ولكنهم لم يكونوا يتوفرون على ما يلزم للحكم والقضاء من وسائل مادية وبشرية والقضاء المغربي من جهته صار عاجزاً عن تلبية احتياجات المجتمع لضمان العدل وتوفير الأمن اذا كان الأمر يتصل من قريب او بعيد بأجنبي أو يتعلق بمحمي ، ولكي تتضح لنا الرؤيا كثيراً نتخيل أن أجنبييّن أو محمييّن أو أجنبياً ومحمياً تخاصما في قارعة الطريق وتعرضت من جراء هذا الخصام أملاك الناس وأمتعتهم وحتى أبدانهم واعراضهم للأذى أو للخسارة فان السلطة المغربية لا يمكنها ان تتدخل لحفظ الأمن وحماية الأنفس والأموال والأعراض واذا تدخلت فلا يكون ذلك الا بعد استئذان القنصل وموافقة ، وفي هذه الحالة تصير السلطة المغربية تأتمر بأمر القنصل وتنتهي بنهيه ، وعند ما تنظر السلطة القنصلية في النازلة وتفصل فيها تصير عاجزة عن التنفيذ لأنها ليس لها سجن تودع فيه المجرم ولا أعوان تقيم بهم الحدّ عليه وتأخذ حقوق الناس منه ، فلم يكن أمامها غير تكليف السلطة المغربية بحبسه حتى تقدم باخرة تابعة لبلدها تنقله

اليه وماذا يفيدها نقل حميَّها المغربي إلى بلدها الذي لم يره قط في حياته ولا يعرف لغته ولا يدين دينه ؟ إن المخرج الوحيد هو البحث عن تصالح بين الأطراف المتنازعة والايعاز الى المدعَى بمسامحة المدعَى عليه مع تقديم اعتذار إلى السلطات المغربية ترضية لها على ما أقلق الخصام' من راحة المجتمع ومس من حقوق الناس

هذا فيما اذا كان الخصام بين الأجانب وحدهم او بينهم وبين المحميين. فاذا كان بينهم وبين غير المحميين فالأمر أيضا لا يختلف اذ لا بد من حضور القنصل وتتبعه لكل مراحل القضية المختصم فيها وكان القناصل حريصين على الزج بانفسهم في كل قضية قضية اظهارة لقوة دولهم وجنبا لأرباح قد يستفيدونها شخصا من الوقوف عليها وهي ستعرض على محاكمهم القنصلية فيما اذا كان المدعى عليه من رعاياهم او محميينهم ، او سيشاركون في الحكم فيها فيما اذا كان المدعى عليه مغربا غير محمي ولكن الأدهى من ذلك والأمر ان ولاية المخزن كانوا يضطرون في حالات كثيرة إلى أن يطلبوا من قناصل أجانب محاكمة مواطن مغربي يحمل الجنسية المغربية ويقوم فوق أرض المغرب في محاكمهم القنصلية التي يحكم فيها بقوانين بلادهم ، لا لشيء سوى أن القضية تمس اجنبيا من قريب او بعيد

وبعد هاتين الصورتين لك ان تتصور صورة ثالثة وهي صورة الخلافات التي كانت تحدث بين اشخاص ذوي جنسيات مختلفة أو بينهم وبين مغاربة محميين وغير محميين

لقد ارتكبت الدول الأجنبية بسبب انشائها لنظام الحماية القنصلية وشطط قناصلها في ممارسة الامتيازات المخولة لها جريمة بكل ما تحمله كلمة الجريمة من معنى لأنها تسببت بها - في جملة ما تسببت فيه - في خلق فوضى قضائية استظل المجرمون بمظللتها لارتكاب جميع انواع الجريمة من غصب متاع الناس وهتك اعراضهم وتهديد أمنهم واعتداء على كرامة شعب ومساس بسيادة دولة ولكن العصر كان عصر تسابق نحو استعمار البلدان واستعباد رقاب الناس والمغرب بدا ابتلاعه ممكنا في ذلك العصر وازدراده ، فلتشع فيه

الفوضى وليكثر فيه الاجرام ولتذهب هيبة الدولة من نفوس اهله ان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لابقائه في الفخاخ المنصوبة له والاجهاز عليه ، والغاية تبرر الوسيلة مثل ضرب عن مثل هذه الحالة من قديم

الحماية تعرقل تطور المغرب

ولم تكن للحماية هذه المضار وحدها ، ولكن كانت لها مضار عديدة اخرى تبدت للعيان في ذلك الوقت وأحس بها الباحثون والدارسون السياسيون والاجتماعيون فيما بعد عند ما كانوا يحاولون تعليل بعض الظواهر والحوادث والتصرفات ومن أعظم هذه المضار أنها - أي الحماية - عرقلت تطور المغرب ونمائه بما خلقت سياسات الدول التي شجعتها وتصرفات القناصل التي صحت منحها من شكوك في نفس الشعب المغربي ، من السلطان في القمة إلى أصغر مواطن في القاعدة

ان المغرب بلد غني يتوفر ظاهر تربته وباطنها على ثروات لا حد لها ولا حصر ، وشعبه شعب ذكي صبور قادر على استيعاب الحضارات والثقافات بسرعة فائقة وتحمل كل المشاق اللازمة لكل تطور وتجديد ، ثم انه يتمتع بموقع جغرافي ممتاز لوقوعه على مرمى السهم من شواطئ أوروبا التي كانت دولها في القرن التاسع عشر تقطع أشواطاً عملاقة في طريق التقدم العلمي والرقى الاجتماعي والازدهار الاقتصادي وأمام صفته الجنوبية لمضيق جبل طارق كانت تمر سفن حاملة ثلث التجارة العالمية وهو بشواطئه الطويلة الممتدة من رأس سيارتيل قرب طنجة إلى مدينة أندر على مصب نهر السينغال منفتح أيضاً على الأمريكتين وبصحرائه العريضة الممتدة إلى ليبيا والنيجر متصل بقلب القارة الأفريقية ، وكان من الممكن ان تساعده كل هذه المميزات والعوامل على السير فيما كانت تسير فيه جاراته الأوروبية ونيل ما نالته وتحقيق ما حققته ولكن الحماية بشكلها الجشع البشع رجحت بكل تلك المميزات والعوامل ، لأن مفكري المغرب بما فيهم من سلاطين وغيرهم نفروا من كل اصلاح يتحقق على يد الأوروبيين أو بالتعامل معهم بعد ما رأوا من استطالة القناصل والتجار

والمحميين وتعديهم على سيادة الدولة وحقوق الرعية وإذا كان مجرد راعٍ مغربي من رعاة الغنم محمي بالأجانب يستطيع أن يحمي دواراً بأكمله ويشل يد السلطة عن قبيلة بأجمعها فكيف يكون الحال لو استقدمت حكومة المغرب إليه من أوربا الأطر التي تشرف على بناء صرح النهضة من مهندسين يبنون الطرق والموانئ وأساتذة يعلمون بالمدارس والمعاهد وأطباء يعالجون بالمستشفيات وخبراء إداريين وماليين ينصحون بإصلاح الإدارة وتنمية الجبايات تنمية تتوازي وازدياد المحصول وتضخم المردود أن كل واحد من هذه الأطر سيحدث للدولة بسبب الحماية الف مشكلة ومشكلة ، فخير للدولة ألا تفكر في إصلاح يؤدي في النهاية إلى ضياع سيادة المغرب وأحسن لها ألا تشجع مجيء الأوربيين إليه واختلاطهم بأهله اختلاطاً يزعزع بنيانهم الاجتماعي ويمس من قريب أو بعيد ما اعتادوه من عادات وتخلقوا به من أخلاق

وهكذا نرى أن الحماية بما أذهبت من هيبة الدولة وقللت من موارد الخزينة وبثت في النفوس من شك وريبة حالت دون نهوض المغرب وخروجه من التخلف الفكري والتدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يعيش فيه ، ولقد صدق الكاتب الشهير دوكيرديك - شيني De Kerdec - Cheny الخبير الكبير بشؤون المغرب عندما عبر عن هذه الحقائق قائلاً لا يمكن الأحكام عن تكرار القول بأن لسان لقمان هذا (1) (يعني الحماية القنصلية) كان من الممكن لو طبق بنزاهة واستقامة أن يكون خير أداة لإدخال الحضارة إلى المغرب بدل أن يصبح مصدراً لأضرار وسرقات وجرائم واحقاد وتعسفات من شتى الأنواع أضر بكثير من تلك التي كان عليها (أي الحماية) أن تقي منه مما كان يرتكبه الموظفون الوطنيون .

(1) لسان لقمان يضرب الأوربيون به المثل عن الشيء الواحد قد يؤدي إلى الخير وقد يؤدي إلى الشر ، وأصل هذا المثل أن لقمان طلب منه أن يدل على أحسن ما في الإنسان فدلهم على اللسان ، ثم طلب منه أن يدلهم على أسوأ ما فيه فدلهم على اللسان .

موقف الحكومة والأمة من الحماية

لم يكن من قصدنا عند ما انتقدنا في الصفحات الماضية الأوضاع الحكومية والادارية التي كان لها اثر في طلب بعض المغاربة الحماية الأجنبية وأنحينا بالملامة على طائفة من الموظفين الوصوليين والتجار الانتفاعيين ان نعرض بالجهاز الحكومي كله أو ان نتهم جميع الموظفين بالخيانة والتفريط أو نسم المواطنين بضعف الشخصية ونقدان الخيرة وسوء الأخلاق والطباع التي تجلعهم قوما شريرين يرتمون في أحضان الأجنبي ويتسارعون إلى الاحتماء به والاستعلاء به على حكومتهم وبني جلدتهم ، ان الحقيقة غير ذلك تماماً ، فالحكومة المغربية وان كان أمر الاحتماء يُعيبها ويُرهقها ويجعلها تبحث أحياناً عن الحلول السهلة لمشاكله المعقدة لم تكن تسكت عن تجاوز السفراء والقناصل لحدود المفاهيم الحقيقية للفصول المتعلقة بالحمايات والامتيازات من المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين المغرب والدول الأجنبية ، بل كانت تحتج ضد تسلك التصرفات ما وسعها الاحتجاج وتمانع في الاعتراف بكل ما تعتقد انه مناف للشروط ما امكنتها الممانعة وتلفت نظر العواصم الكبرى والصغرى بأوروبا وأمريكا بواسطة سفراء توفدهم اليها أو رسائل تبعث بها إلى حكوماتها - إلى ضرورة الكف عن التعدي على حقوق المغرب والامساك عن الأعمال التخريبية التي يقوم بها عدد من وزرائها المفوضين وقناصلها العاميين وغير العاميين عن معرفة منها أو جهل

كما أن الشعب - في مجموعه - لم يكن ينظر بعين الرضى والاطمئنان إلى المحتمين لأسباب دينية ووطنية ، بل كان يعدّ الاحتماء مروقاً من الدين ، والمحامي موالياً لاعداء الله الكافرين ، وقد كان العوام يتحاشون مخالطة المحميين ومجاورتهم ويأبون مصاهرتهم ولا يردون السلام عليهم ، كما كانت الخاصة من العلماء والخطباء والشيوخ المعروفين بغيرتهم الدينية والوطنية لا يفتأون يشنون الحرب على الحماية والمحميين فيما يخطبون من خطب الجمع ويلقون من دروس الوعظ والارشاد ، ومنهم من خصّهم بالتأليف وصنّف فيهم كتباً انتقدتهم فيها انتقاداً مُراً كالمقاضي الحاج العربي بن علي المشرقي الحسني دفين فاس المتوفى

بها سنة 1895 م (1313 هـ) فقد ألف فيهم في حدود سنة 1873 قبل اجتماع مؤتمر مدريد بسبعة أعوام عجالة سماها (الرسالة ، في اهل البصير (I) الحثالة)
أجاب بها عن سؤال وجّه لاهل العلم عن حادثة حدثت في حدود سنة 1270 هـ وهي دخول المسلمين تحت كلمة الكفر - اعاذنا الله منه - ويعبرون عنها بالحماية ، معتذرين بها عن تحصين مالهم من ثقل المغارم مع انهم يجعلون حظاً وافراً لمن يحميهم باذلال وطيب نفس فهل يكون المحتمي بالحماية على هذه الحالة مسلماً عاصياً أو خرج عن دينه بالكلية وللإمام أن يحكم فيه باجتهاده ؟) وكان من جملة جوابه الدعوة إلى مقاطعة المحميين بهذه العبارات

(... فواجب على كل من يؤمن بالله واليوم الآخر أن لا يجالس أهل الحماية ولا يصادقهم ، ولا يؤاكلهم ولا يعاشرهم ولا يناكحهم ، وأن يوصي كل من لقيهم بمجانبتهم ومباعدتهم وترك معاملتهم ردعاً لأمثالهم ، لأن هذا المنكر - وهو التعلق بالعدو - من اعظم المفاسد في الدين التي يتعين فيها الزجر والتفليظ ، ولا يسمح فيه بوجه ولا حال ، وحيث لم يكفهم من له الكلمة من اهل العقد والحل زادهم ذلك غلظة وفضاظة ، وربما شارك المحتمي مسلم آخر فقوي العدد وانتشر المدد ، واتسع الخرق على الراقع وعظمت المصيبة وفسد اعتقاد العامة ، حتى ظنّوا أن ذلك الدين الفاسد هو الدين الحق ، وأساءوا الظن بدين الاسلام والعياذ بالله ، ومن اعان المحتمي أو عاشره أو خالطه أو أرضته حالته فهو فاسق ملعون ...)

وكتب في الحماية غير العربي المشرفي علماء آخرون خصها بعضهم بالتأليف وتطرق إليها بعضهم الآخر استطراداً فيما ألفه في مواضع أخرى كالمامون بن عمر الكتاني في كتابه (هداية الضال ، المشتغل بالقليل والقال) وعلال بن عبد الله الفاسي في خطبته المسماة (ايقاظ السكارى ، المحتمين بالفصارى) أو (الويل والثبور ، لمن احتتمى بالبصير) وجعفر بن ادريس الكتاني بكتابه (الدواهي المدهية ، للفرق المحمية) ومحمد بن ابراهيم

(I) البصير Passport جواز السفر ، يريدون به البراءة التي يمنحها القناصل الأجانب للوطنيين شهادة بأنهم محميون .

السباعي بكتابه (كشف الستور ، عن حقيقة كفر اهل بصبثور) ، والمهدي بن محمد الوزاني فيما ضمّن كتابه (المعيار الجديد) من فتاوي تتعلق بالحماية بعضها له وبعضها لغيره

وجميع هذه الكتب والخطب لا يختلف بعضه عن بعض في التنديد بالمحتمين والحمل عليهم بشدة الشيء الذي يدل على يقظة الشعب المتمثلة في وعي علمائه ونخبته المثقفة المعبرة عن شعوره بالاستياء من الاحتماء بالأجانب وتخوفه مما يؤدي اليه ذلك من احتلالهم للمغرب واستعبادهم لأمله (I)

نفاد الصبر

بلغ سيل الحماية الزبى وحسامها الطَّبِّيَّين، ولم يبق في قوس صبر الحكومة المغربية منزع ، وكيف تصبر وهي ترى الزمام يفلت يومياً من يدها بخروج جماعات متتابعة من الشعب عن سلطتها بصورة من الصور العديدة التي اخترعتها مخينة رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومن لف لفهم من الوكلاء والتجار والسماسرة والعُملاء ؟ أتراها ترضى أن تفقد سلطتها في النهاية على شعب بأكمله ، أي ان تكون حاكمة بـدون محكومين وراعية ليس لها رعية ؟

لقد كان عدد المحميين حتى سنة 1856 لا يتعدى 400 في المغرب كله ، ولكن العدد صار يرتفع فجأة ارتفاعاً غير طبيعي بعد هزيمة سنة 1860 ومجيء الأجانب بكثرة للاستقرار بالموانيء واتساع حركة التصدير والتوريد مثلما ترتفع مياه سد في فصل عاصف ممطر مهددة ما حوله بطوفان لا يُبقي ولا يذر كما بدأ نظام الحماية يزحف بسرعة إلى الداخل بعد ما ألغى السلطان سيدي

(I) انظر بحثاً قيماً في هذا الموضوع للاستاذ محمد المنوني في كتابه مظاهر يقظة المغرب الحديث I 255 طبع الرباط سنة 1973

وقد استشهدت بكلام العربي المشرفي خصوصاً لأنه اقدم ما يعرف من كتابسة ضد الحماية .

محمد في شهر يونيو سنة 1864 القرار الذي كان أصدره من قبل بمنع التسوق من الاسواق الداخلية ، فبسبب هذا القرار الجديد صار في امكان الأجانب أن يتجروا - بيعا وشراء - مع غير أسواق الموانيء من مدن المغرب وقراه الأخرى ويجعلوا من سكانها خلطاء لهم فيما يبيعون وفيما يشترون ، ويعني هذا بصريح العبارة مدّ أشطان الحماية الى مَنْ لم تكن ممدودة إليه من الناس ، وايصالها إلى ما لم تكن واصله اليه من جهات البلد القاصية والدانية لأنها كانت قاصرة في بدايتها على الموانيء وأهلها

وأمن القناصل والتجار في تيسير الحصول على حماية دولهم لكل طالب لها من المغاربة ، بعضهم تنفيذاً لسياسات مرسومة وبعضهم كسباً لأرباح مضمونة وبعضهم للأمريتن معاً ، الا الذين كانوا منهم نزهاء وقليل ما هم . حتى أدى تسابقهم إلى منحها بدون مبرر ومباخسة بعضهم لبعض في قيمتها إلى انخفاض الثمن الذي كانت تباع به في القنصليات ودور التجار كما تباع أية بضاعة في السوق ، فصار ثمنها يتراوح بين 10 و 25 قرشا

ولقد كان التجار يستعينون على كسب هذا المال السحت بعقود مزورة تثبت ما بينهم وبين المحميين من مخالطات وهمية ، كما كانت تواريخ بعض العقود تقدم عن وقتها الحقيقي فيما اذا كان الشخص الذي يراد حمايته مسجوناً أو مهدداً بالسجن ، فيحتج بعقد المخالطة الذي عمله له أهله نيابة عنه وهو فسي السجن او عمله لنفسه وهو يكاد يدخله على انه محمي ليخرج منه أو يأمن دخوله ، كما ثبت ان بعض الأجانب كان يمنح الحماية لبعض تجار المدن واغنياء البادية مقابل جزية سنوية تقدم اليه من طرفهم ، لأن الجزية أقل بكثير مما يأخذ منه الولاة لأنفسهم او للمخزن ، بالاضافة الى انها تجعلهم فرق القانون وخارج سلطة الولاة

ولو اقتصرت الحماية على شخص المحمي وأهله الساكنين معه تحت سقف بيته لهان أمرها نسبياً ، ولكنها لم تكن قاصرة عليه ولا عليهم ، بل كانت كالسلسلة المفرغة الحلقات لا تعرف بدايتها من نهايتها او صارت بعبارة النحوي جاراً ومجروراً ومتعلقاً به ، فالمحمي يحمي قرابته ، وقرابته يحمي كل

واحد منهم قرابته وهكذا دواليك حتى صارت اسر كلها بالمدن وعشائر جميعها بالبادية محمية البعض بالاصالة والبعض بالتبع ، مع ان الانطلاقة كانت من شخص واحد في الأول

وكمثال توضيحي نذكر ان عدد المغاربة المستخدمين بالمفوضيات الأجنبية والقنصليات كان لا يقل في طنجة وحدها عن 200 شخص ، وكان لكل واحد من هؤلاء المستخدمين مخالطون فلاحيون لكل واحد منهم أيضا حظ من الحماية بسبب مخالطته الحقيقية أو الخيالية مع المستخدم وإذا عرفنا أن كاتب المفوضية الاسبانية كان له وحده 15 مخالطا عرفنا بصورة تقريبية عدد المخالطين محميي المحمين في طنجة وتصورنا وفرة العدد في كل ميناء آخر توجد فيه قنصليات اجنبية ، ولم يكن بالمغرب ميناء مفتوح للتجارة دون ان تكون فيه للاجانب قنصليات (I)

وازداد الأمر تعقيداً عند ما بدأ القناصل والتجار الأوربيون يتخالطون مع رجال السلطة انفسهم ولا سيما قواد القبائل وشيوخ العشائر ، الشيء الذي جعل هؤلاء ذوي أوضاع شاذة غريبة ، لأنهم يمثلون السلطة الوطنية ويحتمون بالاجانب في آن واحد

ولقد كان تعدد الحماية بتعدد الدول التي تمنحها يسبب كثيراً من الفوضى ويخل بالنظام ويكاد يفضي الى قتال حقيقي بين القبائل والعشائر ، مثلما كان يحدث بين قبائل الشاوية من مديونة ومذاكرة ومعاريف وزناقة واولاد حريز بسبب خصومات بسيطة تقع بين رعاة غنم يرعى بعضهم لأشخاص

(I) كان عدد الموانئ المغربية المفتوحة للتجارة الدولية بصفة دائمة ثمانية تطوان ، وطنجة ، والعرائش ، والرباط وسلا ، والدار البيضاء ، والجديدة ، وأسفي ، والصويرة وكانت موانئ أخرى تفتح للتجارة بالمناسبات مثل اصيلة ، والمهدية وفضالة وازمور واكدير والصاكة واركسيس وطرفاية اما بالنسبة للحدود البرية فكان هناك مركزان احدهما بمليلية وثانيهما بوجدة وكانت القوافل الواردة من السودان (تعشر) عند وصولها الى العمران ، فالآتية من الشرق كانت تعشر بالركان من اقليم توات ، والواردة من الوسط تعشر بسجلماسة من اقليم تافيلالت ، والواردة من الغرب تعشر بتزنيت واحيانا بالصويرة .

متخالطين مع انجليز أو فرنسيين ، ويرعى بعضهم الآخر لأشخاص متخالطين مع اسبانيين أو برتغاليين ويرتفع الخصام من مستوى الرعاية الى مستوى المتخالطين وتعصوب كل عشيرة أو بطن على المتخالط الذي ينتسب إليها، وتتحزم العشائر والبطون للمقتال ، ويقف الولاة مكتوفي الأيدي امامهم لا يقدرّون على الفصل فيما حدث بينهم من خلاف لأنهم مخالطون ، كما تقف اليوم سويسرا أمام المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي لا تقدر على الفصل فيما يحدث بينهما من خلافات توشك أحيانا أن توقد نار الحرب

وفي مرات كثيرة كان (دوار) بأكمله يمتنع من تقديم أنفار منه للخدمة العسكرية وأداء الضرائب بدعوى أن سكانه عشيرة محمي فصار الولاة يعتذرون للمخزن عن عدم إرسال المجندين والمال بالمرة أو يعتذرون عن عدم إرسال القدر الكافي منهم ومنه ، بأن رعيّتهم محمية ، فقلت موارد الدولة وعجزت الحكومة عن تسديد الرواتب والقيام بالخدمات ولم تعد - والحالة هذه - تفكر في أي تجديد أو إصلاح

وتطورت الأمور تطورا مفزعا عند ما تخيل بعض السفراء والقناصل الأجانب أنهم أوصياء على اليهود المغاربة وحمايتهم - ضمنا - بالجملة والتفصيل حتى الذين يسكنون منهم في أقصى البلاد ولم يعرف لهم سفر إلى الموانئ حيث توجد السفارات والقنصليات ولا تعامل مع التجار الأوربيين ، حتى لم يستنكف شارل فيرو (1) وزير فرنسا المفوض خلال زيارة قام بها إلى السلطان بفاس سنة 1885 أن يلعن ليهود ملاحها (2) أنهم ضيوف

(1) وصل شارل فيرو Charles Feraud إلى فاس يوم 6 ماي سنة 1885 ليقدّم رسالة اعتماده وزيّرا مفوضا لفرنسا بالمغرب إلى السلطان مولاي الحسن وكان مكافأ أيضا بمحادثته في قضية احتماء مولاي عبد السلام الوزاني بفرنسا تلك القضية التي عكّرت صفو العلاقات المغربية الفرنسية

ينظر عن مهمة شارل فيرو بفاس كتاب بعثات دبلوماسية فرنسية بفاس Missions Diplomatiques Françaises à Fès ص 55 تأليف فرانسوا شارل - رو وجاك كايي

(2) الملاح في العرف المغربي الحي الذي يسكنه اليهود من المدينة أو القرية

السلطان كما لو كانوا مستوطنين أجنب ، ويقدم إليهم نصائح لا يقدمها إلا وحي لمحجوريه وهكذا لم تكن حادثة يلحق بها ظلم بيهودي أو يزعم أن ظلما لحقه بها حتى تقوم قيامة السفراء والقناصل للتدخل لفائدته والايماز بكتابة مقالات مثيرة في صحف بلدانهم تنديداً بحكومة المغرب وتشويهاً لسمعته ، بينما كانوا يسكتون سكوت الأموات كلما لحقت مظالم محققة بالمغاربية المسلمين ولو كانوا يقيمون بين ظهرانهم ويجاورونهم في المتاجر والبيوت ويرون رؤيا العين ما يقع عليهم من ظلم وجور ، ويكفي للتدليل على ذلك أن نشير الى قضية اليهودي ابراهيم العلوف الذي أشهر بفاس سلاحه واستفنز شعور المسلمين بسبه للدين والحكومة انتصاراً ليهودي آخر حاول في حالة سكر وعريضة الاعتداء على عفاف امرأة مسلمة ظناً منه ان الاحتماء بالاجانب يجعله فوق كل متابعة او عقوبة ، والى قضية اليهودي يعقوب الدهان الذي هلك بهنتيفة في ظروف غامضة واشتهت صحف اوربا - التي يحركها بعض موظفي المفوضيات والقنصليات خدمة لليهودية العالمية - ان تحمل عامل دمناات مسؤولية موته ، وأن ترسم عن موته صورة لا ترسم إلا للشهداء والصديقين من الصحابة والحواريين رغم تكذيب الطائفة اليهودية بدمناات لتلك المزاعم وتبرئتها لساحة العامل المغربي مما نسب اليه من التفنن في قتله

وبلغت غطرسة بعض القناصل وشهوتهم في اهانة الولاة المغاربة وإذلالهم حداً لا يطاق في السبعينيات ، فما من حكم يحكم به الولاة إلا وللقناصل عليه تعقيب وما من تصرف يتصرفه الولاة إلا وللقناصل فيه رأي كما لو كان الولاة موضوعين تحت وصايتهم وقد يشبه تدخلهم لدى الولاة في محاكمهم (الهبطات) التي تنظمها الشرطة ضد أوكار المجرمين ، وقد يستعملون في مخاطبتهم من العبارات الوقحة النابية ما لا يستعمله الا السيد مع عبده ، وقد يتقدمون اليهم بمطالب مذلة مخزية لا يتقدم بها إلا من يريد قتل الكرامة وذبح الرجل في نفس من يخاطب بها كل هذا مع التهديد باعلان الحرب وإحضار الاسطول لتأديب دولة المغرب على تصرف تصرفه ولاتنها مع رعاياها لخير المجتمع وسلامته .

ونُتبت فيما يلي صورتين لحادثتين حدثتا سنة 1294 هـ (1877 م) بين القائم بأعمال السفارة الفرنسية بطنجة وبين واليها المغربي القائد الشهير الجيلاني بن حمو البخاري الذي كان أثيراً لدى السلطان مولاي الحسن ويعد من رجال القصر ومربّي الملّك ، ومنهما نستدل على سوء سيرة بعض الدبلوماسيين ومدى عتوه وفساده وتجبرئه على الحكام الشرعيين الذين يمثلون بلده لديهم وكيف كان من هؤلاء الدبلوماسيين من يستغلّ - عن رعونة وسوء نية أو تطبيقاً للسياسات المرسومة - بعض الحوادث القافهة فيكبرها ويهوّلها ويخلق منها مشاكل معقدة توشك أحياناً أن تؤدي إلى القطيعة الكاملة.

الأولى سرق رجل ريفي غير مقيد في سجلات المحميين كبش لجنتان (I) ممثل الولايات المتحدة ، فأقام عليه الوالي الجيلاني بن حمو الحدّ بعد ما ثبت لديه أنه سرق الكبش فعلاً بأن جلده عشرين جلدة وسجنه ، فأرسل قنصل فرنسا سكرتيره المغربي المحمي المسمى محمد المصوري إلى الوالي يستفهمه عن سبب زجر السارق وسجنه مع أنه محتّم بفرنسا ، فاعتذر الوالي بأنه لا يعرفه محمياً وأنه غير مقيد في سجلات المحميين فجرت مذاكرت بين ممثل فرنسا وبين والي السلطان اقترح فيها الممثل الفرنسي عليه لحل هذا المشكل العظيم ! أحد أمرين أ - عزل خليفة العامل أن كان هو الذي أمر بزجر السارق وسجنه ، ب - أو أداء الوالي ريالاً واحداً عن كل جلدة جلدها السارق أن كان هو الذي أمر بجلده ، فمال الوالي إلى التفاهم بعد مراجعة القنصل الفرنسي وأدى عشرين ريالاً غرامة على معاقبته للسارق

الثانية أن رجلاً من فاس سافر منها إلى طنجة رفقة مغربيين من ناحية وجدة ، ولما وصلوا إلى عياشة اعتدى الوجدان على الفاسي وسلباه متاعه، وراما قتله فلم يفلت منهما إلا بشق النفس ، وبعد وصوله إلى طنجة تعرف عليهما بالشارع فرفعهما إلى واليها حمو بن الجيلاني المذكور ، فأقرّ المعتديان أمانه

(I) الجنان كنجار هو البستاني في اصطلاح المغاربة .

باعتدائهما وردا على يده للفاسي بعض متاعه الذي سرقاه ، فأمر الوالي بايدعهما السجن الاحتياطي ريثما يبت في أمرهما بعد ما سألهما عن بلدهما فذكرا له انهما من وجدة ، وبعد ستة ايام جاء القنصل الفرنسي ومعه المترجمان والكاتب وعسكريان تابعان للقنصلية إلى محكمة الوالي فاستفهمه القنصل¹ عن سبب حبسه للمتهمين مع انهما من رعايا دولته بزعمه ، وان أحدهما ادعى الخدمة العسكرية بجيشها ، فاعتذر الوالي بعدم معرفتهما وانهما لم يذكرنا له انهما من إيالته (I)، وأنه ان ثبت لديه أن أحد السارقين خدم في الجيش الفرنسي فانه يُسرحه فوراً ليذهب الى حال سبيله ! فأغلظ القنصل القول للوالي ، وخاطبه بعبارات بعيدة عن الأدب واللياقة ، وطلب منه ان يقدم بنفسه مع نائبه وخمسين من العسكر إلى القنصلية الفرنسية، حتى اذا وصلوا ادى الجنود التحية وقرعت الطنابير العسكرية وقدم الوالي للقنصل الاعتذار في ذلة وصغار تكفيراً عما فعل من زجر السارقين المحتملين بفرنسا وان لم يفعل الوالي ذلك يخبر القنصل دولته !

ولم يكن للوالي أن يفعل ذلك بالطبع ولم يكن لأي وال يحترم نفسه ودولته ان يفعله إلا اذا كان يريد الانتحار لنفسه وهدر كرامة دولته وشعبه فرفع الأمر إلى السلطان الذي غاظه ذلك اشد الغيظ ، فكتب الى نائبه في الشؤون الخارجية المقيم بطنجة السيد محمد بركاش يحكي له ما كتب به اليه القائد الجيلاني بن حمو عن القضيتين وما طلبه منه القائم بأعمال فرنسا ، مشيراً إلى ان هذه التصرفات كلها مخالفة للقوانين خارجة عن الشروط ، ولا تقبلها الدول ، وفيها من التجاسر على حرمة المخزن ما لا ينبغي السكوت عليه ولا الاقرار به ، متسائلاً : في اي شرط من الشروط ان لهم الحكم على العامل فيما حكم به حتى يؤدي المال عن سجن المسجون أو ضربه ، او يذهب إلى باب دارهم ذليلاً مهاناً يضرب عليهم الطنبور مع كون المتصرف عليهم ليسوا في حماية ولا تقدم لهم كلام عليهم ؟ وكيف يستقيم مع هذا اجراء الاحكام المخزنية على اهل الذعارة والفساد ؟ وانما الحاكم مجتهد في احكامه ، فان اصاب فذاك ، وان

(I) الايالة في الاصطلاح المغربي القديم منطقة ذات حدود ادارية يديرها وال كبير أو صغير ، يقال ايالة السلطان ، وايالة العامل ، وايالة القائد ، اي منطقة حكمه ونفوذه .

اخطأ فيرفع امره اليذا لنتنظر فيه ونجريه على ما يقتضيه الحق والقانون .
ثم امره ان يخاطب سفير فرنسا بحزم في شأن هذه القضايا ويفاصلها معه على وجه الحق والقانون ، ويلفت نظره إلى ما يقوم به كاتبه المحمي من أعمال تفسد ما بين الدولتين من علاقات ، والا فان السلطان يكتب إلى الحكومة الفرنسية ويتصل بها مباشرة فامتثل بركاش أمر السلطان وكتب يوم 4 محرم 1295 (الثلاثاء 8 يناير 1878م) رسالة الى السفير الفرنسي يصف له فيها ما قام به القائم بالأعمال اثناء غيبته من اعمال تدل على تهوره ورعونته

فنفيد الصبر اذن ولم يبق له مكان وصار فرضاً محتوماً عمل شيء لانهاء هذا الوضع الشاذ أو التخفيف من حدته والتلطيف من سORTE على الأقل

المحاولات الاولى لاعادة النظر في قضية الحماية

لم تفتأ الحكومة المغربية تسعى للقضاء على نظام الحماية القنصلية بالمرة او تضيق دائرته على الأقل منذ بدأت تصطدم بالمشاكل المترتبة عن وجوده كاختلال الأمن وضعف السلطة وقلة الموارد وتدخل السفراء والقناصل في الشؤون الداخلية للدولة المغربية ، وقد بعث السيد محمد الخطيب نائب السلطان في الشؤون الخارجية المقيم بطنجة رسالة دورية في شهر مارس سنة 1854 إلى جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمغرب يطالبهم فيها بحصر حق الحماية القنصلية في حدوده الحقيقية ، أي عدم تأويل النصوص المتعلقة به من المعاهدات والاتفاقيات المبرمة ولم يكن ابرم منها في الحقيقة إلا المعاهدة المغربية الفرنسية لسنة 1767 التي اشارت اليه في فصلها الحادي عشر بعبارات غامضة يؤولها كل واحد بما اراد ، ولكن الدول الأجنبية الممثلة في المغرب كانت تستفيد منها على اعتبار انها دول صديقة (محبة) وتتمتع كل واحدة منها بصفة الدولة المفضلة ، هذه الصفة التي تبيع لها التمتع بأي امتياز منح او يمنح بمعاهدة لدولة أخرى حتى ولو لم تعقد هي معاهدة بشأنه مع المغرب كما أشار السلطان مولاي عبد الرحمان إلى مساويء هذا النظام - نظام الحماية القنصلية - وعبر للسير جون

دريموند هاي ممثل بريطانيا العظمى عن تخوفاته من عواقبه وتحفظاته من تعسفات القناصل في ممارسته خلال المحادثات التي سبقت امضاء المعاهدة الودية والاتفاقية التجارية بين المغرب وبريطانيا سنة 1856

وكان يظن أن التسوية المغربية الفرنسية الممضاة سنة 1863 ستعجل بنهاية هذا النظام ، لأن السيد بيكلارد وزير فرنسا المفوض أكد غير مرة لمفاوضيه المغربيين إدريس ابن ادريس العمراوي كاتب الدولة في الشؤون الخارجية ومحمد برقاش المندوب السلطاني بطنجة أنه سيعمل على تضيق نطاق الحماية حتى تصير في المستقبل كلا حماية حسب التعبير الوارد في التقارير المغربية ، ولكن العكس هو الذي حصل لأن من ممثلي الدول التي انخرطت فيها - وقد انخرطت فيها جميعا إثر امضائها - من لم يتقيد بمنطوقها ولا بمفهومها ، واستمرّ يمنح الحماية بسخاء كما كان يفعل من قبل ، حتى ان السلطان سيدي محمد لاحظ خرقها وفشلها بعد مضي سنة فقط من التوقيع عليها وعبرّ لوزير فرنسا المفوض في خريف سنة 1864 عن تخوفاته من المخالفات والتعسفات التي يقوم بها ممثلو الدول الأجنبية بمملكته والتي تشكل بالنسبة اليه أخطاراً لم تكن لتخفى عليه ، وكان يعني بذلك - حسب ما صرح به هو نفسه - الحماية التي تمنحها الدول الأجنبية لرعاياه تعسفاً (1) متجاوزة الحق المعترف لها به في المعاهدات ، ذلك التعسف الذي يزداد يوماً بعد يوم موشكاً ان يعرض سيادته للخطر ، اما بعد مضي خمس سنوات اي في سنة 1868 فان اكثرية الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين - كما لاحظت ذلك اقليتهم فيما رفعته الى حكوماتها من تقارير - عادت الى

(1) التعسف في اللغة هو السير في الطريق وخطئه على غير هداية ولا دراية والتعسف الميل عن الطريق ، وركوب الأمر بلا روية ، والظلم ، وحمل القول على معنى لا تكون دلالته عليه ظاهرة ، ونحن نترجم به كلمة l'irrégularité ونفضله على كلمة الشذوذ التي هي الترجمة الحقيقية ، لأن كلمة الشذوذ تدل على الندرة والقلّة ، والحماية التي كان القناصل ومن في حكمهم يمنحونها ضدّاً على القواعد والأصول كانت حقيقة شاذة أي مخالفة لنصوص المعاهدات ، ولكنها لم تكن شاذة اي قليلة نادرة ، فخير منها في هذا الموضوع كلمة التعسف التي تدل على الضلال والخطأ والظلم وحمل الأشياء على غير حقيقتها ، وكل ذلك كان مجتمعا في الحماية غير القانونية وما اكثرها .

سلوك سياسة التسهيل على كل راغب من المغاربة في حمايتهم ، تنفيذاً للسياسات التي خطتها حكوماتهم وعهدت اليهم بتنفيذها أو تنمية لمواردهم المالية الشخصية لأن منهم من لم يكن يتقاضى عن تمثيله لدولته راتباً منها بالمرة أو يتقاضى راتباً ضعيفاً ، وصار من العسير على المخزن أن يتعرف على العدد الحقيقي لرعاياه المحتمين بالأجانب ، لأن القوائم السنوية التي تقدمها المفوضيات والقنصليات له ولولاياته لم تكن ليوثق بها إذ كثيراً ما كان الولاية يفاجأون بوجود محميين غير مسجلين فيها لأنهم لا يستظهرون بصك الحماية إلا في الظروف التي يكونون في الحاجة الى الاستظهار به ، يضاف إلى ذلك ان التجار الأجانب والمحميين صاروا يمنحون شهادات الحماية لسماسرتهم ومخاطبيهم وافراد أسرهم المقيمين معهم ببيوتهم وعزائبهم ودواويرهم ، ولقد كان الكاتب الأمريكي كرويكشانك CRUICKSHANK صادقاً عند ما لاحظ عن صواب أن قوائم المحميين الرسمية غير كاملة ، وانه يجب ان يضاف اليها جميع المحميين بتعسف وانصاف المحميين وكذلك جميع المخالطين الفلاحيين (1)

وحاول السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان معالجة قضية الحماية منذ شعر بانحراف الممثلين الأجانب وسلوكهم سياسة التساهل والتسهيل ، وطلب سنة 1870 من السير ج. د. هاي أن يساعده في محاولته ، واستقر التفكير على بعث رسالة دورية الى أولئك الممثلين تقترح عليهم العمل على تحديد نطاق الحماية التي يمنحونها ولكن الحرب التي قامت بين فرنسا والمانيا في تلك السنة وصرفت أنظار الدول إلى ميادينها في اوروبا حالت دون توجيه تلك الدورية

ولما تولّى السلطان مولاي الحسن الأول الملك سنة 1873 م (1290 هـ) كانت قضية الحماية في مقدمة القضايا التي استأثرت باهتمامه وتفكيره بل كانت تشغل باله وهو لا يزال ولياً للعهد وخليفة لأبيه ، وكان يراها المنبسط

1) MOROCCO at the Parting of the ways P 22 Philadelphie 1935

والرواية عن الدكتور مبيج في كتابه المغرب واوروبا 3 : 263



السلطان مولاي الحسن الأول

اخذت له هذه الصورة الفتوغرافية سنة 1876

كان من اكبر مشاغله ايقاف التعسفات التي كانت تقترن بمنح السفراء والقناصل حماية دولهم لرعاياه

الفياض الذي لا ينضب لأكثرية ما ينشأ بين بلده وبين الدول الأجنبية من خلافات توشك أحياناً أن تؤدي إلى قطيعة أو تنذر بقيام حرب وازداد اقتناعاً بهذه الحقيقة في السنة التي تلت سنة توليه الملك عند ما استحكم بين المغرب وإيطاليا خلاف حول مغربي يدعى ثلال أعطيت له الحماية بكيفية تتنافى مع ما هو منصوص عليه في المعاهدات والاتفاقيات ، حتى كاد الخلاف يؤدي إلى قطع العلاقات بين الدولتين ، وإيطاليا ليست جديدة في إبراز هذا النوع من الخلافات وإن كانت جديدة كدولة ، وقد سبق لها أن أقامت الدنيا وأقعدتها سنة 1869 عند ما التجأ إليها مغربي من أولاد الدكالي وتجنس بجنسيتها ليصبح فوق سلطة القضاء المغربي الذي كان يتابعه من أجل أكله أموال الدولة حتى تجمدت علاقاتها مع المغرب حوالي سنة ولعل مصدر هذا التعنت حادثة ظهورها كدولة موحدة على الصعيد الدولي ، فإن كثيراً من الدول الحديثة تظن أنها تلفت إليها الأنظار وتحظى بالاعجاب والاكبار كلما كثرت من الجلبة والضوضاء على عكس الدول الكبيرة فاستقرّ في ذهن ذلك السلطان المصلح أن نظام الحماية القنصلية سيؤدي أن استمر حتماً إلى خراب المغرب ، وأنه العقبة الكبرى التي تحول دون نهوضه وتقدمه وتعرقل كل سياسة ليبرالية تريد أن تنهجها حكومته

ولم يكن للسلطان مولاي الحسن من يعتمد على حسن فهمه وخلوص نصحه من بين الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لديه إلا السير ج. د. هاي وزير بريطانيا المفوض بدرجة أولى والسيد ش. ج. تيسو (1) وزير فرنسا المفوض بدرجة ثانية الأول بسبب عاطفته الوطنية البريطانية وحبّه للمغرب والمغاربة ورؤيته أن الحماية القنصلية في الحالة التي صارت عليها أصبحت أفيد

(1) ولد شارل جوزيف تيسو Ch. J. Tissot في 29 غشت سنة 1822 وبدأ حياته الدبلوماسية سنة 1849 متقلباً في عدة مناصب بالإدارة المركزية وبالخارج ، ووصل إلى المغرب يوم 25 ماي سنة 1871 حيث عينته دولته وزيراً مفوضاً وبقي فيه إلى سنة 1876 حيث نقل منه سفيراً إلى أثينا ثم أسطمبول ثم لندن

وخلال مقامه بالمغرب أجرى عدداً من الأبحاث الجغرافية والجيولوجية نشرت في المجلات العلمية بباريس .

لتجارة التصدير غير البريطانية منها لتجارة التوريد البريطانية (I) والثاني لتقديره ان منح الحماية للمغاربة على نطاق واسع ومن جميع الدول (يَدول) المغرب ويعرقل الآمال التي تريد أن تجعله خالصا لفرنسا من دون الدول اما مستر فيلكس ماتيوس الذي اشتهر بتعسفاته فيما يخص منح الحماية واتهم حتى من مواطنيه وحكومته بأخذ الرشوة من الراغبين في الحصول عليها فلم يكن في الامكان الاعتماد عليه إلا في قضية التسوية بين المحمي وغير المحمي في أداء الرسوم المفروضة على البضائع الداخلة الى المدن بأبوابها ومع ذلك قرر السلطان ان يتصل مباشرة ومن غير واسطة بالدول الأوربية فأرسل في شهر ماي سنة 1876 م أمينه محمد الزبدي الرباطي سفيراً متنقلاً الى فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وإيطاليا ، وكان من مهام السفير أن يلفت نظر هذه الدول وممثلي غيرها من الدول الذين يلقاهم في سفارته إلى قضية الحماية القنصلية بهدف اصلاح نظامها اصلاً حول دون التعسف الذي اصبح شعاراً للوزراء المفوضين ومن دونهم من القناصل العامين والقناصل والتجار ضداً على كل العهود والأوراق واكد السلطان في رسالة بعث بها الى المرشال دوماكهاون رئيس الجمهورية الفرنسية بالحاج الطلب الذي قدمه الى السيد ش. ج. تيسو بشأن تخلي فرنسا على البند الثامن من معاهدة سنة 1767 الذي كان الممثلون الأجانب يستندون اليه فيما يرتكبونه من تعسف ، ولكن السفير الزبدي باء بالفشل في مساعيه المتعلقة بهذه النقطة بالذات ، ولم يرجع الى المغرب إلا بوعد كتلك التي قدمها له الدوق ديكازيس وزير الخارجية الفرنسية بأن حكومته ستؤيد كل طلب في موضوع الحماية تتقدم به الحكومة المغربية الى حكومات الدول الأوربية ولا ريب في أن فرنسا على الخصوص كانت صادقة في وعدها ، للسبب الذي اشرنا اليه من قبل ولأن سلوك الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الاسبانيين فيما يخص منح حماية دولتهم للرعايا المغاربة وخاصة سكان المدن والموانئ الشمالية اصبح منذ سنة 1869 يشغل

(I) زعم دوفيرنوي وزير فرنسا المفوض ، وسكوفاسو وزير ايطاليا المفوض ان حرص السير هاي على تعديل نظام الحماية يرجع فقط في رغبته في الانتقال الى منصب دبلوماسي بأوربا بعد المدة الطويلة التي قضاها بالمغرب .



الحاج محمد الزبيدي يتوسط اعضاء السفارة التي ارسلها السلطان مولاي الحسن الأول في شهر ماي سنة 1876 الى
فرنسا وانكلترا وبلجيكا وايطاليا للتذاكر مع حكوماتها في شأن الحماية القنصلية .

يرى عن يمينه السيد بناصر غنام وعن يساره السيد ادريس الجعدي .

بالحا مثلما يلفت نظر بريطانيا ويثير اهتمامها كما عبّر عن ذلك بصراحة السير ج. د. هاي عندما التقى بفيشي في شهر اكتوبر سنة 1876 بوزير الخارجية الفرنسية وعبر هذا له عنه وقدرا معا أن من الواجب تأييد الحكومة المغربية في مطالبها

فاعتماداً على تلك الوعود وحسن استعداد بريطانيا العظمى وفرنسا على الخصوص قرر السلطان طرح قضية الحماية القنصلية على بساط المناقشة الصريحة مع جميع الدول الأجنبية الممثلة في المغرب ، وأصدر أمره بذلك الى نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد برّكاش الذي سلم يوم 10 مارس سنة 1877 (السبت 24 صفر عام 1294 هـ) الى رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بطنجة مذكرة من 19 نقطة سرد فيها اعتراضات المخزن وبين الاصلاحات التي يجب ادخالها ، داعيا إياهم الى الاجتماع في مؤتمر ينظرون خلاله في الكيفية التي يقضون بها عن طريق اتفاق جماعي او يخففون على الأقل من المخالفات التي طالما مست بالسيادة القرابية للدولة المغربية واضرت بمواردها المالية وعرقلت سير العدالة وتنفيذ الأحكام بها

وفي ذات الوقت كان السلطان يواصل مساعيّه في كل اتصال يجريه مع ممثلي الدول الاجنبية وشخصياتها المعتبرة لاقتناعهم بوجهة نظر المغرب ودعوة حكوماتهم الى مؤازرته في مطالبه المشروعة كما حدث عند ما استقبل بفاس في شهر ابريل من نفس السنة وزير فرنسا المفوض السيد ا. دو فيرنويي (1)

(1) A. De Vernuille دبلوماسي فرنسي ولد سنة 1829 وبدأ حياته الدبلوماسية سنة 1852 بالعمل ملحقا في السفارة الفرنسية بروما ، وفي شهر غشت 1874 عين وزيرا مفوضا لدولته بليما ، ومنها نقل بنفس الرتبة في شهر يبراير سنة 1877 الى طنجة

وينظر عن رحلة دو فيرنويي الى فاس كتاب بعثات دبلوماسية فرنسية الى فاس

لقد كان قرار السلطان مولاي الحسن باخراج قضية الحماية القنصلية من إطارها الضيق – إطار المحادثات والمراجعات الثنائية – الى إطارها العريض الواسع – إطار التذاكر فيها جماعيا مع كل ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين بالمغرب – قراراً يتسم بالجرأة والحكمة في آن واحد فمن جهة كان يمكنه أن يفتح الباب لتدويل القضية المغربية بأسرها، ومن جهة أخرى كان يمكنه أن يفري الممثلين الأجانب باثارة مواضيع أخرى هي من اختصاص السيادة المغربية ولا صلة لها بالحماية وعلى الخصوص قضية إنشاء مجلس بلدي في طنجة تلقى مقاليد تسييره بين ايدي الأجانب ويكون لنواب الجوالي الأجنبية فيه حصة الأسد فقد كانت أنظارهم يومئذ تقطع إلى ذلك بعد ما استحوذوا على اللجنة الصحية (خونطا دي سانيداد) وصاروا يتدخلون عن طريقها حتى في الشؤون التي لا تمت بسبب الى الصحة من قريب أو بعيد ولم يكن ذلك ليخفي على السلطان ومساعديه ومستشاريه كالسيد ج. د. هاي وزير بريطانيا المفوض ، ولكنه رأى مع ذلك ان يقوم بهذه التجربة الجديدة بعد ما فشلت كل التجارب المتقدمة في رفع هذا الضيم – ضيم الحماية – عن المغرب وراحة الولاة المغاربة من مشاكلها التي كانت تستأثر بجزء كبير من نشاطهم اليومي

تحليل مذكرة 10 مارس 1877

وقبل أن نتحدث عن مآل المذكرة التي قدمها السيد محمد بركاش يوم 20 مارس سنة 1877 إلى ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين بالمغرب والآثار التي خلفتها نرى لزماً علينا ان نحلل موادها او نلخصها على الأصح لنعرف حقيقة مطالب المغربو الغاية التي توخَّتها حكومته من ورائها

فهل كانت الحكومة المغربية تبغي نقض نظام الحماية القنصلية من أساسه

لا جرم أن ذلك كان من أمانى السلطان وحكومته والأكثريّة الكاثرة من شعبه التي كانت ترفض – بما لها من شعور ديني ووحي قومي – اي تدخل من الأجانب في شؤون المغرب التي لم يكن تفرق فيها يومئذ بين ما هو ديني وما

هو سياسي بل كانت تكره رؤية وجه الأجنبي وتستنكف من التعامل معه وتعد وجوده بين ظهرانيتها ومروره بالقرب من المساجد واضرحة الصالحين شيئاً يضر بسلامة المجتمع ويدنس المقدسات (1) ولكن السلطان مولاي الحسن بحكم المسؤوليات التي يتقلدها والتجارب التي استفادها قبل الملك وبعده كان أعقل من أن يتقدم بمطالب أكبر من حجم قوة المغرب وأن لم تكن أكبر من حجم حقه الواضح وضوح الشمس في الظهيرة أنه أن فعل ذلك يجد أمامه سداً من الرفض وجداراً من الممانعة فالدول الأجنبية - بما فيها المتعاطفة مع المغرب - لم تكن لتستجيب لمطالب مبالغ فيها في نظرها ، ولا لتتخلّى عما نالته في المغرب من مكاسب تمهد لها لكسب المزيد منها فيه فلهذا كان من الحكمة والمهارة أن يقتصر السلطان على معالجة أثقل الأضرار عليه وعلى أمته ، وهو شطط السفراء والقناصل في ممارسة الحقوق المعترف بها لدولهم ، وتعسفهم عم وتجارهم في منح حماياتها لرعاياه ضدّاً على المعاهدات والأوراق ، بينما يؤجل إلى فرصة مناسبة سلوك سياسة أحزم تستهدف اجتثاث جرثومة الداء وقطع دابره ، وما الجرثومة الكبرى التي كانت تنهش جسم الدولة المغربية وتوهي بنيانها إلا الحماية القنصلية

واذن فالمذكرة المغربية كانت تستهدف فقط إيقاف الدول الأجنبية عند

حدود المعاهدات والاتفاقيات وعدم السماح لها بتجاوزها

لقد اعادت المذكرة إلى الأذهان أن الشروط التي يمكن بها منح الحماية هي المنصوص عليها في المعاهدتين المعقودتين مع بريطانيا واسبانيا ، والتسوية التي تمّ الوصول إليها مع فرنسا وانخرط فيها سائر الدول سنة 1863 (النقطة الاولى) وأن الفصل الثالث من المعاهدتين المشار اليهما ينصان على أن ممثل الدولة الأجنبية يمكنه أن يختار من بين رعايا السلطان عرباً كانوا أو غير عرب ترجماناً ومستخدميه وأن هؤلاء الترجمة والمستخدمين معفون من أداء أي مغرم والقيام بأي تكليف (النقطة الثانية) وأن القناصل المقيمين

(1) لم يسمح للأوربيين بالمرور بجوار ضريح مولاي ادريس الأزهر بفاس إلا في

بالمدين الساحلية لا يستطيعون ان يستخدموا اكثر من ترجمان واحد وحارس واحد وخادمين اثنين لكل واحد منهم (النقطة الثالثة) وأن المغربي عند ما يعين وكيلًا قنصليًا لدولة اجنبية يقع احترامه هو واسرته المقيمة معه تحت سقف بيته ويعفى واياها من المغارم والتكاليف ، ولكنه لا يستطيع بسط حماية الدولة التي يمثلها على غير اسرقه من رعايا السلطان (النقطة الرابعة) وان الحكومة المغربية تعترف للوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال وكل ممثل دبلوماسي بالحق المعترف لهم بالمعاهدات في اختيار مستخدميهم الذين يعملون لحسابهم الخاص أو لحساب دولهم على أن لا يكون هؤلاء المستخدمون موظفين للحكومة المغربية أو اناساً متابعين من طرف العدالة (النقطة الخامسة)

وطلبت المذكرة من الممثلين الدبلوماسيين أن يخبروا وزير الخارجية المغربية كتابيا باسم اي مستخدم يستخدمونه ليكون جوابه بالقبول اعترافا قانونيا بحمايتهم اياه ولكن الحكومة المغربية تطلب مسبقاً أن لا يعطوا الحماية لأناس متابعين حانئياً او جنائياً قبل ان تجرى محاكمتهم من طرف السلطات الوطنية دون أي اعتراض من أحد على المحاكمة (النقطة السادسة) ونبهتهم الى ان المعاهدات والاتفاقيات المعقودة اذا كانت تنص على احترام بيت المحمي واسرته فان من الواضح ان كلمة الاسرة تعني فقط امرأته واولاده وبعض قربائه القاصرين العائشين معه تحت سقف واحد ، كما ان الحماية لا تورث (النقطة السابعة) كما طلبت ان يبعث ممثلو الدول الأجنبية الى وزير الخارجية المغربية في كل سنة قوائم تتضمن اسماء الناس الذين يحمونهم او يحميهم قناصلهم بالموانئ ليعتد بها الى الحكام المحليين الذين لا يعتبرون محميا إلا من اثبت اسمه فيها (النقطة الثامنة) وبيئت انه لا يعترف للقناصل إلا بعدد المحميين المنصوص عليه في المعاهدات إلا في حالة احتياجهم الى كاتب عربي لكل واحد منهم (النقطة التاسعة) ويجب على المسؤول القنصلي ان يخبر بكل تبديل يطرأ على مستخدم قنصليته وان يبعث في كل سنة إلى حاكم البلد الذي يسكنه قائمة المستخدمين الذين يحميهم مختومة بخاتمه وهذا الحاكم يبعث بها الى وزير الخارجية لينظر فيها ويخبر رئيس البعثة الدبلوماسية بما قد يكون فيها من مخالفات تتنافى مع شروط الحماية (النقطة العاشرة) ، وان

المسيرين المغاربة للوكالات القنصلية ليس لهم الحق في حماية مستخدميهم الا اذا كانوا ذوي قرباهم (النقطة الحادية عشرة) ، وان خدّم التراجمة والكتاب العرب بالمفوضيات والقنصليات ومستخدميهم وعزّابهم (I) لا حق لهم في الحماية (النقطة الثانية عشرة) كما لا حق فيها لخدم ومستخدمي الرعايا الأجانب من المغاربة بيد أن الحكام المحليين لا يعتقلونهم دون اخبار السلطة القنصلية التي يرجع اليها مستخدميهم إلا اذا قتلوا احداً او جرحوه او انتهكوا حرمة منزله فيعتقلون حينئذ فوراً وتُخبر السلطة القنصلية دون تأخير (النقطة الثالثة عشرة) وكذلك الحال بالنسبة للسماسة (النقطة الرابعة عشرة) وتشمل الحماية أموال الأجانب التي بيد الغير والتي هي معفاة من الضرائب ولكن السماسة العاملین لحساب الأجنبي لا بد لهم من اداء الضرائب على ممتلكاتهم الشخصية سواء كانت عقاراً أو مالا أو قطعان ماشية أو سلعة ولا يعتقلون دون اشعار القنصل التابعين له الا في حالة التلبس بالجريمة ويمكن القنصل ان يحضر في اجراءات التحقيق التي يقوم بها الحكام اذا ظهر له ذلك مفيداً وتجري محاكمة السماسر في المكان الذي يقيم به قنصله او بطنجة إذا ارتأى ذلك ممثلو الدول الأجنبية (النقطة الخامسة عشرة) ويحمل مخالطو التجار الأجانب رسالة توصية إلى الحكام المحليين بالموانئ والمدن الداخلية حتى تحفظ مصالح موكلهم وتُحمى (النقطة السادسة عشرة) وتطالب المذكرة أيضا بأن يؤدي الأجانب ومحميوهم من المغاربة الذين يمارسون الفلاحة الضرائب على محاصيلهم وقطعانهم (النقطة السابعة عشرة) كما سجلت المذكرة ما يلحق الولاية والقضاء بطنجة وغيرها من الموانئ من مهانات ومعرات من جراء وساطات وتدخلات التراجمة والكتاب والحراس العاملين في مختلف المفوضيات والقنصليات في قضايا تتعلق باناس غير محميين مستفيدين فوائد مادية من مختلف الأنواع يقدمها اليهم من يتدخلون لفائدتهم نظير تدخلاتهم ووساطاتهم التي يعتقد الحكام انها وقعت بايعاز من رئيس البعثة الدبلوماسية او القنصلية الشيء الذي يؤثر عليهم وهم يحكمون بين الناس ويحول دون انصاف المظلومين من الظالمين (النقطة الثامنة عشرة) ولفتت المذكرة الانظار الى قضية المغاربة

(I) جمع عزاب من يعمل في العزيب (الضيعة - الحقل - المزرعة)

الذين يقيمون ببعض الأقطار الخارجية مدة يحصلون خلالها على شهادة تجنيس ثم يعودون الى المغرب بلدهم الأصلي مدعين انهم من رعية الدولة التي منحتم جنسيتها وليسوا من رعاياه رافضين الامتثال للسلطة والخضوع للقوانين والأحكام الوطنية ، ولا تنكر المذكرة على هؤلاء المتجنسين حقهم في الاستفادة من جنسياتهم الجديدة ما داموا يقيمون في القطر الذي منحهم اياها أو مقيمين في اي بلد اجنبي ، ولكن الحكومة المغربية لا تقبل مطلقاً ان يخرجوا عن طاعة السلطان ولا ان يرفضوا سلطة حكومته وولاته اذا عادوا الى مملكته (النقطة التاسعة عشرة)

وهناك نقطة اخرى اثيرت على حدة تتعلق بسلوك القناصل مع الولاة المغاربة عند ما يبعثون اليهم شكاية باحد المغاربة نيابة عن رعاياهم أو محميينهم ، فهؤلاء القناصل لا يطلبون من الولاة الفصل في القضايا التي يعرضونها عليهم بعد امعان النظر واجراء التحقيق وسماع الشهود ، بل يطلبون تغريم المتهم أو حبسه أو جلده فوراً من غير تحقيق ، ويحتجون على تسريحه دون موافقتهم اذا لم يثبت عليه ما يوجب ابقاءه محبوساً وكأنهم بهذه التصرفات يعتبرون الولاة المغاربة مجرد اعداء تنفيذ يأتمرون بأمر القناصل وينتهون بنهيمهم

من هذه النظرة الفاحصة على نقاط المذكرة المغربية او ملاحظاتها يتبين جلياً ان الحكومة المغربية لم تطلب الغاء نظام الحماية بالمرّة ، وانما طالبت بالكف عن المخالفات وتجاوز حدود المعاهدات والاتفاقيات ولم يكن في وسع المغرب ان يطالب بأكثر من ذلك ، كما لم يكن في مقدوره ان يلغي بجرة قلم كل امر ابرم من قبل يتنافى مع سيادته وحرية تصرفه فلأن يطالب بالتزام العهود والوفاء بالعقود اقرب الى المنطق وادعى للقبول من أن يطالب بالغائها دفعة واحدة ، وحسبك من أمرين أحلاهما مرّاً !

مذاكرات طنجة

لم يبدأ رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدون بطنجة اجتماعاتهم للنظر في المذكرة الموجهة اليهم من طرف النائب السلطاني السيد محمد برّكاش يوم 10 مارس سنة 1877 الا في اليوم التاسع من شهر يوليوز التالي بسبب وفادة

وزراء المانيا واسبانيا والبرتوغال على السلطان مولاي الحسن بفاس وغيتهم عن طنجة وخلال مدة شهر (9 يوليوز – 10 غشت) عقدوا عشرة اجتماعات نوقشت خلالها النقاط التي تضمنتها المذكرة المغربية نقطة نقطة

وقد كان السير ج. د. هاي وزير بريطانيا المفوض هو أبرز المتدخلين وأكثرهم حركة وحواراً لعمادته للسلك الدبلوماسي وطول اقامته بالمغرب وتعاطفه مع اهله وحسن إدراكه لتظلمات حكومته ولتمثيله لدول اوستريا (النمسا) وهنغاريا وهولاندة والدانمرك فيه زيادة على بريطانيا العظمى دولته وكان السير هاي يعتمد كذلك على اصوات بعض رؤساء البعثات الآخرين مثل السيد دالوين Daluin ممثل بلجيكا الذي كان ينوب ايضاً عن مملكتي السويد والنرويج المتحدتين ، والسيد ويبير Weber ممثل المانيا الذي كان مقتنعا بوجهة نظره اما وزير فرنسا المفوض السيد دوثيرنوي الذي وصل حديثا إلى المغرب فان السيد هاي كان يطمع في ان يضمه الى صفه ما دام اكثر من نصف اصوات رؤساء البعثات الأجنبية الى جانبه

وخلال الاجتماعات العشرة التي ادار السير هاي مداولاتها بمهارة اظهر جميع الممثلين استعدادهم لاتخاذ بعض التدابير لترضية المغرب ، وكان الممثل البريطاني اسبقهم الى اتخاذها فعلا عند ما ارسل دورية الى قناصل بريطانيا بالموانيء المغربية يلفت نظرهم فيها بحزم الى الحدود التي يجب عليهم ان لا يتجاوزوها في منح الحماية البريطانية لرعايا السلطان ، فلم يكن من الممكن اتهامه بأنه ينهى عن خلق ويأتي مثله ، ولكن بعض زملائه حسب انه يريد ان يجعل من نجاح الاجتماعات نجاحا شخصياً له فبدأ الممثل الفرنسي يعاكسه في كثير من وجهات النظر التي عبّر عنها ولا سيما في مسألة الضرائب ، وتبين من مجرى المداولات ان الممثلين لا يتفقون على المسائل الجوهرية التي لفتت انظارهم اليها مذكرة الحكومة المغربية كحق الحماية والشروط التي يُمارَس بها ، وان ممثلي فرنسا وايطاليا واسبانيا كانوا يدافعون عن مبدأ حماية اوسع بكثير مما كان ينادي به السير ج. د. هاي ، وانهم لا يتفقون الا على مسائل شكلية واخرى هامشية كتربية الخنزير التي اصبحت محدودة في رأسين لكل اسرة اوربية ،

وحماية غابة طنجة التي نهب الأوربيون اشجارها نهباً وصدروها الى الخارج حتى كادوا يجعلونها حصيداً كأن لم تغن بالأمس ، وتسليم قوائم المحمين مرة في كل سنة الى السلطات المغربية

وقد سلم الممثلون الأجانب في ختام اجتماعاتهم يوم 10 غشت مذكرة جماعية الى النائب السلطاني السيد محمد بركاش سجلوا فيها النتائج التي انجلت عنها مداولاتهم تلك النتائج لتي ربطوا تطبيقها بموافقة حكوماتهم عليها

واستمرت المفاوضات بقية سنة 1877 وطيلة سنة 1878 بين الممثلين الأجانب وحدهم تارة وبينهم وبين ممثل الحكومة المغربية تارة اخرى، كما استمرت المشاورات بينهم وبين حكوماتهم طوال تلك المدة أيضاً ، وفي كل اجتماع عقد أو مذاكرة جرت كانت وجهتا نظر وزيري فرنسا وايطاليا تتفقان في مسألة الحماية ولساناهما يتحدان في الدفاع عنها بقوة وصرامة ، أما وزير اسبانيا المفوض فقد تراجع عن المواقف السابقة وصار يميل إلى ادخال اصلاحات جذرية على نظامها ويرجع السبب في ذلك الى المساعي التي قامت بها الحكومة البريطانية لدى الحكومة الاسبانية والى تخوف اسبانيا من انهيار داخلي يحدث في المغرب فجأة فيخلق لها مشاكل عويصة في وقت كانت هي تواجه فيه مصاعب داخلية والى أملها أيضاً في ان يُقابل السلطان مولاي الحسن تساهلها في مسألة الحماية بتساهل في قضية قطاع سيدي يفني الذي اعترفت لها به معاهدة صلح تطوان سنة 1860 دون أن تستطيع احتلاله ، ذلك القطاع الذي قوي اهتمام رجال المال والأعمال الاسبانيين به في ذلك الحين

وبمرور الوقت دون الوصول الى نتيجة مرضية وبلوغ أصداء المداولات الجارية بين الممثلين الأجانب الدالة على تعنت بعض منهم وسوء نية بعض آخر عيل صبر الحكومة المغربية وبدأت تدرك أنهم غير جادين في عملهم ، وانهم انما يجتمعون شكلياً لتزجية الوقت وسبر كل واحد منهم لأغوار سياسات الدول الأخرى نحو المغرب فشرع بركاش يكتب اليهم أفراداً وجماعة ، تارة بلهجة معتدلة واخرى بلهجة صارمة ، ففي يوم 18

يبرابر سنة 1879 م (26 صفر 1296 هـ) كتب اليهم رسالة يذكرهم فيها بقضية المغاربة المسلمين واليهود الذين يقيمون في الخارج وقتا ثم يعودون الى المغرب حاملين شهادات تجنيس رافضين الامتثال للقوانين متطاولين بالسب والشتم على مقام العمال والقضاة مخبراً اياهم ان الدولة المغربية لا يمكنها ان تصبر على هذه الحالة ولا ان تقبل إهانة موظفيها ، وان السلطان قرر عدم اعطاء أي اعتبار لهؤلاء المتجنسين الا اذا قبلوا طاعته والخضوع لأحكامه والامتثال لولاته وكتب اليهم في اليوم نفسه رسالة اخرى يدعوهم فيها الى الاجتماع في اقرب الآجال بعد ما عادوا جميعاً الى مراكز عملهم للاتفاق على رأي نهائي فيما يخص الحماية والرسوم التي يجب على المحميين وخطائهم في الفلاحة والتجارة ان يؤدوها لخزينة الدولة ، مذكراً اياهم بأن الحماية ومضافاتها تضر بحقوق السلطان واستقلاله ومخبراً انه ينتظر دائماً أجوبة حكوماتهم على مذكرته كما يلفت نظرهم الى الوساطات التي يقوم بها بعض الموظفين القنصليين لدى الولاة المغاربة لفائدة غير المحميين وموقف القناصل من المحاكم المغربية ومحاولتهم املاء الأحكام التي يريدونها من غير تثبت كما لو كانوا يعتبرون القضاة المغاربة مجرد اعداء لهم

وقد اثمرت رسائل بركاش ثمرها المطلوبة فوجّه السير ج. د. هاي باعتباره عميد السلك الدبلوماسي الدعوة الى زملائه لعقد اجتماعات ينظرون خلالها في مطالب الحكومة المغربية القديمة والجديدة فاستجابوا لدعوته وعقدوا في مدة خمسة اشهر بين 21 يبرابر و 29 يوليوز 1879 اثني عشر اجتماعاً وقع اولها بمقر المفوضية البريطانية وآخرها بمنزل النائب السلطاني وفي الجلسة الأولى استعرض السير ج. د. هاي المساويء الناجمة عن الحماية التي يمنحها القناصل لرعايا السلطان متعسفين خارقين للشروط المنصوص عليها في المعاهدات لمنحها وقد تعمّد السير هاي ان يفعل ذلك املاً في ان تبلغ اقواله الى علم بعض الحكومات الاجنبية التي لا يقوم ممثلوها بتوضيح الأمور لها على حقيقتها لأن بعض الموظفين التابعين لهؤلاء الممثلين لهم مصلحة خاصة في استمرار هذه المساويء وضرب لهم المثل من نفسه قائلاً لهم : (انني انتهز هذه الفرصة لاضع تحت ابصاركم انني كنت ممثلاً

لبريطانيا العظمى خلال ثلاث واربعين عاما وممثلا لثلاث دول اخرى خلال سبعة وعشرين عاما وعلى الرغم من ان تجارة بريطانيا العظمى مع المغرب اكبر بكثير من تجارة كل الاقطار الاخرى مجتمعة ، وعلى الرغم من ان تموين حامية جبل طارق يعتمدا اعتماداً رئيسياً على هذه البلاد فانتني لم اجد ضرورة لمنح الحماية لمغربي واحد لا يعمل كموظف او اجير في السفارة او القنصلية باستثناء أرملة ترجمان خدم بريطانيا خلال ثلاثين عاما وبالرغم من هذا تنبّهت لمحو اسمها من قائمة الموضوعين تحت الحماية بعد الضمان المقدم من حكومتها) ، ثم عاد السير هاي الى التعريض ببعض زملائه المستفيدين من التعسف مفرقا بينهم وبين دولهم التي كثيرا ما تكون سياستها نحو المغرب منبثقة عن حسن نية من توجيهاتهم المفرضة بهذه العبارة (ومهما تكن وجهات نظر ممثلي الدول في طنجة فان حكوماتهم لن تكون لها اية رغبة حقيقية في استمرار هذه الحماية التي هي مصدر اختلافات مستمرة وعنيفة بخصوص الرعايا المغاربة الذين يمارسون تجارة مع اقطار هؤلاء الممثلين الذين يصفون عليهم الحماية - الا اذا كان الهدف هو حرمان السلطان من حقوقه كحاكم مستقل ويترتب على هذا ان يصبح من المستحيل على اية حكومة في هذه البلاد ممارسة مهامها) ولم يفقه ان ينسب الى الحماية المنافية للقانون الانحطاط الذي يتخبط فيه المغرب والاضرار اللاحقة بالمصالح الحقيقية للتجارة ، خاتماً كلمته بهذه العبارة (قبل كل شيء يجب ان تكون لنا حكومة لأن التجارة مستحيلة بدون حكومة)

ولا ريب في ان الحجج التي ادلى بها السير هاي والنقد العنيف الذي خص به الحماية غير القانونية والتعريض السافر ببعض تجار الحماية من نواب الدول وقناصلها كان لها من الواقع الذي يعيش فيه المغرب ما يؤيدها ويبررها فالمجاعة والأوبئة كانت تفتك بالشعب المغربي فتكاً والحكومة المغربية كانت تواجه الف صعوبة وصعوبة بسبب المشاكل المترتبة على الحماية ، فلم يكن السلطان يستطيع ان يمسك مقاليد رعاياه إلا بـ(الحركة) المتواصلة من اقصى المغرب الى اقصاه زجراً للعاصين وتحذيراً للمطيعين واثباتاً لحقوقه وتأكيداً لسلطته في الجهات النائية من الصحراء الغربية

والأقاليم الشرقية التي مد إليها الأجانب أعين الأطماع ، كما لم يكن يستطيع ان يدخل على المغرب الا اصلاحات هزيلة وبطيئة لا تتناسب مع علو همته وبعد نظره لفراغ خزينة الدولة ونضوب ما فيها من أموال كان ممثلو السدول الأجنبية يعرفون هذا واكثر منه ولكن كيف يناقضون انفسهم وهم الذين سعوا سعيا جادا لتردي المغرب وتدهور احواله ؟ ام كيف يناقضون دولهم التي أرسلتهم لتطبيق سياسة خطتها بتدقيق لخلق الفوضى والفتن وعرقلة كل نهضة يحتمل وقوعها فيه

وكان السيد محمد بركاش صريحا ايضا في تدخلاته الى اقصى حدود الصراحة بل لم يحجم عن انتقاد ما لا يوافق عليه من الاقتراحات حتى ولو كانت صادرة عن صديق المغرب الحميم ممثل بريطانيا العظمى لقد أبدأ واعاد في تبين حق المغرب واقناع الممثلين الأجانب بعدالة مطالبه واعطى امثلة - استشهدهم عليها - عن الفوضى التي اصبحت تسود المحاكم من جراء الحماية والغبن الذين يلحق التجار المغاربة بالاسواق الداخلية من التجار الأجانب وسماسرتهم وخطائهم واستنكر بشدة وقاحة المتجنسين وجسارتهم على الولاة المغاربة من عمال وقضاة الشيء الذي لا يمكن لحكومة المغرب ان تغض عنه الطرف في المستقبل بل ترفضه وتأباه وتعجب من لياذ الممثلين الأجانب بالرجوع الى حكوماتهم وعدم بتهم حتى في الأمور التي يعرفون قبل غيرهم انها مخالفة لما ابرمته دولهم مع المغرب من عهود وأوافق وحذرهم من الاستمسك بالفكرة التي تخيل لهم ان الحد من الحماية يحد من نمو التجارة مهددا بالغاء المغرب لكل تعامل تجاري مع الخارج حفظا لسيادته وصونا لكرامته (لأن المغرب يمكنه ان يعيش بدون تجارة ولكنه لا يستطيع ان يعيش بدون سلطة)

وكان يؤازر ممثل بريطانيا في آرائه وتدخلاته السيد ويير ممثل المانيا الذي أكد انه لا يمكن للحضارة ان تزدهر بالمغرب ما دامت تعسفات الحماية قائمة ، وكذلك السنيور ديوسدادو Diosdado ممثل اسبانيا الذي كانت تدخلاته نسخة مطابقة لتدخلات الممثل البريطاني بل كان تأييده القوي لمواقفه

يتجاوز حد التعليمات التي تلقاها من حكومته الشيء الذي جعله عرضة لحملات عنيفة من طرف الصحافة الاسبانية

وكان سكوفاسٲو ممثل ايطاليا اكثر وقاحة ومغالطة في تدخلاته ،وقد عارض بشدة كلَّ تحديد للحماية القنصلية منكرًا أن تكون هي مصدر المتاعب التي تعاني منها حكومة المغرب ناسبًا ذلك إلى تهاونها وتفريطها فقط ، وكان دوفيرنويي ممثل فرنسا اكثر اعتدالا من الناحية الشكلية ، لكنه لم يكن من حيث الجوهر أقل شدة وحدة من زميله الايطالي في معارضة المشاريع التي كان الممثل البريطاني يقترحها للحد من انتشار الحماية والقضاء على كل تعسف يصحب منحها ، ولعل ذلك يرجع إلى المرحلة الباردة التي كانت علاقاته به تجتازها ، وقد كان يصفه بـ(الانجليزي المغربي) ، ويذكر عنه انه لا يحتاج مطلقا إلى محامين رسميين ، بل يكفي مجرد أشخاص موصى عليهم ، كما كان يتحدث في تقاريره عن مكانته في القصر السلطاني وثقة السلاطين به ، حتى بلغ من قوة نفوذه ان اي مغربي يتقدم باسمه يصفى اليه بانتباه اكثر مما يصفى إلى ممثل امريكا ناقلا هذا الاعتراف الغريب عن فم الممثل الامريكي نفسه

اما فيليكس ماتيوس ممثل الولايات المتحدة المعروف بمضارباته المفضوحة واتجاره العلني في سلعة الحماية فقد كان منذ بداية شهر ابريل يعبر عن أسفه لرؤية زملائه الذين كانوا يشاطرونه الرأي منذ سنتين في قضية الحماية يميلون الى آراء الممثل البريطاني ويعملون باشاراته لقد كان هو وزميله الايطالي نموذجين فريدين في انكار حقوق المغرب والخلو من كل عطف على شعب غريق يبيحث عن طوق النجاة

كانت المناقشات تدور بحدة اكثر من الحدة التي دارت بها مناقشات سنة 1877 وكان السير هاي يعتقد انه يستطيع التغلب على معارضة الممثل الايطالي سكوفاسٲو اما دوفيرنويي الذي سيصبح بذلك منعزلا فلا يكون له مناص من الرضوخ والاستسلام ، ولكن وحدة الآراء بين الممثل الايطالي والممثل الفرنسي

بقيت قوية متينة ، ورفض دوثيرنويي ان يسير في منهج يعتقد انه خطير على التجارة الفرنسية ودافع ذات اليمين وذات الشمال عن الامتيازات التي يتمتع بها التجار الفرنسيون ولم يعضد نسبيا وجهة نظر السير هاي إلا في مسألة التجنيس

وخوفا من ان يتفق الممثلون الأجانب على أمور لا يتفق المغرب معهم فيها ويضعوه امام امر واقع لا يرضاه كتب بركاش اليهم يوم 12 ابريل رسالة يبلغهم فيها انه على علم بالاجتماعات التي يعقدونها للتداول في مشكلة الحماية ويشكرهم على رغبتهم في الوصول إلى حل لها ، ولكنه رجا منهم ان لا يرفعوا تقاريرهم الى حكوماتهم بعد انتهائهم من المداولات ووصولهم إلى اتفاق الا بعد اجتماعهم عنده وسماعهم من فمه آراء المغرب وملاحظاته لياخذوا بها علما ويضيفوها الى ما سيرفعونه الى حكوماتهم من تقارير ويقدمون اليها من اقتراحات ، كما طلب ممن لم يرسل اليه حتى ذلك اليوم قوائم محمييه ان يرسلها مبينا فيها اسماءهم واماكن اقامتهم ونوع العمل الذي استحققوا به الحماية

وفي نهاية شهر ماي كلف الممثلون الاجانب لجنة باعداد ملخص لجميع المحادثات التي استمرت اكثر من سنتين والتي كان من الواضح انها بعيدة عن الوصول الى نهايتها (1)

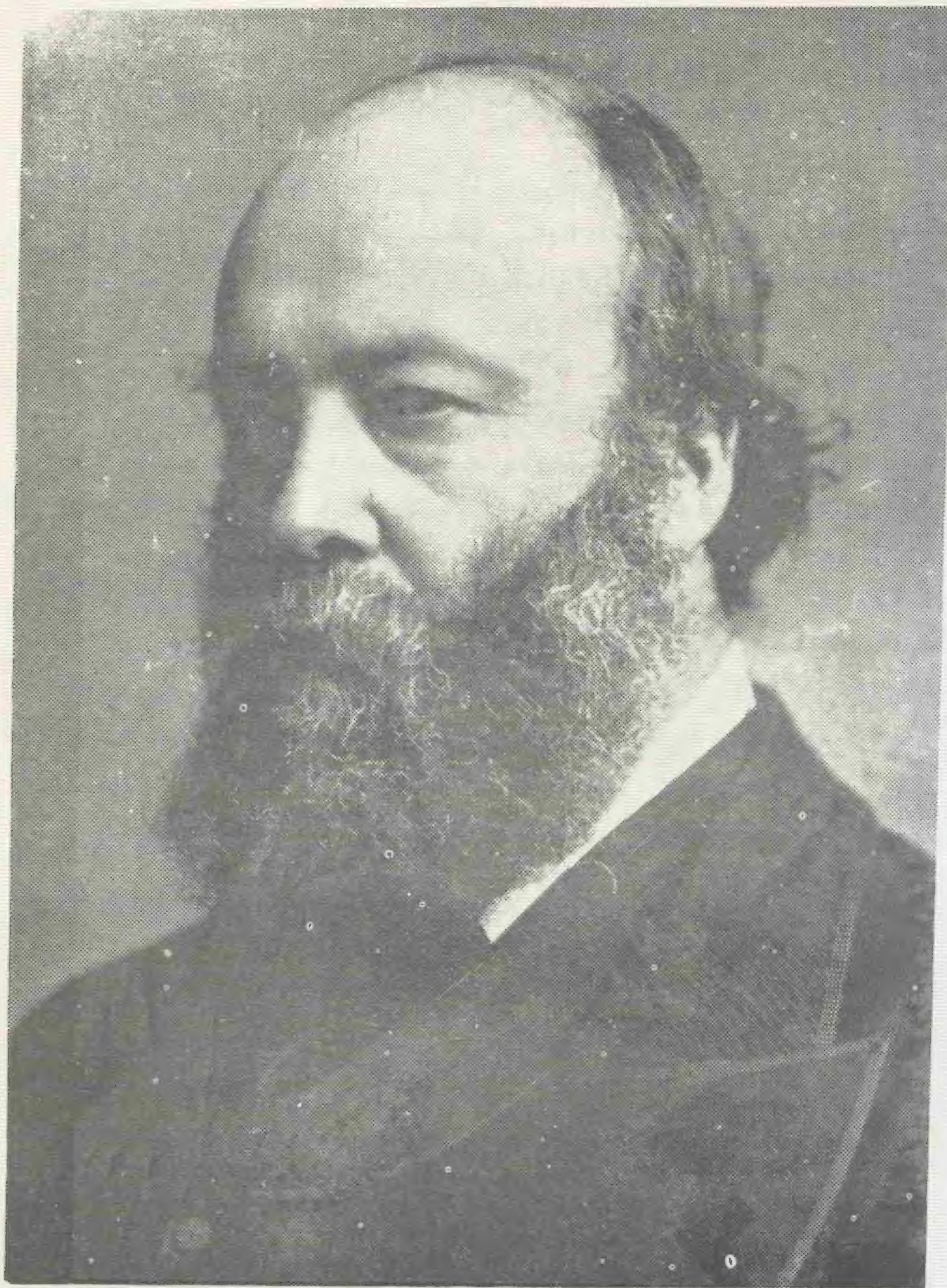
وفي يوم 19 يوليوز استجاب نواب الدول لما دعاهم اليه السيد محمد بركاش في رسالته المؤرخة في 12 ابريل فعقدوا بمنزله اجتماعهم الثاني عشر والأخير الذي تحدث اليهم فيه بمنتهى الصراحة وبلهجة لا تخلو احيانا من حدة كما اشرنا اليه من قبل وقد ظهر في النهاية ان اجماع الممثلين لم يحصل الا على نقط قليلة ولكنها مهمة كاداء الأوربيين ومحمييه للضرائب الفلاحية وانهاء التعسفات التي تقترن بالتجنيس وحتى هذه القرارات الاجماعية التي وصلوا اليها بشأن هذه الامور القليلة لم تكن في الواقع الا تمنيات أو توصيات ، اذ لا بد من ان توافق عليها دولهم المتباينة الأنظمة والاتجاهات والسياسات

1) J. L. Miège : Le Maroc et l'Europe 3 : 276

الحقيقة ان من اولئك الممثلين الدبلوماسيين مَنْ لم يكن يحضر إلا شكليا حتى لا يشذ عن زملائه وان منهم مَنْ لم يكن مستعداً لادخال اي تعديل على امر الحماية الواقع حتى ولو كان يتناقى مع المعاهدات والاتفاقيات التي ابرمتها دولته مع المغرب او اتخرطت فيها ، وقد هنا دوفيرنوي وزير فرنسا نفسه بانه استطاع ان يحرز النصر لآرائه وللصيغ الانشائية التي اقترحها على الخصوص خلال كتابة التوصيات ومحاضر الجلسات ، مصرحاً بقوله لم يبق لنا الا ان ننتظر اتفاق حكوماتنا فيما بينها على التوصيات والمعلومات التي بلَغناها اياها ومعنى ذلك سخريته من نتائج المشاورات لأنه لا ينتظر ان تتفق حكوماتهم بشأنها اما السير هاي فكان يعتقد على كل ذلك انه احرز بدوره نصراً مبيناً لأنه استطاع ان يجعل مبدأ الحماية نفسه محل جدال وان يضم الى صفه اغلب زملائه فيما اعرب عنه من آراء وتمنيات ، ولكنه صار يقتنع شيا فشيئاً ان مداولات تجري فوق تراب المغرب وبين نواب يعينهم من أمور الحماية ما يعينهم لن يؤدي إلى حلول حقيقية للمشاكل القائمة وان انعقاد مؤتمر خارج المغرب يتداول فيه عن الدول مندوبون غير ممثلها المعتمدين بطنجة وتكون جلساته علنية وتنشر مداولاته في الصحافة الدولية سيرغم بعض الدول المناوئة والمراوغة كإيطاليا على التقرب من وجهة النظر البريطانية فصرح غداة الاجتماع الأخير المنعقد بطنجة عند السيد محمد برغاش ان مؤتمراً يجتمع على هذا الشكل هو الكفيل وحده بحل المشكلة ، وانضم السلطان مولاي الحسن الى هذا الرأي رغم مخاوفه من تدويل القضية المغربية اعتماداً على التأكيدات التي قدمها له السير هاي بالنجاح ، ولما سافر هاي الى لندن في فصل الصيف أجرى مع موظفي وزارة الخارجية الذين كانوا يتتبعون اجتماعات طنجة عن كتب ويعجبون بتصرفاته خلالها مذكرات شرح لهم فيها الحالة شرحاً وافياً واخبرهم بفكرة عقد مؤتمر خارج المغرب وموافقة السلطان عليها فاقتنعوا مثله بها ، ولم يبق الا اتخاذ الاجراءات للقيام بهذه التجربة الجديدة .



صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا العظمى وايرلاندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار امبراطورة الهند ، اخذت لها هذه الصورة سنة 1871 .
في عهدها وبطلب من حكومتها اجتمع بمدريد سنة 1880 مؤتمر دولي للنظر في قضية الحماية القنصلية بالمغرب .



اللورد ساليزبوري وزير الخارجية البريطانية
طرح يوم 7 اكتوبر سنة 1879 فكرة عقد مؤتمر دولي بمدريد للنظر في قضية الحماية القنصلية بالمغرب

الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بمدريد

وجه مركز سكلزبوري (I) وزير الخارجية البريطانية يوم 7 أكتوبر سنة 1879 رسائل إلى سفراء بريطانيا العظمى المعتمدين لدى الدول التي يهتمها أمر الحماية الدبلوماسية والقنصلية بالمغرب وهذه الدول كلها أوربية ما عدى الدولتين الأمريكيتين الولايات المتحدة والبرازيل وقد أخبرهم مركز سكلزبوري في هذه الرسائل - التي أرفق بها نسخاً من رسالة السير ج. د. هاي إليه المؤرخة في 25 يبرابر مع ملاحظتها الثلاثة - أنه بالرغم من أن جل الطلبات التي تقدمت بها الحكومة المغربية ووفق عليها بالاجتماع خلال الاجتماعات التي جرت بطنجة بين ممثل الحكومة المغربية وممثلي الدول الأجنبية للنظر في مسألة الحماية التي يمنحها رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية للرعايا المغاربة فإنه لم يتوصل إلى أية تسوية نهائية لأن عدداً غير قليل من النقط قبول بمعارضة من طرف ممثلي فرنسا وإيطاليا والبرتوغال والبرازيل ونتيجة لهذه الحالة يقول مركز سكلزبوري - يرى سير ج. د. هاي أن استمرار المباحثات في طنجة لن يؤدي في الغالب إلى اتفاق حول المسائل التي لم يتم الفصل فيها وأنه إذا لم ترسل الحكومات المعنية إلى ممثليها بطنجة تعليمات ترضي الحكومة المغربية فإن أفضل حل مأمول يكمن في عرض المسألة على لجنة أو في اجتماع يعقده الممثلون في بلد غير المغرب حيث يمكن تمثيل الحكومة المغربية بمندوب أو مندوبين مفوضين لهذا الغرض

وذكر مركز سكلزبوري أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ترى في حالة اللجوء إلى هذا الاجراء أن مدريد هي خير مكان يصلح لهذا الاجتماع

(1) مركز سكلزبوري شيخ الساسة البريطانيين في نهاية القرن الماضي اسمه الحقيقي روبرت كاسكوين سسيل Rober Gascoyne Cecil ثالث شخص يلقب بهذا اللقب ، ولد سنة 1830 وعين سكرتيراً لشؤون الهند في حكومة ديربي (7 - 1868) وحكومة ديسرايلي (7 - 1878) وبدأ يظهر على مسرح السياسة الدولية كسياسي لامع ويقوم بأكبر الأدوار عند ما عين سنة 1877 مفوضاً بريطانيا في مؤتمر اسطمبول ، ثم عين وزيراً للخارجية ورافق ديسرايلي الى مؤتمر برلين سنة 1878 ولما مات ديسرايلي سنة 1891 انتخب رئيساً لحزب المحافظين ثم وزيراً اول سنة 1885 وهو المنصب الذي استقال منه سنة 1902

لقربها النسبي من المغرب ولاهتمام حكومة إسبانيا وشعبها بحالته ولأن الحكومة الاسبانية أظهرت فيما يخص مسألة الحماية القنصلية وجهة نظر ليبرالية معتدلة تبشر بالوصول إلى تسوية عادلة

وطلب من كل واحد منهم أن يتحقق من وجهة نظر الحكومة المعتمد لديها بشأن مسألة الحماية ويتأكد مما إذا كانت ستتنظر بعطف إلى الاقتراح القاضي بأحالة النقط التي لم يتم الوصول إلى اتفاق بشأنها من مطالب الحكومة المغربية على اجتماع يعقد بمدريد إذا دعت الحاجة إلى ذلك إذ بذلك فقط يمكن إبعاد المناقشات عن أولئك الذين أداروها حتى ذلك الوقت وإزالة العقبات التي يحتمل أن تكون نشأت عن مشاعر وآراء ذاتية !

كان اقتراح مدريد كمقر للاجتماع من طرف الحكومة البريطانية تدبيراً في غاية الحكمة ولا أقول لعبة في منتهى البراعة ، فإن بريطانيا لم تكن تخشى شيئاً خشيتها من اتفاق فرنسا واسبانيا في قضايا المغرب وشؤونهم لأن اتفاقهما - وهما جارتاه المباشرتان - يكفل لهما أن تحل مشاكله كلها كما تحبان بطريقة من الطرق التي تريان سلوكها كان من الممكن أن تقترح بريطانيا مدينة جبل طارق مكاناً للاجتماع فانها أقرب المدن الأوربية إلى المغرب ولها بحكومته وأهله علاقات وطيدة وصلات وثيقة وكان بإمكانها أن تقترح أيضاً لشبونة عاصمة البرتغال التي قد تكون أقرب إلى مدنه الساحلية من مدريد ، وفيها من الفنادق الفخمة وقاعات الاجتماع ووسائل الاتصال والنقل الحديثة ما يكفل للمجتمعين إقامة مريحة ويمكنهم من مخابرة حكوماتهم وتلقي تعليماتها في أقرب الآجال ولكنها اقترحت مدريد بالذات لا للأسباب الثلاثة وحدها المشار إليها في رسالة مركز سكرتوري ولكن أيضاً لأسباب أخرى ترضي الكبرياء الاسباني وتحقق الغرض البريطاني الذي كان يستهدف بالدرجة الأولى الحيلولة دون قيام تكتل فرنسي - اسباني أثناء الاجتماع للنظر في مسألة الحماية القنصلية

لقد كان الاقتراح في ظاهره بمثابة إطراء لاسبانيا وشهادة بأولوية ما لها من مصالح في المغرب على مصالح غيرها من الدول ، ودعم مكانتها ونفوذها

في الخارج بعد الذي أصابهما من جراء أحداثها الداخلية ، أما في عمقه فكان مبنياً على تحول لاحظته بريطانيا في سياسة إسبانيا الافريقية والمغربية على الخصوص . تلتقي فيه مصالح الدولتين وسياستهما حيال العديد من القضايا الدولية ، ومن بينها قضية المغرب ، فمن سنة 1878 إلى سنة 1881 تخلت اسبانيا عن سياسة التهديد باستعمال القوة وأضربت صفحاً عن كثير من المطالب التي كانت لا تفتأ تثيرها في كل اجتماع ، وغضت الطرف مؤقتاً عن قضية المصادرة التي اعترفت لها بها معاهدة صلح سنة 1860 بالمكان الذي سمته سانتاكروث دي ماربيكينيا من أرض المغرب وتنصل دوق تطوان وزير خارجيتها في شهر أكتوبر سنة 1879 من المؤامرة التي كان الشريف الوزاني يدبرها مع قائد موقع سبتة الاسباني للاطاحة بحكم السلطان مولاي الحسن فعزل عامل سبتة وسائر الموظفين المدنيين والعسكريين المشاركين في المؤامرة واتخذت تدابير مستعجلة لاحتباطها وأوهن كانوباس ديل كاستيو Canovas del Castillo وزير الدولة الجديد عزم جماعة مارقة من شيوخ قبائل قلعية ذهبوا إلى مالقة يطلبون من إسبانيا ان تمدّ حكمها على قبائلهم مُعرباً للسفير البريطاني ويست والسفير الفرنسي الأميرال جوريس عن رغبة دولته في المحافظة على الحالة الراهنة في المغرب لأنها أفضل حالة في نظره ، كل هذا فسح مجال الآمال للبريطانيين في تعاون أقوى مع اسبانيا ، واطلق لسان السيد محمد بركااش بالثناء على حسن سياسة سفير إسبانيا ديوسدادو الذي لم يكن يتصرف في الحقيقة إلا طبق التعليمات التي يتلقاها من حكومته

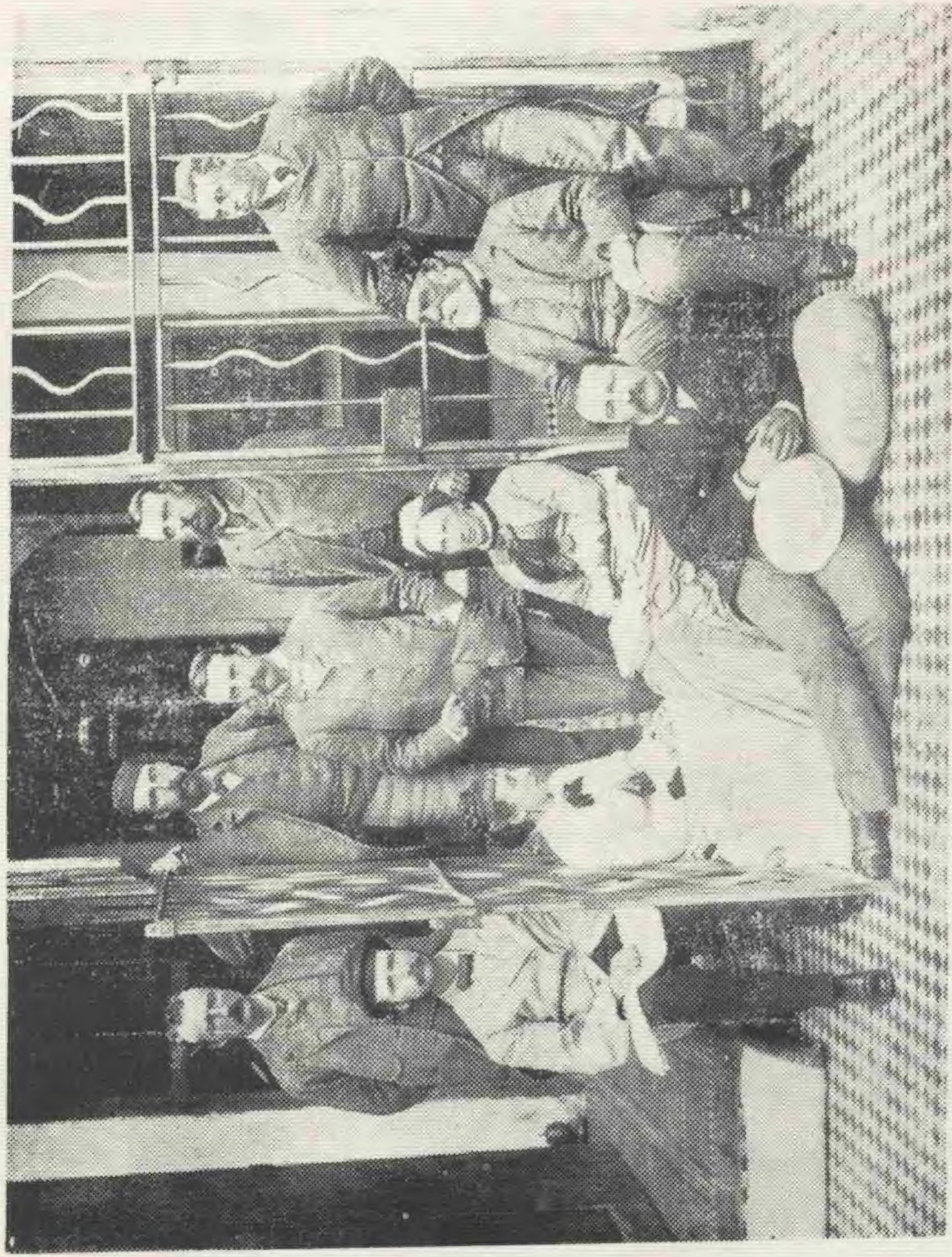
قابلت إسبانيا الاقتراح بالارتياح ، بل عبّر دوق تطوان وزير خارجيتها للمستتر ويست سفير بريطانيا العظمى خلال اجتماعهما بمديرية يوم 15 أكتوبر عن امتنان حكومته وكيف لا تمتن وهي تجد بجانبها دولة عظمى في وقت لم تكن ترغب أن ترى فيه قضية المغرب تطرح على بساط المناقشة الدولية دون أن تستفيد من الحالة أو دون أن تحول بين الدول الكبرى وبين الاستفادة منها وفي وقت كانت تحذر فيه كذلك من مطامح فرنسا في المغرب وافريقيا ومشاريعها المتمثلة على

الخصوص في انشاء خط حديدي يربط السواحل الجزائرية بقلب القارة الافريقية عبر الصحراء ومنذ ذلك الوقت التقت السياستان البريطانية والاسبانية وبدأتا تسيران في منهج واحد ، وصار ممثلو الدولتين في العواصم التي يهم حكوماتها امر المغرب يعملون في انسجام هاي وديوسندادو بطنجة يتشاوران والمركيز دي مولينس ولورد ليونز بباريس يتبادلان المعلومات ويراقبان سفارذ علي المسفيوي (1) وريز العدل المغربي خشية أن يكون موضوعها تقديم تنازلات جديدة لفرنسا على الحدود المغربية الجزائرية مقابل تأييدها للمغرب في مسألة الحماية ولما اوفدت إسبانيا رينالدي (2) إلى فاس ليطمئن السلطان على حسن نياتها قبل انعقاد المؤتمر عززت بريطانيا وفادته بايفاد وزيرها سير ج.د. هاي إليه في شهر ابريل 1880 ليؤكد له ما لم يكن في حاجة الى تأكيد من حسن نية دولته وشعرت الاندية السياسية بأوربا وأمريكا أن دول المغرب وإسبانيا وبريطانيا العظمى تعمل في انسجام كبير ووافق تام

ولما كانت الدول تتشاور وتتحرك ويبحث كل منها عن شبيهه يوحد معه الخطة وينسق السياسة خلال اجتماعات المؤتمر الذي ووفق مبدئيا على عقده كان أفراد الطائفة اليهودية يمعنون في غلوائهم ويضاعفون من تعسفاتهم واستفزازاتهم ويصطنعون من الاسباب ويخلقون من الاحداث ويشيرون من

(1) كان قصد السلطان مولاي الحسن من ايفاد وزير العدل في حكومته الفقيه السيد علي المسفيوي الى باريس هو ابلاغ تحيته الى رئيس الجمهورية الفرنسية وخطاب تأييد حكومة فرنسا للمغرب في قضية مصادرة سانتاكروث دي مار بيكينيا التي تنارل المغرب عنها لاسبانيا اثر هزيمته في حرب تطوان سنة 1860 فقد كانت الحملة في الصحانة والبرلمان الاسبانيين قوية يومئذ لاحتلالها والمغرب يماطل ويسوف ويتجاهل موقعها ثم فكر السلطان في ان يشتريها من اسبانيا رغم انها لم تحتلها واوفد لهذا الغرض وزيره المسفيوي الى باريس طالبا توسط الحكومة الفرنسية وتأييدها ومساعدتها وقد اجاب وزير الخارجية الفرنسية يوم 7 يبرابر 1880 سفير المغرب جوابا حسنا ووعدده بأنسه سيتدخل بصفة شبيهة بالرسمية لدى حكومة مدريد مقترحا عليها الدخول في مفاوضات مع المغرب لتسوية هذا المشكل

(2) A Rinaldy ولد بدمشق من اب ايطالي وام مالطية وعمل سفين طويلة بمفوضية اسبانيا بطنجة ، وكان له نفوذ وتأثير كبير لدى الموظفين المغاربة بسبب لباقته واثقانه للعربية .



السير جان هاي دريموند هاي وزير بريطانيا المفوض بالمغرب وبجانبه زوجته وبنته واعضاء السفارة
البريطانية الذين توجهوا معه الى فاس لمقابلة السلطان مولاي الحسن الأول في شهر ابريل 1880

الضججات ما يستدرون به عطفاً غير ضروري عليهم في قضايا كانوا في أغلبها ظالمين ولم ينالوا فيها من حكومة المغرب وشعبه الا جزاء وفاقاً ، كل ذلك ليحاولوا دون عقد المؤتمر أو ليضمنوا في حالة ما اذا اجتمع اتفاق الدول على عدم تجريدهم من الحماية الأجنبية التي منحت لهم بغير حق ابقاء لهم على كيان ممتاز متميز داخل المغرب تحت ضمانات دولية ، والذي يمعن النظر في الضججات المفتعلة التي أثارها صحف ذلك الوقت دفاعاً عن اليهود المغاربة بايعاز من اليهود الأغنياء وجمعياتهم بأوروبا وأمريكا ويتأمل في المراسلات التي كانت تغدو وتروح بين الدول الأجنبية وممثليها بطنجة يخيل إليه ان المؤتمر الذي سينعقد بمدير يد هو مؤتمر يجتمع للنظر في حماية جانب يهود المغرب وتحسين حالتهم وليس مؤتمراً يجتمع للنظر في مطالب أكثر من عادة تقدمت بها حكومته لازالة ظلم لحق به واماطة المعوقات والمثبطات عن طريق نهوضه وتقدمه ، وقد جاءت حادثة قتل اليهودي ابراهيم العلوف بفاس التي أشرنا اليها من قبل لتزيد من حدة الجدل في هذا الوقت بين أنصار بقاء الحماية وتوسيع نطاقها وبين الداعين الى اجتناب الغلو والشطط في منحها ضدأ على العهود والأوراق المتعلقة بها فالجمعيات اليهودية في اوربا وأمريكا وجدت في الحادثة حجة جديدة استندت اليها فيما كانت تكاتب به الدول الاربيسة والامريكية صباح مساء عن يهود المغرب وتطلبه من بسط الحماية الكاملة الشاملة عليهم ، وتضخم به ما في ملفاتها من أوراق وتقارير تتعلق بحالة المغرب وأحوال يهوده على الخصوص بل كانت تلك المنظمات والجمعيات اليهودية تنشيء لها فروعاً ونيابات بالمغرب تدعم من داخله بأعمال الاستفزاز التي تقابل بأعمال الانتقام حملتها الدعائية بالخارج ، وكان زعماء اليهودية الدولية كالبارون ادموند دي روتشيلد Baron Edmond de Rothschild يتجشمون مصاعب السفر إلى طنجة بين الحين والحين لتشجيع الطائفة اليهودية على الصمود في مواقفها المتعجرفة واعداد الخطط وتدبير المكاييد مع زعمائها مثل

ليفي كوهن (I) الذي كان ينسق من طنجة أنشطتها في جميع المغرب ويعتمد في القيام بأعماله الهدامة على محفلها الماسوني وهو آمن من كل متابعة لانه مستظل بمظلة الحماية البريطانية ، أما خصوم الحماية التعسفية فقد رأوا في حادث قتل اليهودي المذكور حجة استدلوها بها على سداد رأيهم وصواب نظرهم وسلامة ما استنتجوه من أن اعمال العنف التي يقوم بها المسلمون في بعض الأحيان ضد مواطنيهم اليهود ما هي إلا ردود فعل طبيعية ضد ما يقوم به هؤلاء من أعمال لا تتنافى مع واجبات المواطنة وحدها ولكن تتنافى مع القوانين والأعراف والأخلاق ايضاً لهذا لا يجب المبالغة في منح الحماية القنصلية إلى طبقة من الأمة تستعلي بها على أخرى وتحدث اضطراباً وتناقضاً في مفهوم بعض أحكام الاسلام ، ولا سيما حكم الذمة الذي كان ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع اليهودي في المغرب

ونضرب فيه! يلي مثلاً واحداً عن عجرة اليهود وتعنتهم وتنكرهم لقومتهم المغربية خلال الشهور التي سبقت عقد مؤتمر مدريد لا نريد بضربه إثارة حقد عليهم ، ولا تدفعنا شهوة لاستنقاصهم والزرارية بهم والتشنيع عليهم ، وانما نسجل بضربه - أمانةً للتاريخ - موقفهم من مسألة كان شعب المغرب وحكومته يريانها راهنة لمستقبله مقررةً لمصيره ففي يوم 28 مارس سنة 1880 عاد إلى طنجة مندوب ايطاليا المعتمد بالمغرب السنيور سكوقاستو الذي رقيته حكومته الى رتبة وزير مفوض على ظهر المدرعة الايطالية ماريا پيا Ma Pia التي كان يخفرها المركب پرينسيبي اماديو Principe Amadio الرافع لبيرق الأميرال مارتيني Martini وما كادت المدرعة تقترب من الميناء حتى خرج جميع يهودها ذكوراً واناثاً كباراً وصغاراً ومن مختلف الطبقات

(I) ليفي كوهن يهودي مغربي ولد بتطوان سنة 1844 ودرس بانجلترا فاكسب حمايتها ، وأخذ يرأس منذ سنة 1877 اليهودي الانجليزي الشهير السير مونطيفيور ، وفي سنة 1880 صار وكيلاً للجمعيات اليهودية الأجنبية في المغرب كتب مقالات كثيرة عن يهود المغرب في الصحف الاوربية ولا سيما في جريدة التيمس اللندنية وكان يشرف على المحفل الماسوني الذي أسسه اليهود بطنجة كما سعى في انشاء منظمات سياسية يهودية تعمل في الخفاء وفي العلن متسترة بستار الأعمال الاحسانية والتعليمية .

من دورهم كأنما نشروا من قبور واصطفوا على جانبي الطريق الذي سيمر منه موكب' الديبلوماسي الايطالي من المرسى الى المفوضية ولما نزل إلى البر' تقدم اعيانهم للسلام عليه وتهنئته بسلامة القدوم اما جمهورهم المحتشد على حافتي الطريق فقد كان يرقص عند مرور موكبه في هysterية عجيبة ويطنل ويرفع الصوت هاتفاً بحياته وحياة دولته اعترافاً بجميلها على ما عمله بتوجيهات منه لصالحهم وتسعى له من المحافظة على حماية المحتمين منهم بالأجانب ومنح الحماية لمن لم تمنح له بعد' منهم

فهل هناك من استفزاز لشعور المغاربة المسلمين مثل هذا الاستفزاز الذي لا يقوم اليوم بعشر معشاره يهود نيويورك عند وصول سفير اسرائيل إليها ؟ ام هناك تحدي لحكومة المغرب مثل هذا التحدي الذي ان كان له مدلول فهو التنكر للمواطنة المغربية والرغبة في الاستعلاء على الناس والخطوة بجميع الحقوق دون أداء أي واجب ؟ لقد كان اخلق باليهود وأجدر بهم - والحالة هذه - أن يغادروا المغرب للاستقرار بالأقطار التي تطوعت حكوماتها لحماية جانبهم واخذت تقوم بالمظاهرات البحرية تهديداً للحكومة التي ترفض عجرتهم وتأبى رعونتهم ولو فعلوا ذلك لأراحوا واستراحوا

وحدث في هذه الشهور التي كانت اليهودية العالمية تثير فيها ضجيجاً وصخباً في الصحافة العالمية للابقاء على الحماية القنصلية بالمغرب - أن ثارت في الصحافة الاسبانية ضجة ضد تدبير عادل اتخذه وزير اسبانيا المفوض في طنجة ديوسدادو تنسيقاً لسياسته مع سياسة نظيره البريطاني سير ج. د. هاي وارجاعاً للأمور التي لا ترضي حكومة المغرب الى نصابها الذي لا يقنع الشرهين من تجار الحماية الاسبان ، فقد أصدر ديوسدادو توجيهها إلى قناصل اسبانيا المقيمين في الموانئ المغربية بسحب حماية دولته عن كل مغربي منحت له بغير مبرر معقول ، والمبرر المعقول كان في نظر حكومة المغرب هو العمل الحقيقي في المفوضيات والقنصليات أو مع المؤسسات التجارية الحقيقية في حدود الأعداد المعترف بها في المعاهدات والاتفاقيات ، اما المبرر غير

المعقول الذي لم تكن ترضى عنه الحكومة المغربية ولا تقره فهو أن يبيع القنصل أو التاجر شهادة الحماية مدعياً أن المحمي استحقها بسبب الخدمة التي أداها لدولته دون تبين حقيقة هذه الخدمة المؤداة ! ولما كان هذا التدبير الذي اتخذه وزير اسبانيا المفوض سيؤدي حتماً إلى تجريد عدد من اليهود المغاربة من الحماية التي نالوها تعسفاً ويحرمهم من امتيازات جائزة ويسويهم بمواطنيهم المسلمين في أداء الضرائب والقيام بالخدمات الوطنية فان اليهودية العالمية أثارت في صحافة اسبانيا ضجة خاصة ضد توجيهات المفوض الاسباني وحركت ضده رجال الأعمال ومديري المؤسسات الصناعية والتجارية والبحرية بمدينة مألقة وقادس على الخصوص اللتين كانت حركة التصدير والتوريد بين المغرب واسبانيا يتم جلّها عن طريق ميناءيهما ، وقد امتازت في الحملة عليه صحف محلية ذات عدد محصور من القراء مثل يومية قادس *Diario de Cadis* والسياسة *La Politica* وأخرى وطنية واسعة الانتشار كثيرة القراء مثل العصر *La epoca* والمحايد *El Imparcial* ولم تكتف اليهودية العالمية بالميدان الصحفي بل عمدت إلى طرح القضية على بساط المناقشة في البرلمان ، حيث استجوب عنها وزير الدولة كانوباس ديل كاستيو عدة مرات من طرف نائب متعجرف يدعى كاربخال *Carvajal* ومع ان وزير الدولة الاسباني دافع في كل استجواب عن حقوق اسبانيا في المغرب وانكر ان يكون له علم برسالة دورية وجهها وزيرها بطنجة إلى قناصلها في الموانئ توصي بتجريد المحتمين بدولته من الحماية فانه لم يسعه خلال استجوابه يوم 13 يبرابر 1880 بالبرلمان إلا ان يصرح بهذه العبارات ذات الدلالات العميقة البعيدة

«ويعتقد السيد كاربخال والذين يشاطرونه الرأي بدافع الغيرة الوطنية أن عدداً من رعايا سلطان المغرب لا يطلبون الحماية إلا بسبب ما يحملون لاسبانيا في قلوبهم من حب واعجاب وتقدير واذا كان هذا صحيحاً – رغم ان السياسة الحق لا تعنيها هذه المسائل العاطفية – فمن المسلم به ان حـق الحماية سيقع احترامه ولن يتخلّى عن ممارسته ، ولكن بالنظر إلى أنه يكمن

وراء اكتساب الحماية رغبة قوية في عدم أداء أي نوع من أنواع الضرائب ، سواء كانت الضريبة ذاتية أو عقارية ، فمن الواجب أن يُنظر بعين الحذر والريبة إلى صدق هذه العواطف التي تحدد اليهود والعرب (المغاربة) الى طلب الحماية من الدول الأجنبية ، وإذا ما استمرَّ حق الحماية ينتشر ويتسع كما حدث له في هذه السنتين الأخيرة فإن سلطان المغرب سيفتح عينيه في صباح يوم جميل فلا يرى له من الرعاية احداً !

والذي زاد الأمور تعقيداً في هذه الشهور بالاضافة إلى ما تقدم هو القرار الذي اتخذه السلطان مولاي الحسن الخاص برفض شهادات التجنيس التي تمنحها دول أجنبية إلى رعايا مغاربة يُقيمون بعض الوقت فوق أرضها ريثما يحصلون عليها ثم يرجعون بها إلى وطنهم الأصلي مدعين انهم اجانب لا تطبق عليهم أحكامه ، ولا يؤدون لخزينته أية ضريبة ، ولا يقومون بالخدمات التي يقوم بها ابناؤه الذين قد يكون من بينهم إخوان لهم أشقاء ولدوا مثلهم فوق أرضه وكان اتخاذ هذا القرار بناء على نصيحة تقدم بها إلى السلطان وحكومته السير جون دريوند هاي الذي تطوع فأجرى مع بعض الدبلوماسيين البريطانيين المعتمدين لدى دول أوربية اتصالات في موضوع التجنيس لفائدة المغرب كما تطوع بتفسير معنى التجنيس للوزراء والموظفين المغاربة الذين لم يكونوا يفهمونه ، بل وذهب إلى أبعد من ذلك فحرر بيده مشروع ظهير بمثابة قانون يصدره السلطان بالغاء التجنيس وعدم اعتبار شهاداته التي يحملها رعاياه عند ما يعودون إلى المغرب من الأقطار الأجنبية ، فلما اتخذ السلطان قراره وأبلغه مندوبه في الشؤون الخارجية السيد محمد برغاش الى ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين بالمغرب برسالة دورية مؤرخة في 26 صفر عام 1297 هـ (8 يراير سنة 1880م) غضبت جماعة منهم مثل ممثلي فرنسا وإيطاليا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وقاموا ضده وقعدوا وشرعوا يهولون الأمر فيما يكتبون به الى حكوماتهم ويُحرشونها على المغرب ويثيرونها ضد مقررات حكومته منبهينها الى إشارة السيد محمد برغاش الخاصة بقانون التجنيس الذي صدر في تركيا وقبلت به الدول ولم يكتف وزير فرنسا المفوض دوڤيرنويي بأن يدعي في رسالة وجهها يوم 19 يراير إلى وزير خارجيتها السيد

دوفريسيني (I) ان السلطان تجاوز بهذا القرار حدود سلطاته ، بل سلك مسلكاً لا يليق خلال حفلة الاستقبال التي أقامها السيد محمد برّكاش تكريماً للكمندان باللودو لباريير Palu de la Barrière وضباط البحرية الحربية الفرنسية عند ما صرح بحضرتهم وأمام الملأ في لهجة لا تخلو من تهديد ان قرار السلطان فاجأه وأحزنه وأنه يعد الحكومة المغربية مسؤولة عن جميع العواقب والتبعات الناشئة عما قد يُصيب أي متجنس مغربي بالجنسية الفرنسية في نفسه أو مائه قبل أن يصل ردُّ حكومته على مذكرة الحكومة المغربية

وكان موقف الممثل البرتوگالی مبنياً على شيء من المنطق ، وهو ان نظام التجنيس عندهم يخضع لقانون ينصُ على حق المتجنسين بجنسية البرتوگال في طلب حماية سفرائها وقناصلها حيثما وجدوا بالخارج والبرتوگال لا تجهل ان السلطنة العثمانية أصدرت قانوناً يحرم على أي تركي ان يتجنس بجنسية دولة أجنبية إلا أن يكون ذلك بموافقة السلطان ، وأن هذا القانون بلغ الى حكومات الدول الأجنبية وقبِلت به أما حكومة المغرب فلم تصدر قانوناً ولم تبلغ الى الحكومات الأجنبية أي نص تشريعي يتعلق بالتجنس وكل ما ابلغته إياها لا يعدو مجرد كلام واعراب عن رغبات ، ولهذا فان البرتوگال لا تستطيع ان تتخلى عن متجنسيها ما لم يصدر السلطان قانوناً وتبلغه حكومته اليها لتوافق عليه او تراعيه خلال نظرها في طلبات التجنيس التي يتقدم بها اليها رعايا مغاربة يقيمون بالبرتوگال

وكان موقف الولايات المتحدة شبيهاً بموقف البرتوگال ففي رسالة مؤرخة في 29 ربيع الثاني عام 1297 (11 مارس سنة 1880 م) اخبر ممثلها بطنجة فيليكس ماتيوس السيد محمد برّكاش بوصول رسالته الدورية المؤرخة في 26 صفر اليه وانه سيرسلها إلى دولته ، ولكنه نبّهه الى أن الدورية لا تبطل مفعول المعاهدات المبرمة بين الدول ، وذكره بفصول معاهدة مكناس المبرمة بين المغرب والولايات المتحدة يوم 3 جمادى الآخرة 1252 (16 شتنبر سنة 1836 م) وفصول الاتفاقية المبرمة بين المغرب واسبانيا يوم 17 جمادى الاولى

عام 1278 هـ (20 نونبر سنة 1861 م) متحفظاً من كل ضرر كبير او صغير يلحق بالرعايا والمتجنسين الامريكيين المستوطنين بأرض المغرب وبخصوص الفقرة المتعلقة بالقانون التركي الواردة في دورية بركاش فقد ردّ عليها فيليكس ماتيوس بهذه العبارة التي تجرح ولكنها لا تخلو من حقيقة وهي قوله (I)

«أما اشارتك إلى رعية تركيا فأنني اصارحك لما بيني وبينك من المودة أنه لا يخفى عليك ان عند الترك برلمانا يسمى بالعربية الديوان تعرض عليه جميع شكايات الرعية عند ما يجتمع ويأخذ كل واحد حقه ، كما تستوى عندهم شهادة المسلم واليهودي والنصراني لا فرق بينها والمغرب لا ديوان له ولا برلمان عنده وقد كنت كتبت لنا مرة بأن محاكمكم لا تقبل إلا شهادة المسلم ، فلو أن الحق الذي عند الترك يوجد مثيله عند المغاربة لم يتشوف احد الى الحماية ولا قبلها

أما إيطاليا التي كانت تعاني أكثر من غيرها عقدة التأخر في ميدان التسلط الاستعماري فليس موقفها من قضية القرار السلطاني القاضي بالغاء التجنيس بالموقف الذي يحتاج الى شرح او حاشية او تعليق

وعلى الجملة فان شعور السلطان بالخطر الذي تتعرض له سلطته وسلطة ولايته بسبب الحماية وسعيه باتفاق مع بريطانيا العظمى لصيانة حقوقه ومصالح مملكته اثار ثائرة عدد من الدول الأوربية والامريكية التي كانت تنظر أن ينهار المغرب شيئاً فشيئاً وتضعف قواه ويعجز عن الحركة فتستولي عليه أو تقامر به فشرعت منذ بداية سنة 1880 تقوم بتظاهرات بحرية أمام شواطئه فرنسا ترسل سفينتها الحربية لا كورون La Courone وايطاليا ترسل مدرعتها ماريا ليا مخفورة بالمركب پرينسيبي أماديو وحتى الولايات المتحدة الامريكية لم تتخلف عن موكب المتظاهرين فأرسلت فرقاطة

(I) كتب ماتيوس رسالته بلغة عربية عامية تكاد لا تفهم وقد فصحنها مراعين الدقة في اداء المعنى الذي يريده الدبلوماسي الامريكي وحافظنا جهد الامكان على اللفاظ.

ويمكن للمقاريء ان يقارن النص العامي مع النص الفصيح بمراجعة المجموعة الرابعة من الوثائق .

من اسطولها الى ساحله ، وكانت هذه الدول غير مدفوعة إلى هذا التظاهر
البحري بدافع الحق والواجب ، وانما كانت تتحرك بدوافع استعمارية أو
نصرانية أو يهودية ، أو بها جميعا

في هذا الجو المفعم بالمهاترات والمغالطات ، المشحون بالمؤامرات
والتهديدات ، لم يسمع إسبانيا أن تنظر في الاقتراح البريطاني فوراً وتسعى في
تنفيذه بجد رغم استحسانها له وفرحها به وامتنانها لالتفاتة الحكومة الانجليزية
التي رأت أن عاصمتها مدريد هي خير مكان صالح للاجتماع ، فلم تبدأ فسي
التحرك الا يوم 10 يبرابر سنة 1880 أي بعد ما تلقت الحكومة البريطانية أجوبة
معظم الدول التي كاتبته في موضوع المؤتمر بالموافقة والقبول ، فبعد ما
جسّت إسبانيا في ذلك الشهر نبض تلك الدول بدورها وتأكدت من حسن
استعدادها عادت فاقترحت عليها في الشهر التالي - تمشيّاً مع المخطط الذي
وضعه السير ج.د. هاي وتبنّته حكومته - أن يكون ممثلوها في المؤتمر غير
ممثلها لدى الحكومة المغربية ، هاؤلاء الذين قد تكون لهم مشاعر وآراء ذاتية
هي منشأ الصعاب التي حالت دون نجاح اجتماعات طنجة ، وهذا التعبير
الديبلوماسي المذهب يعني إقصاء ممثلي الدول الاجنبية المعتمدين بالمغرب
عن ساحة المؤتمر بمدريد لأن معظمهم متّهم بالخيانة والتدليس وكنتم
الحقيقة عن دولته ، والتصرف طبق ما تمليه عليه مصلحته الخاصة في قضية
الحماية التي أصبحت مورداً لا ينضب للكسب ومنبعاً لا يفيض للثراء ، ولما
اجابت الدول بالقبول عن هذا الاقتراح الثاني وجهت الحكومة الاسبانية يوم
10 ابريل الدعوة الى كل من المغرب والبرتغال وفرنسا وانجلترا وبلجيكا
وهولاندة والدنمارك ومملكة السويد والفرويج المتحدة وألمانيا وايطاليا
وروسيا والولايات المتحدة الامريكية والبرازيل لحضور المؤتمر الذي تبدأ
اشغاله يوم 15 من شهر مايو التالي

وقد ضايق هذا التاريخ الذي حدد لافتتاح أولى جلسات المؤتمر بعض
الدول كانت تؤمل ألا يجتمع إلا في أواخر فصل الخريف حتى تحزم أمرها وتقيم
اتفاقها مع دول أخرى تتشابه وجهات نظرها في موضوع الحماية القنصلية

فتدخل واياها قاعة المؤتمر بخطة موحدة وتقف واياها في صف واحد خلال المذاكرات والمناقشات

فرنسا تبحث عن حلفاء

ومن البديهي أن تكون فرنسا أول دولة من المجموعة تبحث لنفسها عن حلفاء لأنها يعنيها من أمر الحماية القنصلية بل من أمر المغرب كله مثل ما يعني إسبانيا وانكلترا بل وأكثر مما يعنيهما في نظرها أليست حدودها الجزائرية تساير حدوده مئات الكيلومترات ؟ أليس حلمها اللذيذ المتمثل في ربط موانئها الوهرانية بحوضي النجير والسِّنْكَال بواسطة سكة حديد يقتضي اقتطاع اقاليمه الواقعة على وادي الساورة وما يقع من الأراضي شرقيته بتيديكلت وتوات ؟ أليست مشاكل عربها بحدودها الغربية مع عرب حدوده الشرقية تفوق مئات المرات مشاكل مستوطني الدول الأخرى مع ولاته وحكومته ؟ ثم اليس قادة قواتها العسكرية ودهاقنة سياستها العربية في الجزائر يضعون الخطط ويعدون البرامج لاحتلاله واستعمارهم على انفراد او بالاتفاق مع اسبانيا في الوقت المناسب بعد ترضيتها بالتنازل لها عن اجزاء صغيرة تجاور ما تحتله من مدنه وجزره بالشمال وما اعترف لها بحق احتلاله بالجنوب ؟ اذن فلتقف، موقفا متشدداً في مؤتمر مدريد ولتتحل دون الموافقة على اي وضع يوقفها مع سائر الدول في قضايا المغرب على قدم المساواة ولتعرقل كل إصلاح يسهر على السلطان الامساك بناصية الحالة في مملكته ويزيل شتى الأشواك والأحجار المانعة من نهوض شعبه ورقيه وتقدمه ، وللاستعانة على إصابة هذا الهدف وبلوغ هذا المرام لا بد من الاستظهار بأكثر ما يمكن من الأنصار والأشياء

والحقيقة أن أغلبية الدول كانت تميل إلى ترضية المغرب بالقدر الضروري اللازم لاستقراره ونمو التبادل التجاري معه وانه لم يكن ليساير فرنسا في غلوائها إلا مملكة ايطاليا وامبراطورية ألمانيا أما الأولى فلأنها كانت تعاني عقدة التخلف في الميدان الاستعماري كما أسلفنا فكانت تعمل على إثبات وجودها واسماع صوتها كلما اثرت قضية من القضايا المتعلقة

بالبلدان المستعمرة أو المرشحة لأن تصبح مستعمرة وكانت بعد ما صفنا لفرنسا أمر الجزائر وصفا أو كاد لها ولبريطانيا أمر تونس ومصر تتطلع أنظارها إلى ليبيا والمغرب في شمال افريقيا وإلى الحبشة وما جاورها من البلدان في شرقها والوثائق الدبلوماسية الراجعة إلى هذا العصر تشير إلى مشاريع أعدت لاستقرار إيطاليا بمناطق المغرب الصحراوية الواقعة على المحيط الأطلسي فقيام تحالف فرنسي إيطالي في قضية المغرب سيجعل فرنسا تفكر يوما من الأيام في إجراء مقايضة معها أو تقديم مكافأة لها على ما قدمته لها من الدعم والاسناد وذلك ما حصل بالفعل في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عند ما أمضيت الاتفاقيات السرية التي تنازلت فرنسا بمقتضاها لإيطاليا عما لها من حقوق في ليبيا مقابل تنازل إيطاليا لفرنسا عما لها من حقوق في المغرب

وأما ألمانيا التي كان من المنتظر أن تقف موقفاً يختلف عن موقف فرنسا نظراً لعداوتها التقليدية ولأنها كانت يومئذ قوة استعمارية ناشئة ومنافسة فإنها انقلبت بين عشية وضحاها وقررت اتخاذ موقف يختلف كل الاختلاف مع الموقف المعتدل لنائبها أثناء محادثات طنجة ، وقد اتخذ هذا القرار بناء على توصية شيخ السياسة وإمام الدهاء والكياسة ، مستشارها بيسمارك الذي ارتأى أن يترك فرنسا تستسيغ هذه اللقمة بعد الذي لقيته على يد دولته من معرّة الهزيمة وفقد إقليمي الألزاس واللورين الغنيين ، وإذا كانت فرنسا فاتحت إيطاليا في شهر إبريل 1880 لتوحيد الخطة أثناء مؤتمر مدريد فإن ألمانيا هي التي فاتحت فرنسا في نفس الشهر في المسألة نفسها ففي يوم 23 إبريل كتب الكونت دوسان قاليي Le Conte de Saint - Vallier سفير فرنسا ببرلين إلى السيد دو فريسنيني وزير الخارجية بباريس رسالة أخبره فيها أن الأمير دي هوهينلو Le Prince de Hohenlohe وزير خارجية ألمانيا قال له أنه مكلف بصفة خاصة أن يصرح بأن ألمانيا لما لم تكن لها مصالح مهمة بالمغرب فقد قررت أن يكون موقف ممثلها في مؤتمر مدريد مطابقاً لموقف نظيره الفرنسي وإن تعليمات بذلك قد وجهت إلى الكونت دي سولس Le Conte de Solms سفيرها بمدريد ، فرد عليه وزير الخارجية برسالة مؤرخة في 29 إبريل بسلّغه

فيها ان الحكومة الفرنسية قابلت بمنتهى الارتياح هذه البادرة الطيبة من حكومة برلين ورجا منه أن يبيّن لها المغانم التي سيؤوبون جميعا بها من جراء العون الذي وعدت الحكومة الامبراطورية بتقديمه الى فرنسا وهي تدافع عن مصالحهم الخاصة خلال المناقشات والمفاوضات مرفقاً رسالته بمذكرة تلخص فيها فرنسا موقفها من الحماية القنصلية والسياسة التي ستنهجها عند ما يجتمع المؤتمر

والذي يطلع على الوثائق السرية لكل من المانيا وفرنسا في هذا العهد يرى ان هذه الخطة الالمانية ما هي الا جزء صغير من سياسة واسعة قررر بيسمارك سلوكها ترضية لفرنسا ومسحاً لدموعها ولكن على حساب البلاد الافريقية المسكينة ومنها المملكة المغربية

الدول تعين ممثليها في المؤتمر

وقد أجاب معظم الدول عن دعوة الحكومة الاسبانية بالقبول بعد أشهر من إجابته عن مذكرة الحكومة الانجليزية بالقبول ايضاً وعينت الدول سفراءها او وزراءها المفوضين بمدير ليمثلوها في المؤتمر وعزز بعضها هؤلاء الممثلين بخبراء في الشؤون المغربية ارسلوا الى مدريد لهذا الغرض ومعهم ملفات كاملة تتعلق بكل ما راج في موضوع الحماية القنصلية

الوفد المغربي

أما الوفد المغربي الذي سيواجه في المؤتمر كما هو مفروض كل الوفود والذي كانت خطورة الموضوع تقتضي ان يتألف من خيرة رجال المغرب في ذلك الوقت علما وسياسة وتجربة ووجاهة فقد استمرت المراسلات بشأنه تدور بين دار النبية بطنجة والحكومة بفاس إلى اللحظات الأخيرة فمن جهة اولى كان السيد محمد بركاش يقضي فترة نقاهة من مرض قوي يصعب عليه السفر فيها إلى مدريد ومن جهة ثانية لم يكن لديه من المال ما يواجه به نفقات السفر الى اسبانيا والمقام بعاصمتها هو والوفد الذي سيسافر معه ان لم تكن مندوحة من

سفره ، فالراتب الذي يقبضه شهريا ضئيل لا يكفيه حتى للانفاق على نفسه في طنجة فضلا عن الانفاق على أسرته بالرباط ، والاعانات التي كان السلطان ينفقه بها بين الحين والآخر انقطعت عنه ، ثم انه انفق في الماضي من ماله الخاص على قضايا حكومية فلم يُردَّ عليه ما انفقه، فأننى له الألف ريال ! التي قدرها للانفاق فيما هو ضروري على سفر الوفد ومقامه وكسوته ؟ وهو فوق هذا وذاك فهم مما اقترحته بريطانيا ان ممثلي الدول بمؤتمر مدريد يكونون من غير ممثليها في طنجة وهو منهم ، وهذا سوء فهم منه عفا الله عنه ، لأنه ليس ممثلاً لدولة أجنبية ببلده ، وانما هو نائب السلطان والواسطة بينه وبين الممثلين الأجانب ، ولقبه الرسمي عند حكومته النائب وعندهم وزير الشؤون الخارجية وليس القنصل ولا السفير ، وقد كتب الى السلطان عديداً من الرسائل اطلعنا على بعضها وفهمنا فحوى بعضها الآخر من الاشارة اليه في رسائل اخرى يقترح فيها عليه لما تقدم من الاسباب تعيين غيره لرئاسة الوفد المغربي في المؤتمر ومدافعة مَنْ يريد من الممثلين الأجانب المعتمدين بطنجة حضوره فيه ، وقد ردَّ السلطان على رسائله ، فخيره اولاً في الحضور وعدمه وهو في أثناء ذلك يستشير مَنْ يثق بدينهم وعقلهم وسياستهم من كبار موظفي المملكة وأعيانها فيمَنْ يصلح ان يذهب الى مدريد على رأس الوفد لحضور المؤتمر والدفاع عن حق المغرب فيه والردُّ على الاتهامات التي لا شكَّ ان بعض حاضريه سيوجهونها إلى حكومته وشعبه وقد عثرنا على جواب واحد من هؤلاء الكبار الذين استشارهم السلطان ، وهو الحاج محمد بن المدني بنيس أمين الأمناء باصطلاح الامس او وزير المالية باصطلاح اليوم ، وفي هذا الجواب اشار الأمين بنيس على السلطان بتوجيه السيد محمد بركاش مبيناً ما يتحلى به من مزايا الصدق والأمانة والدين المتين والتمرس بأخلاق القوم والمعرفة القوية بسياستهم ، ولا شك أن اجوبة بقية المستشارين لم تكن تبعد عن هذا الجواب ، لأنه لم تكن هناك شخصية مقتدرة في المملكة غيره تعرف ما راج في قضية الحماية القنصلية بتفصيل حتى ذلك الوقت ، فوافق ذلك ما يعتقده السلطان ورجال بلاطه ، وأمر بركاش بالتوجه إلى مدريد لأن غيره لا يسدُّ مسده ، وكان بركاش في الحقيقة هو الذي عاد في النهاية فاقترح على السلطان ان يرسله شعوراً

منه بالمسؤولية لما رأى الوقت يمر دون أن يُعيَّنَ الوفد ولا أن تُسلَّم لرئيسه رسائل التفويض وخشي أن يجتمع المؤتمر دون حضور ممثل المغرب

ولم نعثر حتى الآن على وثيقة رسمية - مغربية أو اجنبية - تعرفنا بأسماء أعضاء الوفد المغربي والدور الذي عهد إلى كل واحد منهم أن يقوم به في المؤتمر ، وحتى الصورة الفتوكرافية الوحيدة التي اطلعنا عليها للمؤتمر مجتمعاً لا يظهر فيها من المغاربة إلا برّكاش وحده ، ولكن نستفيد من رسالة مؤرخة في 18 جمادى الأولى عام 1297 هـ (الأربعاء 28 ابريل سنة 1880 م) اجاب بها السلطان عن واحدة من رسائل برّكاش اليه أنه عيّن خديمه الحاج عبد الكريم بريشة لمرافقته الى مدريد لما قام به من الأوصاف الموجبة لذلك ، كما اذن له في استصحاب ولده الحاج مُحمد معه ليأخذ بيده وهو لا يزال في طور نقاهته ، ونستفيد ايضاً من اشارات واردة في بعض الكتب أو في مقالات صحفية ان السيد المكي البطاوري (1) صهر النائب برّكاش الذي عيّن في تلك السنة كاتباً بدار النيابة بطنجة رافق الوفد إلى المؤتمر ، والرسائل التي كان برّكاش يبعث بها من مدريد الى السلطان مكتوبة بخطه كما اكد لي ذلك الحاج احمد برّكاش وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية السابق ، وقام المهندس الشهير السيد الزبير سكيرج الذي أتم دراسته في انكلترا (2) بدور المترجم للوفد ، وما أحسب أن الوفد كان يضم أشخاصاً آخرين غيرهم

(1) محمد المكي البطاوري عالم شهير من علماء الرباط ، وأصله من مدينة شرشال بالمغرب الأوسط هاجرت منها أسرته الى المغرب الأقصى فاستقرت بالرباط ، ولد في شهر ربيع الاول من عام 1274 هـ وتلقى العلم عن جماعة من كبار علماء وقته كعمه محمد التهامي البطاوري ، وابراهيم التادلي ، ومحمد الهاشمي الزياني وغيرهم ، وبدأ حياته الادارية عام 1297 عند ما عين سكرتيراً بدار النيابة بطنجة ، وبهذه الصفة رافق النائب برّكاش الى مدريد لحضور المؤتمر ، كما رافقه عام 1301 الى اسبانيا وفرنسا وانجلترا واستفاد في هذين السفرين علوما جمة واطلع على النهضة الاوربية فأفاده ذلك كثيراً ، وتقلد بعد ذلك وظائف مخزنية كثيرة آخرها قضاء الرباط الذي تولاه عام 1323

وكان شاعراً مجيداً وكاتباً متقناً ، وله مؤلفات تزيد على الستين

توفي يوم الاربعاء 2 محرم 1335 هـ (25 مارس 1936 م) ودفن بضريح مولاي المكي بالرباط

افتتاح المؤتمر

عقد المؤتمر اجتماعاً تمهيدياً بقصر رئاسة الحكومة بمدريد يوم السبت 16 ماي كما كان مقرراً بحضور ممثلي جميع الدول التي قبلت حضوره (1) لكن هؤلاء الممثلين لم يستظهر منهم بوثائق التفويض إلا ممثلو المغرب وإنجلترا وإسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولاندة والبرتغال بينما كان سائرهم ينتظر وصولها من يوم لآخر إلا ممثل البرازيل الذي صرح انه لم يتلق بعد من حكومته ردّها على الاستدعاء الذي وجّهته اليها الحكومة الإسبانية ، أما روسيا فقد كان ممثلها اخبر من قبل ان حكومته لا تتوفر لديها الا معلومات قليلة عن مشكلة الحماية القنصلية بسبب عدم وجود تمثيل دبلوماسي لها في المغرب وعند ما تلقت الدعوة لحضور المؤتمر لم يكن بينها وبين تاريخ افتتاحه إلا وقت قصير لا يسمح لها بأن تدرس المشكلة دراسة عميقة ، ولذا فهي في الوقت الذي تعبر فيه عن امتنانها للدعوة التي تلقتها ترجو من الحكومة الإسبانية ان تحيطها علماً بقرارات المؤتمر لتدرسها وتبلغها رايها فيها

-
- (1) عن فرنسا الفيس اميرال جوريس Le Vice - Amiral Jourés
وعن ألمانيا الكونت ابرهارت دي سولمس - سونيوالد Le Conte Ebenhart de Solms - Sonnewald
وعن أوستريا (النمسا) الكونت ايمانويل لودلف Le Conte Emmanuel Ludolf
وعن بلجيكا السيد ادوارد انسباش Édouard Anspach
وعن إسبانيا السنيور كانوباس ديل كاستيو Canovas del Castillo
وعن الولايات المتحدة الأمريكية الجنرال لوسيوس فيرشيلد Général Lucius Fairchild
وعن بريطانيا العظمى والدنمارك السيد ليونيل ساكفيل ويست Lionel Sackville West
وعن إيطاليا الكونت جوزيف كريبي Le Conte Joseph Grepì
وعن المغرب السيد محمد بركاش
وعن هولاندة الجونخير موريس دي هيلدوير Le Jonkheer Maurice de Heldewier
وعن البرتغال الكونت دي كاسال ريبيرو Le Conte de Casal Ribeiro
وعن السويد والنرويج السيد هنري اكرمان Mer Henri Akerman

وكل هؤلاء الممثلين كانوا سفراء لدولهم في مدريد الا ممثل إسبانيا السيد ديل كاستيو الذي هو رئيس مجلسها الوزاري ، وممثل المغرب السيد محمد بركاش الذي هو وزير شؤونه الخارجية .

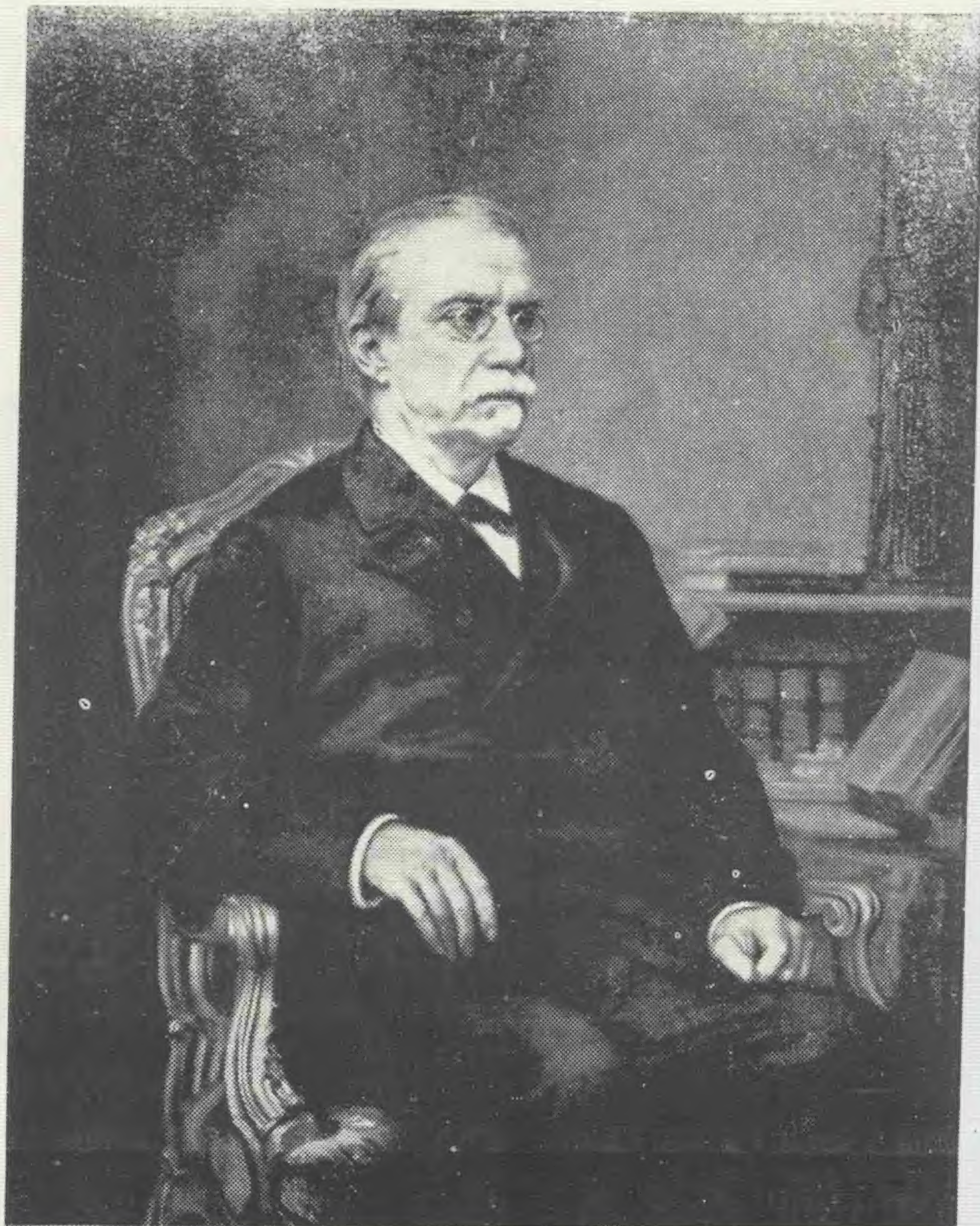
وقد اتفق الحاضرون على ان يؤجل الاجتماع إلى يوم الأربعاء 19 ماي (9 جمادى الثانية عام 1297 هـ) الذي يظن ان تكون وثائق التفويض قد وصلت فيه إلى مَنْ لم تكن وصلتته من الممثلين ، كما اتفق - اجتناباً لكل تأجيل جديد - على ان يمثل الدول التي لم تعين مفوضين سفراؤها بمديرين اكتفاءً بأجوبتها عن دعوة الحكومة الإسبانية بالقبول ، ولكن من غير اتخاذ أي قرار إلا بعد ما يتوصل جميع الممثلين من حكوماتهم بالتفويض التام ، كما سويت خلال هذه الجلسة بعض القضايا الشكلية كاعتبار الفرنسية لغة للمؤتمر

وابتداء من 19 ماي عقد المؤتمر ستة عشر جلسة آخرها جلسة يوم 3 يوليوز ، وافترض في البداية ان على المؤتمرين بمديرين ان يصادقوا بدون مناقشة على جميع النقط التي صودق عليها خلال الاجتماعات التي وقعت في طنجة بين ممثل الحكومة المغربية وبين الممثلين الأجانب ، اي ان السيد محمد برقاش لم يكن له إلا ان يقدم مطالب سنة 1879 مع التعديلات التي ادخلت عليها ، وتتلخص هذه المطالب المعدلة في أن الشروط التي تقوم الحماية القنصلية على أساسها هي المستخلصة من المعاهدة المبرمة بين المغرب وبين انجلترا سنة 1856 والاتفاقية المعقودة بينه وبين اسبانيا سنة 1861 والتسوية التي توصل اليها مع فرنسا سنة 1863 وان تراجمة الممثلين الأجانب وخدامهم من العرب لا يلزمهم أداء أي ضريبة ، وان الوكلاء القنصليين بالموانئ لكل واحد منهم الحق في استخدام ترجمان وحارس وخدامين لا يؤدون هم أي ضريبة ، وان احد رعايا السلطان اذا عينته دولة اجنبية وكيلا قنصلياً لها تشمله واسرته حمايتها ، ولكنه لا يستطيع حماية مغربي آخر ، وان مستخدمي الممثلين الأجانب لا يمكن اختيارهم من بين موظفي الحكومة المغربية ولا من بين الناس المتابعين قضائياً وان قائمة المحميين ترسل كل سنة إلى وزير خارجية السلطان وإلى الولاة المحليين ، وأن الحماية تشمل اسرة المحمي ولكنها ليست وراثية وان مستخدمي الكتاب والتراجمة الوطنيين لا يتمتعون بالحماية وكذلك مستخدمي المستوطنين الأجانب ، لكن هؤلاء لا يمكن حبسهم دون اخبار القنصل الذي ينتمي اليه مستخدميهم وكذلك الحال بالنسبة للسماسة ، وان السماسة يؤدون الضرائب سواء كانت الضرائب على الانفس او على الاموال ،

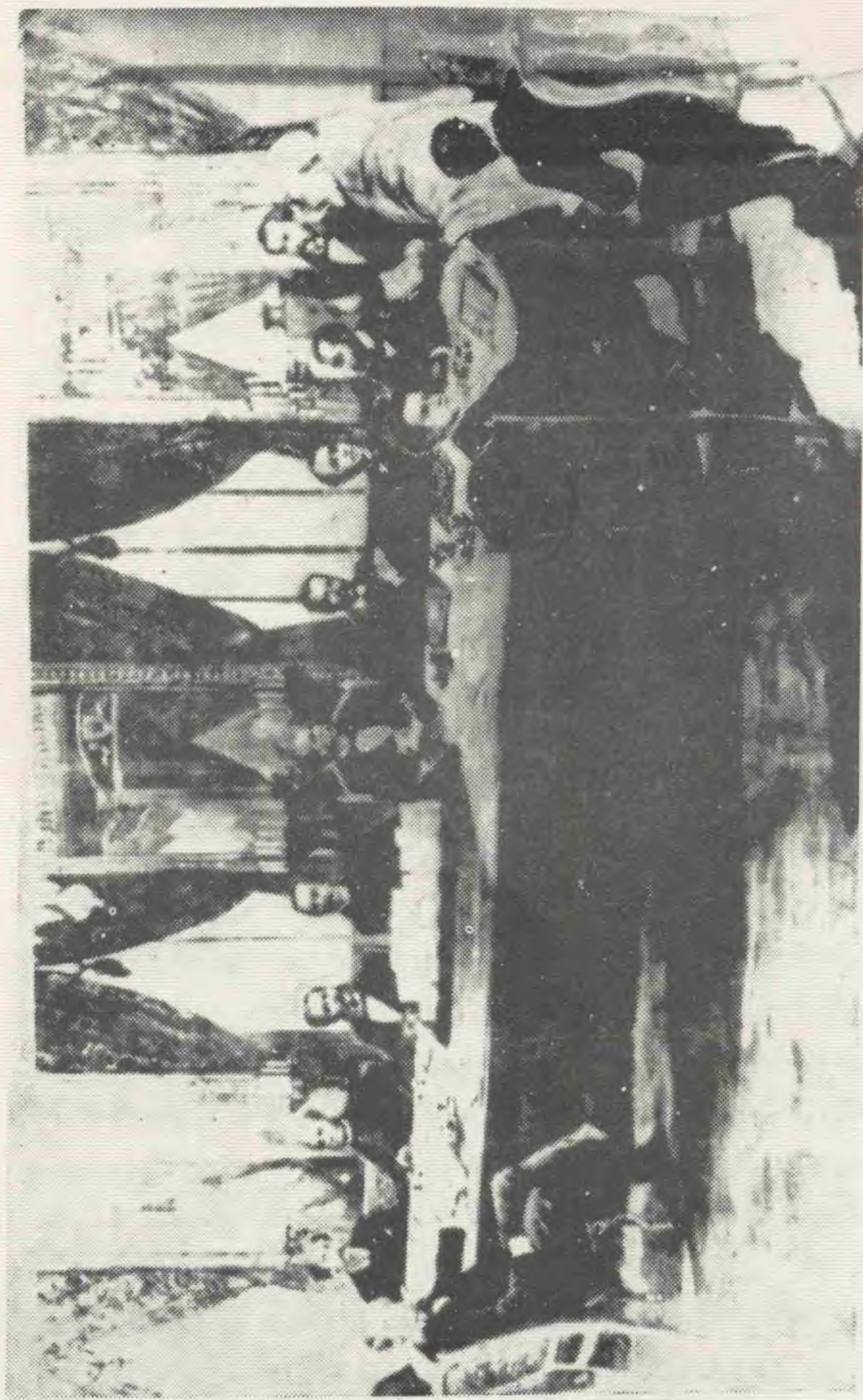
ولا يمكن اعتقالهم الا بعد اعلام القنصل الا اذا كانوا ساعة الاعتقال متلبسين بالجريمة وان الرعايا الأجانب والمحميين العاملين في الفلاحة يؤدون الضرائب الفلاحية وان المغاربة المتجنسين بجنسية دولة اجنبية يخضعون لحكم السلطان عند رجوعهم الى المغرب

أما المسائل الأخرى التي لم يبت فيها خلال تلك الاجتماعات فهي التي يجب عليهم ان يُجِيلُوا النظر فيها ويصلوا إلى التوفيق بين رأي الحكومة المغربية وآراء بعض حكوماتهم فيها وكان عددها ثلاثاً عدد السماسرة الذين يعملون مع التجار الاوربيين وحرية هاؤلاء التجار في اختيارهم من بين سكان الموانئ المقيمين بها والسكان الذين يقيمون داخل البلاد ، والاختصاص القنصلي

كانت قاعة المؤتمر أو ميدان المعركة تشتمل على متصارعتين اثنتين يؤازر كليهما عدد من الانصار ويقف أمامها عدد من المتفرجين متفاوتي الحماس مستعدين للتصفيق على أي المتصارعتين غلب فمن جهة كان ممثل المغرب السيد محمد برّكاش يسعى جاهداً لاجراج السماسرة من حظيرة المحميين بحيث يؤدون الضرائب ويقومون بالتكاليف التي يقوم بها سائر المواطنين ويخضعون لسلطة المخزن وتطبق عليهم أحكام المحاكم الشرعية والمدنية الوطنية ولا يكون لقناصل التجار الذين يُوسَطُونهم عليهم سبيل ، كما كان يسعى في أن تكون حرية التجار الأجانب في اختيار سماسرتهم محدودة فلا يختارونهم من بين موظفي الحكومة ولا من بين سكان البادية والمدن الداخلية اجتناباً لما ينشأ عن ذلك من اطلاع الأجانب على اسرار الدولة وتدخلهم في الشؤون الداخلية للبلد بدعوى الدفاع عن التجارة وحفظ الحقوق الخاصة ومع إن اسقاط الحماية عن السماسرة يتنافى مع تسوية 19 غشت 1863 التي اعترفت لهم بها فان حكومة المغرب صرحت على لسان السيد محمد برّكاش ان تلك التسوية ليست لها قوة المعاهدات والاتفاقيات لانها انما عقدت بين ممثل المغرب وممثل فرنسا دون ان يوقعها سلطان او يصادق عليها ديوان ، وذلك



كانوباس ديلكاستيو وزير اسبانيا الاول اجتمع تحت رئاسته مؤتمر مدريد سنة 1880



السيد محمد بركاش وزير الخارجية المغربية يخطب في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد يوم 19 ماي سنة 1880

اجتنابا لكل تناقض بين ما يدعيه المغرب من وفاء بالعقود المتفق عليها وبين ما يطالب به من اسقاط حماية السماسرة المنصوص عليها في واحد من تلك العقود وكان يؤازر ممثل المغرب في مطلبه هذا مؤازرة كلية او جزئية ممثلا بريطانيا واسبانيا

اما المصارع الثاني فهو الفيس أميرال جورييس ممثل فرنسا الذي كان يتصرف طبق التعليمات الدقيقة التي تلقاها من وزارة الخارجية بباريس وخلاصتها عدم التنازل قُلامه ظفر عن الامتيازات التي اكتسبتها فرنسا من معاهدات واتفاقيات وتسويات امضيت بينها وبين المغرب مباشرة او عن تلك التي اكتسبتها مما عقده المغرب مع غيرها من الدول ، ففي رسالة مؤرخة في 27 ابريل 1880 ذكر مسيو فرايسيني وزير خارجية فرنسا للأميرال جورييس سفيرها بمدير ان الحكومة الفرنسية لا تتجاهل التعسفات التي قد تكون ارتكبت اثناء تطبيق نظام الحماية القنصلية وأفضت به إلى الحالة الراهنة ولكنها تعتبر ان هذا النظام - بعيدا عن ان يكون سبب ضعف الحكومة المغربية - هو نتيجة تكاد تكون ضرورية للحالة التي تفرضها العادات الاهلية على الاروبيين المقيمين بالأقطار الاسلامية وسيكون على المندوب الفرنسي (في المؤتمر) ان يحافظ بكيفية قطعية على الامتيازات الممنوحة بالاتفاقيات والتي لم يلحق تطبيقها العادل اي ضرر باستقلال السلطان ، والتي جعلتها الظروف الخاصة للتجارة الفرنسية ضرورية كما هو الشأن بالنسبة للامتياز المتعلق بالسماسرة وفي رسالة اخرى مؤرخة في 11 مايو اكد الوزير للسفير - وهو يتطرق مرة اخرى الى قضية السماسرة - انه لا يمكن الاستغناء عن وساطتهم في اسواق الداخل الذي كثيراً ما يقع فيه العنف ويصعب السردع بسبب خلوه من الحراسة الموجودة بالمدن الساحلية مضيفاً الى ذلك ان التنازل الوحيد الذي يمكن للمندوب الفرنسي ان يقبله هو أداء السماسرة للضرائب الفلاحية مقابل الاعتراف الصريح بحق الأجانب في تملك الأراضي ! وكان يؤازر الممثل الفرنسي مؤازرة لاشية فيها ممثلا إيطاليا والمانيا .

وقد بدا واضحا منذ بداية مداولات المؤتمر وقبلها ان تحولا قد طرأ على وجهة نظر بعض الدول بشأن الحماية القنصلية ، بحيث ستكون مواقف ممثليها بالمؤتمر مخالفة لمواقف ممثليها خلال المذاكرات التي جرت من قبل في طنجة.

ولا نريد ان نشير بتفصيل الى المواقف المعروفة لبعض الدول من قضية الحماية القنصلية ، تلك التي اشير اليها من قبل ، ولكن لا بد من الاشارة الى مناطقها وحججها التي كانت تحاول بها تبرير مواقفها مع التلميح الى الدوافع الخفية لما كانت تنطق به وتحتج الذي نريد الاشارة اليه بتفصيل أو ايجاز هو مواقف جديدة لدول اخرى تختلف في مديده عن مواقفها القديمة المسجلة في محاضر اجتماعات طنجة مع الاشارة الى الدوافع والمؤثرات التي جعلت تلك الدول تتحول وتغير مواقفها

— فرنسا — بعد ما أتمت احتلال الجزائر وألحقت بها جزءاً من أرض المغرب — كانت تعتبر نفسها المرشح الوحيد لاستعمار كل افريقيا الشمالية وافريقيا الغربية ، فهي لذلك لم تكن ترفض فقط التخلي عن بعض الامتيازات التي نالتها في المغرب ، بل كانت تسعى أيضاً للحصول على امتيازات وفوائد جديدة تزيد من ضعف حكومته وتشل أيدي ولاته وتوسع رقعة الفوضى والاضطراب فيه حتى يقع في النهاية بين أيديها كالطير الجريح لا يستطيع حيلة ولا يهتدي سبيلاً ، فلذلك كانت تدافع عن الحماية القنصلية وتنكر بشدة أن تكون هي مبعث المصاعب التي تواجه الحكومة المغربية وتعاني منها الأمرين ، كما كانت تدافع عن حرية تجارها في اختيار العدد الذي يروقههم من السماسرة الأهليين واختيارهم من بين سكان المدن الساحلية والمدن الداخلية ومن بين سكان الأرياف ، لأن ذلك ضروري لنمو التجارة الفرنسية سواء كانت تجارة تصدير أو تجارة توريد. مع بسط الحماية القنصلية عليهم بحيث لا يطالبون بأداء ولا يكلفون بتكليف حماية للأموال والأمتعة التي يضعها التجار الفرنسيون بين أيديهم ، وكل ما تستطيع أن تتناول عنه وتسلم به هو أداء السماسرة المحمين للضريبة المفروضة على أعمالهم الفلاحية الخاصة ، ولكن بشرط ان تعترف الحكومة المغربية اعترافاً صريحاً مقابل ذلك بحق الأجانب في تملك العقارات بالمغرب .

- إيطاليا ولجت الميدان الاستعماري متأخرة فكانت تنتفض كالمحموم كلما لاحت لها بارقة أمل في نشر نفوذها في بلد من البلدان المرشحة للاستعمار قد يؤدي في النهاية الى استيلائها عليه والمغرب من بين هـدد البلدان التي مدت اليها ايطاليا عينَ اطماعها وقد استطاعت خلال السنين التي تلت تحقيق وحدتها ان توجد لها عملاء في المغرب من بين يهود كـما وضعت مشاريع للاستقرار بمنطقة من ساحله الطويل الممتد الى نهر السينغال على المحيط الأطلسي ومع ان برامجها ومصالحها بالشمال الافريقي كانت تصطدم على طول الخط مع مصالح فرنسا - سيما في سنة 1880 التي بلغ فيها خلافهما حول تونس ذروته - فان التوتر الذي حصل في اوربا بينها وبين الامبراطورية الأوستريّة - المجرية حول ما كانت تسميه *L'Italia irredenta* جعلها تتقرب من فرنسا وتسير واياها في منهج واحد في كل ما يتعلق بقضية الحماية القنصلية وأحبط كل المحاولات التي قام بها السير اوغوستوس باجيت سفير بريطانيا في روما لتقريب وجهة نظرها من وجهة نظر حكومته، خصوصا بعد ما صارت تتوقع نمو عدد عملائها في المغرب بمن سينضم الى صفها من المحميين اليهود الذين قد تتخلى عن حمايتهم (التعسفية) كل من بريطانيا العظمى واسبانيا فلهذا وقف ممثلها في قاعة المؤتمر بمدير الى جانب ممثل فرنسا يدافع مثله عن الحماية ويعلن انها ضرورية لنمو التجارة الأوربية وراحة المستوطنين الأجانب وينكر ان تكون مصدر المتاعب التي تشتكي منها حكومة المغرب مؤكداً انها على العكس مما يزعمه ممثله الباب الذي يمكن أن ينفذ منه الى ميدان الاستقرار والتطور والرخاء

- المانيا بعد ما حققت وحدتها وسحقت فرنسا قبل عشر سنوات كانت تبدو يومئذ قوة ناشئة مخيفة ، وقد دخلت الميدان الاستعماري بافريقيا والمحيط الهادي ووضعت الخطط لتحديد مناطق النفوذ الأوربي فيما عدى اوربا وامريكا من القارات والمحيطات ومن جملتها منطقة خاصة بها في صحراء المغرب المشاطئة للمحيط الأطلسي ، ولكن مصالحها كانت تافهة بالمغرب كما ان تمثيلها

الديبلوماسية فيه كان حديثاً لم يمض عليه إلا بضع سنوات (I) وعند ما طرح المغرب قضية الحماية القنصلية على بساط المذاكرة بطنجة كان رئيس بعثتها الديبلوماسية فيه الهر ويبر Weber لا يكتم اقتناعه بوجهة نظر زميله البريطاني الموافقة لوجهة نظر الحكومة المغربية ولكن عند ما أحست المانيا ان بريطانيا تفكر في طرح القضية على بساط المذاكرة في مؤتمر دولي ، وكانت تشعر ازاءها بمركب نقص نظراً لنفوذها القوي في العالم وسيطرة اسطولها على البحار ارتابت في نياتها الحقيقة من المؤتمر المقترح ، وخشيت ان يكون سابقة لـ (تدويل) كل قضية افريقية او آسيوية في المستقبل فارتأت مستشارها الداهية بيسمارك ان يسلك في المؤتمر مسلك فرنسا التي تدافع عن الحماية وسائر الامتيازات ، معاكسةً لبريطانيا من جهة ، واسترضاءً من جهة اخرى لفرنسا الجريحة في كل ميدان ليست لألمانيا فيه مصالح قوية حتى لاتفكر في القيام بجولة انتقامية لمسح العار الذي لحقها سنة 1870 عند ما احتل الالمان عاصمتها وانتزعوا منها اقليمي الألزاس واللورين وفرضوا عليها غرامات حربية وشروطا سياسية ثقيلة ، ففاتحت المانيا فرنسا في الموضوع وأكدت لها مساندتها المطلقة فيما ستدافع عنه في المؤتمر ، واخبرتها بصدور التعليمات الى ممثليها في مدريد بذلك

— امبراطورية اوستريا (النمسا) والمجر المتحدة كانت ممثلة في المغرب من طرف بريطانيا فكان موقفهما واحداً ، ولكن عند ما أحست بتحول المانيا وعزمها على مسaire فرنسا لم يسعها — نظراً لما بينها وبين المانيا من الجوار والتشابه في السياسة الخارجية — الا أن تتحول هي أيضاً وتجعل موقفها في المؤتمر شبيها بموقف فرنسا

(I) قررت المانيا في بداية سنة 1873 انشاء علاقات دبلوماسية بينها وبين المغرب، وعينت السيد فون كوليخ Von Gülich اول وزير مفوض لها فيه ، ولكن مجيئه تأخر بسبب موت السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان ، فعينت الحكومة الالمانية بدله السيد ويبر Weber وزيراً مفوضاً مقيماً بعد ما عمل في الشرق سنين طويلة اتقن خلالها النطق والكتابة باللغة العربية ، فجاء الى المغرب في شهر اكتوبر سنة 1873 وعاش فيه بعد ذلك عشر سنوات استطاع خلالها ان ينشر نفوذ دولته السياسي والاقتصادي فيه بعد ما كان ضعيفاً.

- البرتو ثال التي كانت تمثل في المغرب ايضاً دولة البرازيل كان موقفها معروفاً من هذه القضية وغيرها نظراً للاحتكاكات المتواصلة والحزازات التاريخية بينها وبين المغرب ، ولم يكن تصلبها في قضية المتجنسين اقل من تصلبها في قضية المحميين

- اسبانيا الدولة الأكثر احتكاكاً بالمغرب خلال كل عصور التاريخ والأشد رغبة في تقويض دعائم استقلاله وامتلاكه واستغلاله واستعباد أهله وتنصيرهم تنفيذاً لوصية ملكتها ايزابيلا الكاثوليكية اظهرت منذ سنة 1878 بعض التفهم لمطالبه وبعض استعداد لترضيته في طرف منها تحت تأثير الحكومة البريطانية وبتدخلات عديدة منها ولكن حكومتها كانت تتعرض لضغط شديد من طرف ارباب المصالح الاقتصادية بقادس ومالقة ، كما كانت سياستها المغربية الجديدة تتعرض لحملة انتقاد صحفية يتزعمها السنيور روميا Romea وزيرها المفوض السابق بطنجة وأخرى تقوم بها تحت قبة البرلمان جماعة المعارضة التي يترأسها السنيور كارباخال Carvajal وزير الخارجية السابق والعضو البارز في شركة الأطلس التي أسست في مدريد بقصد الصيد في شواطئ المغرب الجنوبية والاتجار مع صحرائه بالاضافة الى عدم ارتياح العسكريين الذين كانوا يتوقون الى الحصول على أمجاد جديدة من خلال غزو المغرب وضم اقاليمه المجاورة لسبتة ومليلية والأخرى المواجهة لأرخبيل كناريا ويطالبون بإنشاء قبطانية عامة بمدينة سبتة استعداداً لهذا الغزو المحقق لتلك الأمجاد ، كل ذلك نزع من يد كانوباس ديل كاستيو حرية التصرف ، فكانت اسبانيا تمشي في المؤتمر على استحياء وكانت تدخلاتها قليلة وضعيفة وبدل أن تنحاز صراحة الى صف المغرب وبريطانيا كما كان منتظراً اقتصر في اغلب الأحيان على محاولة التوفيق بين المواقف البريطانية والفرنسية موهمة انها لا تبغي إحراج دولة من الدول المشاركة في المؤتمر ، لأن وزيرها يرأسه ، ولأنها الدولة المضيفة .

- اما بقية الدول فكانت تقف في المؤتمر على حرف فان رجحت كفة بريطانيا لم يَضِرْها ان تتخلّى عن بضع عشرات او بضع مئات من المحميين الذين اكتسبوا الحماية بطرق منافية لما تنص عليه المعاهدات والاتفاقيات وهنأت نفسها بالاستجابة للمطالب التي تقدم بها المغرب مؤازراً من طَرَف بريطانيا العظمى وان رجحت كفة فرنسا استفادت من كل مكسب جديد يخوله للدول الأوربية هذا الرجحان دون ان تتعرض - هي مباشرة - لاستياء حكومة المغرب وعداوة شعبه

والخلاصة ان رجحان الكفة الفرنسية بدأ واضحاً من البداية ففرنسا كان يؤازرها في وجهة نظرها الخاصة بحماية السماسرة وحرية التجار الأجانب في اختيارهم ومسألة المتجنسين عدد من الدول يدافع عنها مثلها بمنتهى الحدة والشدة ثم ان الرأي العام النصراني والأوساط اليهودية باوربا وأمريكا صارت تنظر اليها كمدافع عن حرية العقيدة والعدالة والحضارة، وقد كان ذلك الرأي وتلك الأوساط على صواب في نظرتها لأن وزير خارجية فرنسا الجمهورية الثالثة العلمانية كان أصدر بالفعل يوم 19 ماي تعليمات خاصة بحرية العقيدة في المغرب البلد الذي لا يوجد من بين رعاياه نصراني واحد وذلك قبل ان تتلقى رسمياً نسخة المذكرة التي وجهها الكاردينال نينا كاتب الدولة في الساتيكان الى سفير الامبراطورية الأوسترية المجرية بشأن تلك الحرية اما المغرب فبدت كفتنه مرجوحة من البداية أيضاً لأن وفده كان عاجزاً عن اللحن بحجته في المؤتمر وفهم ما يدور فيه من مناقشات بسبب جهل رئيسه وأعضائه للغات المشاركين فيه ، وخلوه من عناصر شابة ديناميكية تتوفر على امكانيات مادية مغرية تعمل في كواليسه وخارج قاعته لمصلحته ، فكانت تدخلاته قصيرة ، وردوده مقتضبة ، وطلباته مكتوبة ولا تعدو ان تكون مجرد توسلات الى الدول المحبة ان تتفاصل فيما بينها على كيفية يكون بها اعطاء الحماية مطابقاً للشروط وعند ما حاول رئيس الوفد الطعن في تسوية سنة 1863 التي لم تعد ملائمة له لأنها هي سبب الغبن الذي لحق المغرب واهله طيلة 17 عاماً قبل اجتماع المؤتمر وطلب منه رئيس المؤتمر سحب هذا الطعن سحبته في الحين وبكل بساطة ، ولم يكن لممثل بريطانيا

العظمى أن يكون ملكياً أكثر من الملك ، فكان يتدخل بالقدر الذي يحفظ مصالح دولته ولا يظهرها بمظهر الوصي على المغرب

المقررات

انفضَّ المؤتمر يوم 3 يوليوز سنة 1880 بعد ما وقع مفوض المغرب ومفوضو الدول التي شاركت فيه على اتفاقية دونت قانون الحماية والتجنيس في فصولها الثمانية عشر

ولم يحصل المغرب على شيء مما كان يرغب فيه ويتمناه ، وما كان الذي يرغب فيه ويتمناه بالشيء الكثير فهو لم يطلب نقض نظام الحماية من أساسه ، ولا إلغاء المحاكم القنصلية والقضاء المشترك بينه وبين الأجانب فوق أرضه ، ولا وضع ترتيب يحد من حرية هؤلاء في المجيء إليه والاستقرار حيث يشاءون من مدنه وقراه وإنما كان يطلب الوقوف عند حد المعاهدات والاتفاقيات وعدم تجاوزها أو تأويلها تأويلاً لا يستند إلا على منطق القوة والتهديد باستعمالها ضد من لا يفهمون التأويل المعطى لها واعداء بتقديم ضمانات أكيدة وامتيازات مفيدة لكل من تسحب عنهم الحماية التعسفية من رعاياه حتى يأمنوا في المستقبل من كل ظلم أو انتقام ومع ذلك فقد تحطمت كل الرغائب والآمال على صخرة المواقف المتشددة لفرنسا وإيطاليا ومن لفء لفءهما من الدول التي رددت شعاراتهما وتبنت حججهما ودافعت عنها بنفس اللهجة القوية الشديدة التي كانتا تدافعان بها فانجلت المداولات عن اتفاقية جمعت شتات ما تفرق فيما سبقها من معاهدات واتفاقيات خاصاً بالحماية القنصلية واستوفت ما كان في نظر الدول الأجنبية ومستوطنيتها الشرهين ينقصها ، وأوضحت ما كان من شروطها وموادها غامضاً متشابهاً وأضفت الصبغة الشرعية القانونية على ما كان من الحماية مخالفاً للشريعة والقانون واعطت لهيأة الدبلوماسيين المستقرين بطنجة اختصاصاً جديداً يضاعف من سيادة المغرب الوطنية ويحد من حرية حكومته في التشريع الجنائي المطلب الوحيد الذي استجابت الدول له من بين مطالب المغرب العديدة هو اعترافها بحق حكومته في استخلاص الضرائب الفلاحية ورسوم الابواب من التجار والسماسرة والمحامين ، ولكن مقابل ثمن باهظ

وباھظ جداً جداً، هو اعتراف المغرب الصريح العلني بحق الأجانب في شراء العقار بالمغرب وهو امتياز كان المغرب اعترف به لاسپانيا سنة 1861 اثر هزيمته امامها في السنة التي سبقتها

ان المداولات التي جرت داخل قاعة المؤتمر والمراسلات التي دارت بشأنه والمقالات التي كتبتھا عنه صحف ذلك العهد تخيل للمتأمل فيها أن المؤتمر تحول من مجرد مؤتمر ينظر في ايجاد تسوية عادلة لقضية الحماية القنصلية في نطاق العهود والأوراق المبرمة بشأنها إلى مؤتمر يدول قضية المغرب بأسرها فعقدته في عاصمة اوربية ، وطرح امور خارجة عن اغراضه الأصلية كحرية المعتقدات وتلك الأجانب للعقارات على بساط المناقشة فيه ، وتقييد حرية المخزن في وضع القوانين الجبائية وتعليق تطبيقها على موافقة الهيئة الدبلوماسية كل ذلك اعطى للمؤتمر ابعاداً جديدة ووضع في رحيم المستقبل نطفة ما فتئت تنمو حتى تمخّضت بعد ست وعشرين سنة عن مولود مزعج في الجزيرة الخضراء

ولنعد بعد هذا الى فصول الاتفاقية لندرك مبلغ ما ألحقته بالمغرب من غبن وحيف

لقد نصّ فصلها الاول على أن الأسس التي تقوم عليها نظام الحماية هي المنصوص عليها في الأوقاف المبرمة مع الانجليز (1856) والاسپان (1861) والتسوية التي أبرمت مع فرنسا سنة 1863 وقبلت بها الدول الأخرى الا التعديلات التي ادخلها عليها هذا الوفاق

ونص الفصل الثاني على حرية الممثلين الدبلوماسيين في ان يختاروا من بين المسلمين وغيرهم (افهم اليهود) تراجمة وخُدماً تشملهم حماية الدولة التي يستخدمهم ممثلها فلا يؤدون اية ضريبة كيفما كان نوعها إلا ما هو مقرر في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر

وتجدر الإشارة الى أن عدد التراجمة والمستخدمين العاملين عند رؤساء البعثات الدبلوماسية لم يحدد برقم ، فيمكنهم ان يستخدموا منهم ما غيد كفايتهم وما هو فوق حاجتهم اما القناصل ونواب القناصل والوكلاء

القنصليون المستقرون بالموانيء فلا يختارون الا ترجمانا واحداً وحارسا واحداً وخادمين اثنين وكاتباً عربياً عند الحاجة ويعتبر هؤلاء المستخدمون ايضاً محميين لا يؤدون اية ضريبة الا ما نص عليه في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر (الفصل الثالث)

واذا عينت دولة أجنبية احد رعايا السلطان وكيلا قنصلياً فان حمايتها تشملها هو وأهله الساكنين معه بداره ولكنه لا يستطيع ان يمنح حماية الدولة التي ينوب عنها الا لحارس مغربي واحد ويتمتع نائب القنصل بما يتمتع به الوكيل القنصلي من الحقوق خلال ممارسته لعمله (الفصل الرابع)

وتعترف الدولة المغربية بحق السفراء والوزراء المفوضين ونواب الدول في استخدام من يشاءون من المغاربة لأنفسهم او لدولهم ولكن من غير ان يكونوا من شيوخ القبائل وسائر موظفي الحكومة كالجنود الا المخازنية اللازمين لحراستهم كما لا يمكنهم اعطاء الحماية لمغاربة مدعى عليهم في المحاكم او متهمين بجريمة قتل قبل ان يتم الحكم عليهم (الفصل الخامس)

ويحترم منزل المحمي وأهله الساكنون معه به كالزوجة والأبناء والأقارب القاصرين ولا تورث الحماية باستثناء اسرة ابن شيمول نعم اذا انعم السلطان باستثناء آخر فالجميع الدول الممثلة في المؤتمر الحق في طلب مثل ذلك (الفصل السادس)

ويخبر مثلي الدول كتابيا وزير الخارجية المغربي بكل موظفين يستخدمونه ويبعثون اليه سنويا بقوائم محميينهم (الفصل السابع) كما يبعث القناصل والوكلاء القنصليون المقيمون في الموانيء قوائم محميينهم بها الى ولايتها المغربية كل سنة (الفصل الثامن)

ولا يعتبر محميا من يخدم مع مستخدمي السفارات والقنصليات ولا من يخدم مع الأجانب والمحميين ، ولكن الولاية المغربية لا يمكنهم اعتقال واحد منهم دون اخبار قنصل مستخدميه الا في حالة تلبسه بجريمة القتل او الجرح

أو التعدي عليه فيعتقل ويعلم رئيس البعثة الدبلوماسية أو قنصله بعد ذلك
(الفصل التاسع)

وتطبق احكام تسوية سنة 1863 المتعلقة بالسماسة الا التعديلات
المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في فصول تالية (الفصل العاشر) .

وتعترف الدولة المغربية للأجانب بحق التملك وتتم اجراءات شراء
الاملاك والحكم فيها طبق القانون المغربي (الفصل الحادي عشر)

ويؤدي الأجانب والمحميون والسماسة الضرائب كل سنة على يد
قناصلهم كما يؤدون حقوق الابواب ، لكن طريقة الاداء وتاريخه وتقدير المبالغ
المؤداة يوضع لها نظام (ترتيب) يتم تحضيره من طرف وزير الخارجية
ونواب الدول ولا يزداد في المبالغ المقدرة الا بموافقتهم (الفصل الثاني
والثالث عشر)

ولا يتوسط مستخدمو القنصليات لفائدة غير المحمين الا اذا استظهروا
برسائل السفراء والقناصل (الفصل الرابع عشر)

واذا حصل مغاربة على شهادات تجنيس في الخارج ورجعوا الى
المغرب ، فبعد اقامتهم به مدة تساوي المدة التي اقاموها في الخارج للحصول
على تلك الشهادات يخبرون بين قبول احكامه او الخروج منه الا اذا ثبت ان
حكومة المغرب وافقت على التجنيس ولا يتعلق ذلك الا بمن يتجنسون في
المستقبل اما المتجنسون وقت امضاء هذه الاتفاقية فيحتفظون بالجنسيات
التي اعطيت لهم (الفصل الخامس عشر)

ولا تمنح في المستقبل حماية ضداً على هذه الشروط لكن يقع
الاعتراف بجميع ما اعطى من الحماية حتى الآن تعسفاً ويمكن للدول ان
تمنح حماية استثنائية لبعض المغاربة الذين ادوا لدولة اجنبية خدمة عظيمة
على ان لا يتجاوز عدد المحمين استثنائيا لكل دولة اثني عشر الا اذا أنعم
السلطان عليها بعدد اكثر (الفصل السادس عشر) .

وتعترف الحكومة المغربية بصفة الدولة الفضلى لجميع الدول الممثلة في المؤتمر لتنعيم مجتمعة بكل امتياز يمنح في المستقبل لاحداها منفردة ! (الفصل السابع عشر)

أما الفصل الثامن عشر فيتعلق بتبادل وثائق التصديق على الاتفاقية الذي يقع بطنجة في امد قريب

وهكذا نرى ان هذه الفصول لم تحقق شيئا مما كان المغرب يأمله ويتمناه وانما وضعت حول عنقه باحكام طوقا ما زال يضيق ويخنقه حتى افقده توازنه وشل حركته بعد 32 سنة كما انها وضعت حدا للعشوائيّة والفوضى اللتين كانت تعرفهما سوق التعسف وخرق القوانين واحلّ محلهما النظام والاستقرار حتى كأن الشاعر لم يقل الا فيها بيته الشهير

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبّت، حواشيه حتى صار ظلما منظما

وثائق الحماية القنصلية ومؤتمر مدريد

عند ما عازمت على هذه الدراسة المختصرة لنظام الحماية القنصلية لم تكن بيدي الا نصوص الاتفاقية الموقعة في أعقابه وبضع وثائق نشرها مؤرخ المملكة سلفي المرحوم المولى عبد الرحمان بن زيدان العلوي في كتابه اتحاف أعلام الناس (1) ولكن لم اكد اسير في العمل بضع خطوات حتى بدأ العدد يكثر ويزداد بما عثرت عليه منها غميسا (2) لم يسبق له أن طُبِع.

والمتحدث عن نظام الحماية القنصلية لا مفرّ له من التحدث عن مؤتمر مدريد لأن الثاني ثمرة طبيعية ونتيجة حتمية للأول واتفاقيته هي التي جمعت ودوّنت ما كان متفرقا من النصوص التي تعتبر الاساس الذي قام عليه ذلك النظام وقد استطعت عند ما بدأت ادرس المؤتمر ان اطلع على مجموعة كبيرة

(1) اتحاف أعلام الناس 2 405

(2) الغميس : ما لم يتقدم طبعه ونشره

من المستندات التي لها ارتباط قوي به كالمستندات المتعلقة بتعسفات السفراء والقناصل ومواقف اليهود المزرية وتلاعب المستوطنين الأجانب من تجار وغيرهم وتظلمات المخزن وممانعة الدول الأجنبية ومعاكساتها

ولما كنا نحس بوجود بتور وفجوات في الوثائق المغربية بسبب انها لم تنحصر حتى الآن ولم تعرف جميع مخابعتها ، ولم تجمع في مكان واحد او امكنة يتيسر على الباحث الوصول اليها بسهولة فقد كنا مضطرين إلى البحث في ربائد الدول الأجنبية لسد الثلم وتكميل الناقص وايضاح الغامض ومقارنة الآراء والفهوم وهنا وجدنا انفسنا امام بحر لا ساحل له من الوثائق القيمة التي تمتاز بوضوح المقاصد ويسر المعاني مثلما تمتاز بالدقة والضبط وحسن الترتيب والتبويب

ويمكن حصر المراجع الوطنية لهذه الوثائق فيما يلي

(1) مديرية الوثائق الملكية التي تشتمل ربائدها على محافظ تتعلق بالحمايات القنصلية ومؤتمر مدريد وعلائق المغرب مع الدول التي شاركت فيه والطائفة اليهودية والجوالي الأجنبية والتجارة الخارجية الخ

(2) الخزانة الملكية التي تحفظ بها مجاميع مهمة من المراسلات المخزنية مرتبة ترتيبا زمنيا فحسب ولكنها غنية بما يعثر عليه فيها بعد البحث الطويل المضني الممل من وثائق تتعلق بالمواضيع المتقدمة كما توجد بها مجموعة من الكنانيش المخزنية التي كانت تسجل بها وثائق الحكومة المغربية ومن أهم هذه الكنانيش كناش يحمل رقم 101 وآخر يحمل رقم 102 وكلاهما يشتمل على محاضر جلسات المؤتمر ونص الاتفاقية التي أمضيت في عقبه ويمتاز الكناش الثاني بأنه قيدت فيه تسوية سنة 1863 المتعلقة بالحماية القنصلية والقانون الموضوع سنة 1881 الخاص بالرسوم التي يؤديها المحميون عن انتاجهم الزراعي وكذلك الرسوم المستخلصة بالأبواب

(3) وثائق الصدارة العظمى المحفوظة ايضا في قبوين من أقباء القصر الملكي وهي في الأصل وثائق دار النيابة بطنجة المنقولة الى الرباط مضافة اليها الوثائق التي جمعت بالصدارة العظمى الى سنة 1956 وقد بدأ ترتيب هذه

الوثائق على يد بعض الموظفين الأجانب في سنوات سابقة عن تلك السنة ووضع لعدد عديد منها ملخص باللغة الفرنسية مع مقارنة تواريخه الهجرية بالتواريخ الميلادية ، ويظهر ان أيدياً خائنة أو بخيلة امتدت اليها فسرقت أو اخفت منها ملفات مهمة مثل ملف الحمایات القنصلية وملف مؤتمر مدريد وعلى ذلك فقد استفدنا استفادة كبرى من وثائق متفرقة في مختلف الملفات ذات علاقة بموضوعنا

(4) الخزانة العامة بالرباط وفيها تحفظ أيضاً مجموعات وثائقية لا تخلو من مستندات ذات ارتباط بموضوعنا ، وقد قمنا بتصوير المجموعة التي دخلت اليها أخيراً من وثائق السيد محمد برقاش كما قمنا بتصوير جزء من المجموعة الكبيرة الني كانت في مكتبة السيد عبد الحي الكتاني ونقلت اليها من فاس بعد التجائه الى فرنسا وحجز أملاكه وانتقينا منها نماذج لنشرها في هذا الجزء

(5) المكتبة العامة بتطوان التي تحفظ فيها رباط الدبلوماسي المغربي الشهير الحاج محمد بن العربي الطريس نائب السلطان في الشؤون الخارجية وربائد ابنه الحاج احمد الذي كان ينوب عنه في دار النيابة قبل ان يصبح باشا لتطوان وقد صورنا من هذه الرباط 50 محفظة اضعفنا ما فيها متعلقاً بالحماية القنصلية ومؤتمر مدريد الى ملفيهما بمديرية الوثائق الملكية وانتقينا نماذج منه للنشر في هذا الجزء

واطلعنا على جزء من رباط برقاش محفوظ عند حفيده الوزير السيد الحاج أحمد وعلى رباط أسرة ابن سعيد بسلا المحفوظة بمنزل عميدها السيد الحاج العربي وربائد السفير الشهير الحاج عبد الكريم بريشة المحفوظة بمنزل حفيده الاستاذ عبد السلام الصفار بتطوان ، واستفدنا منها اجل الفوائد واسناها فيما كنا بصدد من موضوع الحماية القنصلية ومؤتمر مدريد

اما المراجع الأجنبية فقد استطعنا تحديد مواقعها بمختلف الأقطار الأوروبية والتعرف على الأرقام والعلامات التي تيسر الوصول اليها ، ولكن لما لم نتمكن من ايفاد بعثة لتصوير ما يهم منها في الساعة الراهنة اكتفينا بما نشر منها في نفس السنة التي انعقد فيها المؤتمر ، وهو ثلاث :

(1) وثائق المؤتمر المنشورة بمدريد سنة 1880 تحت عنوان

conférence de Madrid — 19 Mai - 3 Juillet 1880 (Droit de Protection, etc au Maroc) (1)

وقد طبعت في سفر يشتمل على 152 صفحة اثبتت فيها نصوص الاتفاقية ومحاضر الجلسات زيادة على مرفقات عديدة

(2) الوثائق التي نشرتها الحكومة الفرنسية عن مشكلة الحماية الدبلوماسية والقنصلية ومؤتمر مدريد بعنوان

Question de la Protection Diplomatique et consulaire au Maroc (2)

وتبلغ صفحات هذه المجموعة الوثائقية 271 اثبتت فيها 110 وثائق مضافة الى بعضها مرفقاته ونصوص اتفاقية مدريد ومحاضر جلساته

(3) المراسلات المتعلقة بمؤتمر مدريد والحماية الدبلوماسية والقنصلية التي نشرتها الحكومة البريطانية بلندن سنة 1880 تحت عنوان

Correspondence relative of the conference held at Madrid in 1880 respecting the right of protection of moorish subjects by the diplomatique and consular representatives of foreign powers in Morocco (3)

وقد قدمت هذه الوثائق الى البرلمان بأمر صاحبة الجلالة البريطانية ، وتبلغ صفحاتها مطبوعة 185 صفحة من الحجم الكبير وتشتمل على 151 وثيقة مضافة اليها مرافقها العديدة

وحاولنا الحصول على وثائق مماثلة نشرتها الحكومة 'الاطالية' عن الحماية القنصلية ومؤتمر مدريد تحت عنوان

Atti parlamentari conferenza di Madrid per le protezioni al Marocco (4)

1) Imprenta National — Madrid 1880

2) Imprimerie Nationale. Paris M D C C C L X X X

3) London Printed By Harrison

4) Roma 1880 in 8

وعلى الوثائق الأخرى التي لا نشك في أن الحكومات الأوروبية والأمريكية التي يعنىها أمر المغرب نشرتها في ذلك الوقت أو بعده فلم يتيسر ذلك لنا

وقد أمكن بقراءة هذه المجموعات من الوثائق غميسها والمطبوع ومقارنة ما هو قومي منها بما هو أجنبي مشاهدة نمو هذا الغول ، غول الحماية القنصلية من بدايته ونشأته الأولى التي ظهر فيها قميئاً ضعيفاً وديعاً لا ينذر بخطر إلى أن صار عملاقاً مخيفاً يشل حكومة باسرها عن الحركة ويهدد دولة قائمة بالانهيار كما أمكن التعرف على نقط الضعف في حكومة المغرب وإدارته وتخلف شعبه الفكري ومعاينة ما كانت الدول الأجنبية تنبئت له في الخفاء وتكيده في السر والعلن للإيقاع به والأجهزة عليه ، وتتبع مراحل مؤتمر مدريد والاجتماعات التي سبقت في طنجة مرحلة مرحلة والإطلاع على وجهات نظر الدول المشاركة فيه وأقوال مندوبيها أثناء المداولات من كل ما يجعل الرؤية واضحة والحكم على المواقف مبنياً على حيثيات دامغة وأسس متينة

ولما كانت أكثرية المستندات المنتقاة للنشر مكتوبة بلغات أعجمية رأينا من الضروري أن نقرن عند النشر نصوصها الأصلية بترجمتها العربية لأن الكتاب موضوع أساساً لقراء العربية كما نقلنا إلى العربية نصوصاً مغربية كتبت في الأصل باللغة العربية ونشرت مترجمة بغيرها مجتهدين في تقريبها من الأسلوب الكتابي المخزني باستعمل المفردات والعبارات التي كان كتاب الدواوين والإدارات المخزنية يستعملونها في ذلك العصر وقد قام بتعريب هذه المستندات الأعجمية جماعة من الأساتذة الجامعيين والموظفين الكبار المقتدرين هم الدكتور شوقي الجمل والدكتور جاب الله علي جاب الله الاستاذان بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط اللذان عربا الوثائق المكتوبة باللغة الإنجليزية ، والاستاذ ناظم مرهج المستشار بوزارة العدل والسيد أحمد الكروري أحد كبار التراجم المقتدرين الذين باشرُوا مهمة الترجمة عشرات السنين بالإدارة المغربية ، فهذان عربا الوثائق المكتوبة باللغة الفرنسية .

وعدى ما تقدم لفت نظري ان بعض الوثائق التي انتقيت للنشر ولا مناص من نشرها كتب بلغة عامية ركيكة وليس الأمر قاصراً على رسائل السفراء الأجانب الذين يفترض انهم كانوا يعتمدون على ترجمة قاصرين اغلبهم من اليهود في تحرير ما يكتبون به الحكومة المغربية وموظفيها ولكنه يشمل ايضاً الرسائل والمستندات الصادرة عن هذه الحكومة وهؤلاء الموظفين مما يدل على ان لغة الدواوين لم تكن دائماً بخير في المغرب خلافاً لما كنا ندعيه بحماس أيام كفاحنا الوطني ونضالنا التحريري لخلق الوعي وشحن القرائح وتقوية العزم على الثبات والاستماتة والاستبسال ولا جرم ان بعض عبارات الاتفاقية المبرمة ومحاضر جلسات المؤتمر ورسائل المخزن والممثلين الأجانب يعسر فهمها حتى على أكثر الناس ادعاء - مثلي - بالتضلع في العامية والنفوذ إلى اعماقها واغوارها وادراك معانيها واسرارها ما لم تقارن تلك العبارات بنظيراتها الواردة في النصوص الأعجمية فلذلك وجدت نفسي مضطراً لأن اثبت تحت النصوص العربية العامية نصوصاً عربية فصيحة اثبتت النص الأصلي محافظة على الأمانة واثبتت النص الفرعي تيسيراً للفهم على القراء

واعتباراً لتنوع المادة واختلاف الموضوع وتفاوت السنين استحسننت ان ارتب الوثائق في سبعة ابواب ، فالباب الأول خصص للوثائق التي تعتبر الأساس الذي قام عليه نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية والباب الثاني ادرجت فيه وثائق متفرقة تعطي صورة واضحة عن المشاكل المترتبة على قيام هذا النظام كطغيان الأجانب ونفاق اليهود وتلاعب القناصل وتعنت المتجنسين والمحميين ورتبت في الباب الثالث الوثائق المتعلقة باجتماعات نائب السلطان والمندوبين الأجانب بطنجة سنوات 77 - 78 - 1879 للنظر في اصلاح الوضع بالوقوف عند حدود المعاهدات والاتفاقيات المعقودة ووضعت في الباب الرابع الوثائق المتعلقة بقضية التجنيس وفي الباب الخامس الوثائق الخاصة باحصاء المحميين ، اما الباب السادس فقد وضعت فيه الوثائق المرتبطة بالاجراءات التي مهدت لمؤتمر مدريد ، بينما قصير الباب السابع على محاضر جلسات المؤتمر

والمراسلات التي دارت بين المندوبين وبين حكوماتهم اثناءه ، ونص الاتفاقية التي امضيت في اعقابه ، وكل وثيقة اخرى لها صلة بالمؤتمر والاتفاقية

ويجب الاقرار بأن هذا الترتيب انما هو ترتيب مجتهد قد يخطيء وقد يصيب اذ ربما يكون من الوثائق التي ادرجت في باب ما يستحسن ادراجه في باب آخر

كما لا يمكن الادعاء بان هذه الوثائق دُرِسَتْ كلها بامعان او ان هذا التقديم لخص جميع ما فيها من تفاصيل وجزئيات ، ان ذلك يقتضي التفرغ الكامل والوقت الوافر ، وهو من عمل كُتَّاب الاطروحات ، ولكن يمكن القول بأنه ما من رأي ابدى في هذا الكتاب أو حكم صدر فيه الا وهو مستند ومبني على اساس هذه الوثائق فلهذا سنحيل في هوامشها على صفحات هذا التقديم ليمكن مقارنة كل رأي او حكم بالاساس الذي استند عليه وقام

على ان هناك آراء واحكاماً لم تنشر وثائقها في هذا الكتاب وانما استند فيها على وثائق اخرى لا تزال غميسة او على نصوص تاريخية وسماعات من شهود عيان فهذه يمكن الاستفسار عنها والحصول على صورها بمجرد طلبها

وقد الحقت بهذا الكتاب صفحات ببليوگرافية تتضمن اسماء بعض الكتب والدراسات والمقالات التي كتبت في موضوع الحماية القنصلية ومؤتمر مدريد كما حليته برسوم لبعض الشخصيات والأماكن التي تذكر بهما

وأرى واجباً علي ان ازجي الشناء العاطر الى جميع الذين قدموا اليّ معونتهم خلال تحضير هذه الدراسة كالوزير السيد الحاج احمد برکاش الذي قدم الي مجموعة كبيرة من وثائق جده ، والحاج العربي ابن سعيد الذي فتح لي باب خزانة اسرته ، والسيد عبد السلام الصفّار الذي وضع بين يدي جميع وثائق جده السفير الشهير الحاج عبد الكريم بريشة المحفوظة بمنزله بتطوان والسيد محمد بن العباس القباج مدير الخزانة العامة بالرباط الذي يرجع اليه والى معاونيه الفضل في الاطلاع على كتب نادرة

وتصوير وثائق مهمة والسيد البشير الطاهري الذي سلم لي نسخة مصورة من اتفاقية مدريد ممهورة بتوقيع السلطان مولاي الحسن ومطبوعة بطابعه والدكتور عبد الهادي التازي مدير المركز الجامعي للبحث العلمي الذي اعارني القسم المتعلق بمؤتمر مدريد من ارشيفه الدبلوماسية والحاج محمد عواد احد رؤساء الأقسام بالأمانة العامة للحكومة الذي يسر عليّ مهمة الاطلاع على وثائق المخزن المحفوظة بالقصر الملكي والسيد ج. س. ر. دوكان J. S. R. Ducan سفير بريطانيا العظمى الذي جلب لي بعض المستندات من وزارة الخارجية بلندن

واذا كنت أزجي الثناء عاطراً لهؤلاء الأفاضل ، واكيل لهم المدح جزافاً فلا يفوتني - شفاء لما في صدر نزع الله منه كل غل - ان اثني بمثل ربح الجورب على قوم آخرين بخلوا بما يحفظونه من وثائق ومستندات هي في الحقيقة ملك للدولة والشعب قبل ان تكون إرثاً ورثوه من الآباء والأجداد وماطلوا في اظهاره واخلفوا الف وعد ووعد في الاطلاع عليه هادرين ببخلهم ومطالهم واخلافهم لكرامات مذلين لنفوس تابی الضيم الا ان يكون في سبيل رقي الوطن ومصلحة الشعب ونفع شبابنا مناط الأمل وعماد المستقبل

وبعد . . .

تلك هي قصة نظام الحماية القنصلية في المغرب من نشأته في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى مؤتمر مدريد وهو كما رأينا واحد من المشاكل العديدة التي تولدت عن التنازلات والامتيازات التي قدمها المغرب مختاراً او مضطراً إلى الدول الأوروبية والأمريكية ، واذا كان ما لا بسه في ذلك العهد من تصرفات جائرة ونيات سيئة يبدو غريباً في هذا العهد الذي اصطلحت فيه الدساتير والمواثيق الدولية على اقامة العلاقات بين الحكومات والشعوب على اساس التساوي والاحترام وتبادل المنافع فلأن العصر كان عصر المد الاستعماري للعالم الغربي المتسلح بالعلم والنظام الطاغي بالمكتسبات والمخترعات على العالم الآسيوي الافريقي - ومنه المغرب - المتخلف فكرياً ، المتأخر اجتماعياً ، المنقسم سياسياً ، فالمنطق غير المنطق ، والمفاهيم والمقاييس غير

المفاهيم والمقاييس ، واللوم يتجه إلى أوربا الشرهة على استهانتها بالقيم وتبريرها لكل وسيلة من أجل الوصول إلى غاياتها التي كانت في أكثر الأحيان غير شريفة ، كما يُوجَّه اللوم أكثر فأكثر إلى الشعوب الغافلة وحكوماتها التي لم تعمل بجد على إيقاظها من الغفلة وتسليحها بالعِلْم لتدرك أنها الأخطار المحدقة بها ، بل إن المواقف السلبية للعديد من الحكام واستعانتهم بالدجل والشعوذة لابقاء شعوبهم في حالة خذر وغيوبة ، ومؤامرة الصمت والكتمان التي كان الوزراء والولاة ينفذونها أفشلت السياسات الرشيدة التي كان بعض الملوك المصلحين أمثال السلطان مولاي الحسن الأول ينهجونها في سياستهم الداخلية وسياستهم الخارجية ، وتركت بدون جدوى ما بذلوا من جهود لحفظ السيادة وحماية الأوطان كما حدث خلال اجتماعات طنجة ومؤتمر مدريد وكما وقع للاتفاقية التي امضتها في أعقابها دول كان في ضمير بعضها نقضها وخرقها وجعلها مطية لنيل مكاسب أخرى على حساب سيادة المغرب وحرية شعبه ، وذلك ما حدث بالفعل

الرباط - الجمعة } 1 ذي القعدة 1397
14 أكتوبر 1977 }

عبد الوهاب بن منصور

مؤرخ المملكة

مدير الوثائق الملكية

بييليوغرافيا

بالعربية

- إتحاف اعلام الناس

تأليف عبد الرحمان ابن زيدان العلوي - الرباط 1930

- الاستقصا ، لأخبار دول المغرب الأقصى

تأليف احمد بن خالد الناصري - الدار البيضاء 1954

- بحث في الجنسية المغربية

مقال لـ محمد حصار (في كتاب محمد حصار ترجمته - انتاجه - ما قيل في رثائه) - الرباط - مطبعة الرسالة

- تاريخ تطوان

تأليف محمد داوود - تطوان 1965

- مظاهر يقظة المغرب الحديث

تأليف محمد المنوني - الرباط 1973

- فواصل الجمان ، في انباء وزراء وكتّاب الزمان

تأليف محمد غرنيط - فاس 1346

بالعجمية

— Conférence de Madrid - 13 Mai - 3 Juillet 1880. (Droit de Protection, etc... au Maroc)

Imprenta Nacional — MADRID 1880

— Question de la Protection Diplomatique et Consulaire au Maroc
Imprimerie Nationale — Paris M.DCCCLXXX.

- Correspondance relative of the conference held at Madrid in 1880 Respecting the Right of Protection of Moorish subjects By the Diplomatic And consular Representatives of Foreign Powers in Morocco.

London Printed By Harrison 1880

- Atti parlamentari Conferenza di Madrid per le Protezioni al Marocco.

Roma 1880 in 8

Documenti Diplomatici Presentati alla camera dal Presidente del consiglio, ministro degli affari esteri nella tornata del 15 Novembre 1880 Conferenza di Madrid per la Protezioni al Marocco 1880.

Roma 1880.

- Documents Diplomatiques Français (1871-1914) première série Tome III. — (2 - 1 - 1880 — 13 - 5 - 1880) — Paris 1931.

- JACQUES Caillé — Les Accords internationaux du Sultan Sidi Mohamed Ben Abdellah (1757 - 1790)

Tanger 1960.

- Accion de Espana en Marruecos

- J. L. Miège — Le Maroc et l'Europe (1880 - 1894).

Paris 1963.

- FRANÇOIS Charles - ROUX et JACQUES Caillé — Missions Diplomatiques Françaises à Fès.

Paris 1955.

- CRUICKSHANK — Morocco at the Parting of the Ways

Philadelphia in 8° 1935

- PAUL LE BŒUF — De la Protection Diplomatique et Consulaire des indigènes au Maroc — Bergerac 1905.

- De quelle juridiction relèvent les Musulmans protégés français en pays de capitulation, relativement aux questions de statut personnel, dans la Revue de Législation et de Jurisprudence Musulmanes, 1895, page 174.
- ATTANOUX (Bernard d') — Cinquante ans de politique anglaise au Maroc dans la Revue des questions diplomatiques et coloniales, 15 Mai 1897.
- BERNARD (Augustin) — L'Evolution de la question du Maroc, dans la Revue politique et parlementaire, Décembre 1903.
- Campou (Ludovic de) Un Empire qui croule. Paris, Plon, 1886.
- GASTONNET des FOSSES — Le Maroc tel qu'il est, 1887.
- Le Maroc, ses relations avec l'Europe, sa situation actuelle, dans la Revue de Droit International et de Législation comparée. 1884, pages 213 et 491.
- FERAUD GIRAUD — De la juridiction française dans les échelles du Levant de Barbarie. 1886 tome I.
 - Les Justices mixtes dans les pays hors chrétienté. Paris 1884.
 - Du droit d'expulsion accordé aux Consuls sur leurs nationaux dans les pays hors chrétienté, dans la Revue de Droit International et de Législation comparée. 1887, page I.
- MOETERLINCK (Albert) — Les institutions juridiques du Maroc, dans le Journal de Droit International privé. 1900, page 476.
- MARTENS (Baron Charles de) — Le guide diplomatique, précis des droits et fonctions des Agents diplomatiques et consulaires.

- MAS LATRIE (de) — Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les Arabes de l'Afrique Septentrionale. Paris 1866.
- Suppléments et tables. Paris 1872.
- PELISSIE du Rausas — Le régime des capitulations dans l'Empire Ottoman. Paris, 1902.
- REY (Francis) — De la protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie. Thèse pour Doctorat.
Paris 1899.
- ROUARD de Card — Traités entre la France et le Maroc.
Paris, 1898.
 - Les traités de Protectorat conclus par la France en Afrique. Paris 1897.
 - La France et les autres Nations Latines en Afrique.
- ROUARD de Card — La Nationalité Française.
 - Relations de l'Espagne et du Maroc pendant la première moitié du XIX^e. siècle. Revue générale du Droit International public. 1904, page 50. pendant la deuxième moitié du XIX^e. siècle. Ibidem page 286.
- SABATTIER (Camille) — La conquête marocaine et le Protectorat.
Toulouse, 1903.
 - La pénétration pacifique et le Maroc, dans la revue politique et parlementaire. Janvier 1904.

- SAFFORD AND WHEELER — Privy consul Pratices. Part II Foreign Jurisdiction, Morocco (order in council 28 th n° 1889). Londres 1901.
- TARRING — British Consular Jurisdiction in the East. Londres, 1887.
- TERNANT (Victor de) — La question marocaine. 1894.
- Un ancien Diplomate — Le régime des Capitulations. Paris 1898.
- WEYL — Les Juifs protégés aux échelles du Levant et en Barbarie.

أصول

الحماية الدبلوماسية والقنصلية

وبعض الامتيازات

المعاهدة المغربية السويدية

المبرمة في 16 ماي 1763

الشرط الخامس عشر

لهم (1) ان يجعلوا من القونصوات (2) ما يريدون ويختارون لأنفسهم ومن السماسرة ما يحتاجون إليه ، ويكون القونصو منهم كغيره من القونصوات في المنزلة والمرتبة والمباشرة ، وكل واحد من قونصواتهم يجعل سنجاقا (3) بداره ، ولا يتعدى عليهم احد ، ويسافرون في البرّ كيف شاءوا ، ويركبون المراكب الحالة بمراسيهم ومن هو مخصوص بهم ، وهم في صلاتهم ودفن من مات منهم كغيرهم من المصالحين ، وكل من انضاف اليهم من اهل الذمة وغيرهم ممن يقضون اليهم اغراضهم لا يكلفون بوظيف ولا مغرم الا الجزية فانها لا تسقط عن اهل الذمة ، وان ترتب دين على احد سويد فان القونصو لا يطالب بادائه الا اذا ضمنه لربّ انمال وكتب له بخط يده .

الشرط السابع عشر

اذا تخاصم اثنان من سويد فالقونصو يتولى الحكومة (4) في قضيتهما بما يقتضيه دينهم ، واذا كانت خصومة السويد مع احد من غير جنسه فحاكم

(1) أي للسويديين المشار اليهم في الشروط المتقدمة على هذا الشرط .

(2) القونصوات جمع قونصو اي قنصل

(3) السنجاق الراية ، والكلمة تركية .

(4) اي الحكم

البلاد والقونصو يفصلان نازلتها ، واذا وقع جرح فيما بينهم فيرفع الأمر الى السلطان نصره الله ، وان فرّ احد من المتخاصمين فلا يؤاخذ به القونصو ولا غيره من جنسهم .

الشرط التاسع عشر

ان يسوي سيدنا نصره الله قنصواتهم وقنصوات اجناس المصالحين بحيث لا تكون مزية لقنصوات غيرهم على قنصواتهم لا في مراكبهم ولا في متاعهم ولا في أنفسهم

الشرط الموفي عشرين

ان وجد عند احد من اجناس النصارى الذين نالهم عهد سيدنا نصره الله شرطاً او شروطاً (1) زيادة على الشروط المذكورة في هذا الزمام فلهم مثله سواء كان في الماضي او المستقبل ، ويكون الشرط الزائد كانه مذكور في هذا الزمام ، وان كان لغيرهم ممن انعقد بينهم وبين سيدنا نصره الله الصلح اذن في مسألة غير مذكورة في الشروط فقد اذن لهم فيها سيدنا نصره الله .

الشرط الحادي والعشرون

اذا صدرت جناية خارجة عن الصلح من رعية سيدنا نصره الله او من رعيته فان كان الجاني من سويد يعلم سيدنا نصره الله القنصوات وهو يعلم طاغيتهم ، ويؤجل لهم في فصلها ستة اشهر سيدنا بعد بلوغها الطاغية ، فان لم يقع فيها الفصل فالنظر لسيدنا نصره الله ، وان كانت الجناية من مسلم فسيدنا ايده الله يحكم فيها ولا يفسد الصلح في الوجهين (2) .

(1) كذا في الاصل والصواب شرط او شروط

(2) انظر ص 9

Extrait du Traité de Paix et de Commerce conclu entre le Maroc et la Suède le 16 Mai 1763

Article 15 — Les Suédois auront la faculté d'établir des consuls comme ils l'entendront, de les choisir à leur gré, et d'avoir des censeurs autant qu'ils en auront besoin. Ces consuls seront sur le pied des consuls des autres nations et traités de la même façon. Chaque consul pourra hisser son pavillon sur sa maison. Nul ne leur causera d'ennui. Ils voyageront par terre comme ils voudront et auront accès aux navires ancrés dans le port, de même que les personnes de leur entourage. Qui d'entre eux mourra sera enterré comme tout autre représentant d'une nation en paix avec le Sultan. Les gens qui les servent et leur sont utiles, sans remplir une fonction véritable et qui ne perçoivent d'autre rétribution qu'un salaire ne seront pas privés de ce salaire. Si un Suédois a une dette, le consul ne devra exiger le paiement de cette dette que s'il s'était porté garant à l'égard du créancier, et par écrit seulement.

Article 17 — Un procès survenant entre deux Suédois, c'est le consul qui a qualité pour trancher leur différend selon la loi de leur pays. Un procès survenant entre un Suédois et un non-Suédois, c'est le gouverneur de la ville assisté du consul qui les départage. En cas de rixe avec blessure, l'affaire est portée devant le Sultan qui juge. L'un des plaideurs faisant défaut, on ne s'en prendra pas au consul, non plus qu'à aucun de ses compatriotes.

Article 19 — Le Sultan agira, à l'égard des consuls Suédois, de la même façon qu'il agit à l'égard des consuls des autres nations en paix avec lui, afin qu'il n'existe aucun traitement de faveur pour certains consuls, ni dans le service maritime, ni dans la gestion de leurs biens, ni dans les rapports avec leurs personnes.

Article 20 — S'il se trouve qu'une nation chrétienne en paix avec le Sultan jouit d'une clause autre que celles qui sont ici mentionnées, cette clause particulière sera considérée comme inscrite implicitement dans ce traité, tant pour ce qui regarde le passé que pour ce qui regarde l'avenir. S'il arrive qu'un non-Suédois jouisse d'une autorisation spéciale pour une affaire non envisagée ici, le Sultan accordera la même autorisation aux Suédois.

Article 21 — Un crime étant commis par un sujet marocain ou suédois : si le criminel est suédois, le Sultan en informe le consul pour que celui-ci en rende compte à son gouvernement et un délai de six mois est accordé pour que le crime soit puni, à dater du jour où l'information est parvenue au gouvernement suédois. Passé ce délai, c'est au Sultan qu'il appartient de juger.

Si le criminel est marocain, c'est le Sultan qui juge.

المعاهدة المغربية الفرنسية

المبرمة في 28 ماي 1767

الفصل الحادي عشر

لسلطان الفرنسيس ان يجعل بايالة سيدنا نصره الله من القنصوات ما اراد ، وفي اي بلد شاء ، ليكونوا وكلاء له في مراسي سيدنا ايده الله ، لينعينوا التجار ورؤساء البحر والبحرية في جميع ما احتاجوا إليه ويسمعوا دعاويهم ويفصلوا بينهم فيما يقع بينهم من النزاع ليلا يتعرض لهم احد من حكام البلد غيرهم ، وللقنصوات المذكورين ان يتخذوا بدورهم موصفا لمصلاتهم وقراءتهم ، ولا يمنعون من ذلك ، ومن اراد اتيان دار القونصو للصلاة او للقراءة من اجناس النصارى ايا كانوا فلا يتعرض لهم احد ولا يمنعون من ذلك ، وكذلك رعية سيدنا نصره الله اذا دخلوا بلاد الفرنسيس لا يمنعونهم احد من اتخاذ مسجد لمصلاتهم وقراءتهم بأي مدينة كانوا ، ومن استخدمه القنصوات المذكورون من كاتب وترجمان وسماسير وغيرهم فانه لا يتعرض لمن استخدموه بوجه ولا يكلفون بشيء من التكاليف ايا كانت في نفوسهم وبيوتهم ، ولا يمنعون من قضاء حاجات القنصوات والتجار في اي مكان كانوا ، ولا يدفع القنصوات ملزوماً ولا وظيفاً عما اشتروه لأنفسهم من مأكول ومشروب وملبوس ، ولا يوخذ منهم العشر عما جاءهم من بلادهم من الحوائج المعدة للباسهم ومأكولهم ومشروبهم كيفما كانت ، وللقنصوات الفرنسيس التصدر والتقدم على غيرهم من قنصوات الاجناس الآخرين ، ولهم ايضاً ان ينهبوا حيث شاءوا من ابيالة

سيدنا نصره الله براً وبحراً من غير مانع أيضاً ، ودورهم موقرة لا يتعدى فيها احد على آخر .

الشرط الثاني عشر

اذا وقع نزاع بين مسلم وفرنصيقي فان امرهما يرفع للسلطان نصره الله ولنائبه حاكم البلد ، ولا يحكم بينهما القاضي في نازلتها

الشرط الثالث عشر

اذا ضرب فرنصيقي مسلماً فلا يحكم فيه الا بعد احضار القونصو ليُجيب ويدافع عنه ، وبعد ذلك ينفذ فيه الحكم بالشرع ، واذا هرب النصراني الضارب فلا يطالب به القونصو لأنه ليس بضامن له ، وكذلك اذا ضرب المسلم الفرنصيص وهرب فلا يطالب باحضاره (1)

Extrait du Traité de Paix et d'Amitié conclu entre le Maroc et la France le 28 Mai 1767

ARTICLE II

L'empereur de France peut établir dans l'Empire du Maroc la quantité de Consuls qu'il voudra, pour y représenter sa personne dans les ports du dit Empire, y assister les négociants, les capitaines et matelots en tout ce qu'ils pourront avoir besoin, entendre leurs différends et décider des cas qui pourront survenir entre eux, sans qu'aucun Gouverneur des places où ils se trouveront puisse les en empêcher. Les dits consuls pourront avoir dans leurs maisons leurs églises pour y faire l'office divin ; et si quelqu'une des autres nations chrétiennes voulait y assister, on ne pourra y mettre obsacle ni empêchement et il en sera usé de même à l'égard des sujets de l'Empereur du Maroc quand ils seront en France ils pourront librement faire leurs prières dans leurs maisons. Ceux qui seront au service des Consuls, secrétaire, interprète, courrier ou autres, ne seront empêchés dans leur fonction, et ceux du pays seront libres de toute imposition et charge personnelle. Il ne sera perçu aucun droit sur les provisions que les Consuls achèteront pour leur propre usage et ils ne paieront aucun droit sur les provisions et autres effets à leur usage qu'ils recevront d'Europe de plus les Consuls français auront le pas et préséance sur les Consuls des autres Nations et leur maison sera respectée et jouira des mêmes immunités qui sont accordées aux autres.

ARTICLES 12

S'il arrive quelque différend entre un maure et un français, l'Empereur en décidera, ou bien celui qui représente sa personne, dans la ville où l'accident sera arrivé, sans que le Cadi ou le juge ordinaire puisse en prendre connaissance ; et il en sera usé de même en France s'il arrive un différend entre un français et un maure.

ARTICLE 13

Si un français frappe un maure, il ne sera jugé qu'en la présence du Consul qui défendra sa cause et elle sera décidée avec justice et impartialité ; et au cas que le français vint à s'échapper, le Consul n'en sera point responsable et si, par contre, un maure frappe un français, il sera châtié suivant la justice et l'exigence du cas.

المعاهدة المغربية الدنماركية

المبرمة في 25 يوليوز 1767

الشرط الخامس

لتجار دنيمارك ان يقدموا لايالة سيدنا ايده الله ويذهبوا حيث شاءوا ويبيعوا ويشترىوا بأمن وامان في اي مرسى شاءوا واي مدينة شاءوا ، ولا يلزمهم في الداخل والخارج أكثر من غيرهم من اجناس النصارى ، ويسكنون في اي مدينة شاءوا من غير تحديد عليهم بسكنى مدينة دون غيرها ، ولا يطلب احد منهم ببناء دار ولا غيرها الا بخاطره .

الشرط الرابع عشر

اذا تخاصم مسلم مع ماركى (1) فامرهما يرفع لسيدنا نصره الله او لحاكم البلد الذي وقعت الخصومة فيه ليفصل بينهما ولكن بعد احضار القونصو ليدافع عن جنسه بما امكنه

الشرط الخامس عشر

القونصو المذكور يسكن بسلا مدة ما اراد بالدار التي كان يسكن القونصو برزين ، ولا يخرج احد منها لمدينة غيرها ، وله ان يجعل خلائفه في

(1) ترد كلمة الماركى في الوثائق المغربية بمعنى الدنماركى

غيرها من مراسي سيدنا ايدى الله ، وما فعلوه فهو ماض ، ولهم من التوقيير والاحترام ما له ، وكذلك لخدمتهم ، وله ان يعزل منهم من شاء ويولي غيره من غير مانع له في ذلك ، وداره ودار غيره من تجار دنيمارك منذ قرون محترومون لا يتجاسر عليهم احد لأنهم في امان الله واما سيدنا ايدى الله ، وخدَمَتهم ومتعلمونهم (1) لا يكلفون بشيء من التكاليف المخزنية

واذا تخاصم احد من جنس دنيمارك مع احد آخر من جنسه فلا يفصل بينهم الا القونصو ، ولا مدخل لأحد فيها اياً ما كان .

واذا مات احد من دنيمارك فلا مدخل لأحد في متاعه ، وانما يتصرف فيه القونصو او نائبه بما شاء

وله ان يجعل بداره كنيسة لصلاتهم ، ولا يمتنع من اراد الاتيان اليها من جنسهم

وكل ما جاءه في البحر من مأكول او مشرب وملبوس لا يلزمه عليه عشر (2) .

(1) كذا بالأصل والمراد بالمتعلمين الخدام الصغار الذين يقضون الحاجات .

(2) انظر ص 12

Extrait du Traité de Paix et de Commerce conclu entre le Maroc et le Danemark le 25 Juillet 1767

Article 5 — Les négociants danois peuvent en toute assurance venir dans l'empire du Maroc, voyager, vendre et acheter dans toutes les provinces, villes et villages, ports et rades, sans être obligés de payer aucun droit d'entrée et sortie plus sur ce que paient les autres négociants des nations chrétiennes ; ils s'établiront où ils voudront sans être tenus de bâtir maisons où s'établir contre leur gré dans aucune des villes ou ports, ou autre chose pareille, sinon par leur propre volonté.

Article 14 — S'il arrive un différend entre un Maure et un Danois, l'Empereur en décidera, ou bien le gouverneur de la place où cela arrivera, en présence du consul qui défendra la cause de son possible.

Article 15 — Ledit consul aura sa résidence à Salé, tout le temps qu'il voudra, à la maison où le consul Barisien faisait son domicile, sans que personne le force d'en sortir pour faire sa demeure à une autre place, ledit consul aura pouvoir d'envoyer des vice-consuls dans les ports de l'empire du Maroc où il jugera à propos, qui auront force et pouvoir ils seront respectés et protégés tout comme lui ledit consul a pouvoir de les chasser après et nommer d'autres à leur place sans que personne puisse les empêcher. La maison du consul, comme les maisons des négociants danois, seront respectées et protégées, sans que personne puisse les

molester, vu qu'ils sont sous la protection et la bonne foi de l'Empereur, leurs servantes et domestiques sont libres de toutes les taxes du Gouvernement, et s'il arrive un différend entre quelques Danois, soit qui que ce soit, ledit consul en décidera et aucun autre, sans que personne s'y mêle si quelque Danois venait à mourir, qui que ce soit n'aura rien à voir ni se mêler de ses affaires, sinon que le consul ou qui pour lui sera, en disposera, comme il jugera à propos. Ledit consul peut avoir dans sa maison un endroit pour faire l'office divin, et si quelqu'un des autres Chrétiens voulait y assister, on ne pourra mettre obstacle ni empêchement et tout ce qui lui viendra d'Europe, soit provisions de bouche, hardes, meubles pour l'usage de sa maison, ne paieront aucun droit d'entrée.

المعاهدة المغربية البرتغالية

المبرمة في 27 نونبر 1773

الشرط الثالث عشر

كل من ورد من قبيل ملك البرتغال يريد التجارة بايالة سيدنا نصره الله والمقام باحدى مراسيه (1) يجاب لمراده ويقر حيث شاء ، ويشترى كل ما لسائر التجار شراؤه من السلع من غير ان يلزمه شيء زائد على الثمن والصاكة المقررة بها ، ثم له عند ذلك ارسال ما اشترى لمركبه او ابقاؤه بداره ، كما له ان يبيع ما جاء به مركبه من السلعة الواردة من بر النصارى بعد اعطاء الواجب المعلوم بما شاء من الثمن او يدعها بداره .

الشرط الخامس عشر

القونصو جنرال الذي عينه سلطان البرتغال ليجلس بايالة سيدنا نصره الله له التصرف في دينه والقيام بأمر صلاته هو واهل بيته وكافة خدمه وحشمه وجميع من يريد من اهل دينه استعمال الصلاة معه في داره ، وله فصل ما يحدث بين جنس البرتغيز من الخصومات فيما بينهم من غير ان يدخل فصالحهم احد قضاة سيدنا نصره الله الذين بايالته ، الا ان كان الخصام بين مسلم ونصراني من الجنس المذكور فليتول الفصل قاضي حضرة سيدنا نصره الله بحضور حاكم البلد التي وقع بها (2) النزاع بين المتحاكمين (3) .

(1) الصواب باحد مراسيه المرسى مذكر

(2) الصواب الذي وقع به البلد مذكر .

(3) انظر ص 13 من هذا الجزء .

EXTRAIT DU TRAITÉ DE PAIX
CONCLU ENTRE LE MAROC ET LE PORTUGAL

Le 27 Novembre 1773

Article 13 — Tout sujet du Roi du Portugal qui désire faire du commerce dans les Etats marocains, s'établir dans un des ports de ces Etats qui lui plaise et s'installer là où il voudra, aura le droit d'acheter tout ce qui est permis aux autres négociants, sans être obligé de payer plus que le prix ou le droit fixé pour les marchandises qu'il achète. Il pourra ensuite embarquer ou garder chez lui ces marchandises. Il aura également la faculté de conserver dans sa maison ou de vendre les objets que son navire lui apportera des pays chrétiens.

Article 15 — Le consul général que le Roi du Portugal nommera pour résider dans les Etats du Roi du Maroc aura le libre exercice de sa religion et de ses prières, lui, sa famille et tous ses domestiques et serviteurs, comme tous ceux qui suivraient sa religion et qui voudraient la pratiquer avec lui dans sa demeure. Le dit consul aura compétence pour juger tous les procès qui naîtraient entre les sujets portugais, sans qu'aucun juge marocain puisse se mêler à la juridiction. Cependant, s'il y a un procès entre un Maure et un Chrétien, il sera jugé par un magistrat de la cour marocaine avec l'assistance du gouverneur de la ville dans laquelle a commencé le procès entre ceux qui vont être jugés.

المعاهدة المغربية البريطانية

المبرمة في 9 دجنبر 1856

الشرط الثاني

ان جانب سلطنة كرت برطن تعين قونصواً واحداً أو أكثر في اياالة
جانب سلطان مراكش وفاس ، ويكون للقونصو المذكور ، واحداً كان أو
متعدداً ، السكنى بمرسى (1) من مراسيه أو مدينة من مدنه على ما يختاره من
ذلك القنصوات المذكورين أو دولتهم (2) ويظهر لهم فيه المصلحة لخدمة
سلطنة كرت برطن واعانة لتجارها ورعيته

الشرط الثالث

إن نائب سلطنة كرت برطن أو مَنْ هو موجه من جانبها لسلطان
مراكش مع قنصوات كرت برطن الذين هم مستقرين بالمراسي خلاف النائب
المذكور يكون لهم الوقر والاحترام دائماً يوافق منزلتهم ، وكذلك دارهم واهلهم
يكونون محفوظين محروسين لا يتعرض لهم أحد بمظلمة ولا بنقص في مرتبتهم
قولا أو فعلا ، ومَنْ تعرض لهم شيء من ذلك فقلزمه العقوبة الشديدة قاضياً له
وزجراً لأمثاله ، والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين

(1) في الاصل مرسى وكتبت كلمة مرسى في هذه المعاهدة مرة بألف مقصورة ومرة
بتاء مربوطة فآثرنا كتابتها بألف مقصورة كلما وردت في فصل من فصول هذه المعاهدة
كما تقتضيه قواعد الكتابة العربية

(2) اي حسبما يختاره القناصل المذكورون او دولهم

او غيرهم ، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيء من الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك ، واما القنصوات الذين هم خلاف النائب المذكور المستقرين بالمراسي لهم ان يختاروا ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلمين من المسلمين او من غيرهم ، ولا يلزمهم الجزية ولا الغرامة ولا ما يشبه ذلك ، واذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة تقنصوات (1) بمراسي سلطان مراکش من رعية السلطان يكون هو وعياله الساكنون بداره موقرين محترمين ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ، ولا يكون له احد تحت حمايته من رعية هذه الايالة الا عياله فقط ، ويؤذن للنائب المذكور وللقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السنجاق لجنسهم في كل وقت باعلا ديارهم التي تكون بأيديهم داخل المدينة او خارجها وفي زورقهم إذا ارتحلوا في البحر ، ولا يلزم النائب والقنصوات المذكورين صاكة (2) على حوائجهم وأثاثهم ومساكنهم التي ترد عليهم لايالة مراکش لأنفسهم ولاهل دارهم في الايالة المذكورة ، والنائب والقنصوات المذكورون حيث تصل حوائجهم وأثاثهم للمراسي يحتاجون ان يوجهوا للأمين خط أيديهم بالتاريخ يذكر فيه عدد ما يريدون جوازه من حوائجهم ، وهذا الانعام لا يكون الا للقنصوات الذين لا يتجرون ، واذا دعتهم خدمة سلطانهم او وجه آخر الى خروجهم لا يمنعون من ذلك بوجه من الوجوه ، ولا يتقصف لا هم ولا خدامهم ولا حوائجهم ولا امتعتهم ، بل هم على حريتهم في ذهابهم واياابهم موقرين مكرومين ، والنائب والقنصوات المذكورين لهم ما يكون في المستقبل لنواب وقنصوات الاجناس من الزيادة في ذلك .

الشرط الرابع

رعية كرت برطن لهم ان يسافروا او يستقروا ويسكنوا حيث شاءوا بايالة سلطان مراکش دون تعرض ولا منع من أحد ، نعم يتبع في ذلك قانون

(1) تقنصوات مصدر صناعي بربري الصيغة معناه خدمة القنصل وتصرفاته .

(2) الصاكة : الرسوم الجمركية = حقوق الديوانة = العشار .

حاكم البلد مثل رعية خاصة الأجناس ، ولهم الحق ان يكتروا ويجزوا (1) الديار والمخازن ، واذا لم يجدوا محلا موجودا يصلح بهم لديار سكناهم ومخازنهم فان المخزن ينعينهم على موضع ان كان المحل الذي يليق للبناء في محفل سكناهم المعلوم لهم ليبينوا فيه ديارهم ومخازنهم ، ويتفق كتابة مع مخزن البلد على مصروف زينتهم قدر ما يبقى بأيديهم من السنين ، ولا يخرجهم احد من ذلك المحل الى ان تتم المدة المذكورة المتفق عليها ، ولا يلزمهم ايضا تسليف مالهم كرها او اعطاء شيء دون خواطرهم ، وديارهم ومخازنهم وما قاربهم للسكنى او للتجارة يكون موقورين ، ولا بحث ولا تفتيش كرها في ديار رعية كرت برطن ولا بكنانيش تجارتهم ومكاتبهم وكواغظهم (2) الا باذن وموافقة من القنص خنرال او القنص او نوابهم فقط . وعلى كل حال عاهد سلطان مراکش بأن رعية كرت برطن المستقرين بايالة ونواحي سلطان مراکش يكون لهم الحق والامن في انفسهم وامتعتهم مثل ما يكون لرعية سلطان مراکش في ايالة سلطنة كرت برطن وسلطنة كرت برطن عاهدت بأن رعية سلطان مراکش يكون لهم بايالتها الحماية والاعانة مثل ما يكون لرعية خاصة الأجناس .

الشرط الثامن

جميع الدعاوي الكبار والشكايات وجميع الخصومات واسباب ذلك او ما يحدث من ذلك بين رعية كرت برطن فان القونص خنرال او القونصو او خيلفته او نائبه هم يحكمون ويفاصلون عليهم فقط ، ولا يدخل في امرهم احد قائد كان او قاضي ولا غيرهما من ولاية المغرب ، ولكن في كل دعوى او خصومة تصدر من رعية كرت برطن مع بعضهم لا ترفع دعواهم ولا يتوجه الا لقونص خنرال او القونص او ولاية كرت برطن فقط .

(1) الجزاء ضريبة سنوية او شهرية يؤديها من يبني فوق أرض مخزنية لا يملكها والفعل جزى يجري اي ادى الجزاء يؤديه ، والأرض تسمى في هذه الحالة الجلسة وهي للدولة والبناء فوقها يسمى الزيفة وهو للمعتمر بها

(2) الكناش : السجل والدفتر ، والفعل كنش يكنش ، والكاغط و الكاغد ورق الكناشة.

الشرط التاسع

فان جميع الدعاوي والشكايات وخصومات الشرع أو اسباب الخصام التي تصدر بين رعية سلطان مراكش ورعية سلطنة كرت برطن فصالحهم كما سيذكر فيما هو :
ات :

وذلك اذا كان مشتكي من رعية كرت برطن والمشتكى به من رعية سلطان مراكش فان حاكم البلد أو من نواحيها أو القاضي حسبما هو لائق بالدعوى يكون له فيها الحكم فقط . وعليه فان كان صاحب الدعوى من رعية كرت برطن يرفع شكواه للحاكم أو القاضي لمن يكون له الأمر بواسطة القونص خنرال أو القونص أو وكيله ، ولهم الحضور في محل الحكم على الدعوى ، ومثل ذلك اذا كان المشتكي من رعية سلطان مراكش والمشتكى به من رعية سلطنة كرت برطن يرفع شكواه لمحل الحكم والفصال لقونص خنرال أو خليفته أو نائبه بواسطة عامل المسلمين أو القاضي من رعية المغرب ، والحاكم أو القاضي أو من تاب عنهم لهم الحضور ان شاءوا وقت الفصال في الدعوة ، وان كان اصحاب الدعوى من رعية كرت برطن أو من رعية المغرب لم يرضون (1) بحكم الحاكم أو القاضي أو القونص خنرال أو القونص بحكم من كان له الحكم في ذلك فلهم رفع دعواهم لنائب السلطان في امور الأجناس أو للنائب المفوض في أمور سلطنة كرت برطن .

الشرط العاشر

اذا احد من رعية كرت برطن رضي بدعوى مع احد من رعية سلطان مراكش لدى ولاية ايلته على دين ترتب عليه بايالة كرت برطن فانه ينبغي ان يستظهر بحجة كتابة العربي أو بالعجمي منزل عليها صاحب دعواه بخط يده

(1) كذا بالاصل .

امام القونص او خليفته او نائبه المتولي من جانب سلطان مراکش وشهد عليه بذلك القونص المذكور او لدى شاهدين من اي جنس كانوا ومعرفا بالقونص المذكور او نائبه في الحين او بعد الحين او بشهادة عدل من رعية كرت برطن حيث تكون المعاملة بمحل من ايالة كرت برطن الذي ليس فيه قونص ولا خليفة من سلطان مراکش .

وهذه الحجة المذكورة حيث يكون شاهداً عليها القونص او نائبه او العدل على خط يد عامر ذمته كما ذكر ، فانها تكون جارية مقبولة لدى السوالة المدعى عندهم ، واذا احد المدينين من رعية مراکش فرّ وهرب لبلد داخل ايالة مراکش الذي لم يستقر بها قونص كرت برطن ولا نائبه فان دولة المسلمين يلزم الهارب المذكور اذا كان بالمحل الذي فيه جارية المخزنية (1) بالمجسيء والحضور لطنجة او لمدينة اخرى او مرسى اخرى من ايالة مراکش باي محل رضي مدينه الدعوى والفصال لدى ولاة مراکش .

الشرط الحادي عشر

اذا القونص خنرال او القونص او خليفته او نائبه من سلطانة كرت برطن يحتاجون من دولة المسلمين اعانة لهم في القبض او الحمل لاحد من رعية كرت برطن فان الولاية يعينهم بالمخزنية او عسة او فلائك بسلاحهم لذلك ، وتكون سخرتهم (2) مثل ما يعطون رعية سلطان مراکش

الشرط الرابع عشر

ان كل دعوة كبيرة او خصومة او اسباب الشكايات الذي يصدر من رعية كرت برطن مع رعية اجناس اخرى لا يدخل ولا يبحث في دعواهم قواد

(1) المخزنية هنا تعني سلطة الدولة وقوانينها واحكامها

(2) السخرة مبلغ من المال يؤديه شخص لشخص آخر يقوم بعمل لمصلحته .

ولا قضاة ولا غيرهم من ولاية مراکش ، نعم اذا ظلم احد من رعية مراکش في ذلك الدعوى في نفسه او متاعه لهم الدخول حينئذ ، ويكون حاضراً احد من ولاية المسلمين او مَنْ ينوب عنه لمحل الحكم بموضع القونص ، وجميع هذه الدعاوي يكون الفصل فيها لدى القنصوات في محل خدمتهم فقط دون دخول لـولاية مراکش في ذلك ، ويكون الفصل والحكم على مقتضى القوانين المعلوماتين او بما يقتضي نظر القنصوات المذكورين .

EXTRACT FROM THE TREATY OF PEACE AND FRIENDSHIP,
CONCLUDED ON 9 DECEMBER 1856
BETWEEN THE EMPIRE OF MOROCCO AND THE KINGDOM
OF GREAT BRITAIN AND IRELAND

ARTICLE 2

Her Majesty The Queen of Great Britain may appoint one or more Consuls in the dominions of The Sultan of Morocco and Fez, and such Consul or Consuls shall be at liberty to reside in any of the sea-ports or cities of The Sultan of Morocco which they or the British Government may choose, and find most convenient for the affairs and service of Her Britannic Majesty and for the assistance of British merchants.

ARTICLE 3

The British Chargé d'Affaires or other political agent accredited by The Queen of Great Britain to the Sultan of Morocco, as also the British Consuls who shall reside in the dominions of The Sultan of Morocco shall always have respect and honour paid to them, suitable to their rank.

Their houses and families shall be safe and protected. No one shall interfere with them, or commit any act of oppression or disrespect towards them, either by words or by deeds and if any one should do so, he shall receive a severe punishment, as a correction to himself and check to others.

The said Chargé d'Affaires shall be at liberty to choose his own Interpreters and servants, either from the Mussulmans or others, and neither his Interpreters nor servants shall be compelled to pay

any capitation tax, forced contribution or other similar or corresponding charge. With respect to the Consuls or Vice Consuls who shall reside at the ports under the orders of the said Chargé d’Affaires, they shall be at liberty to choose one Interpreter, one guard, and two servants, either from the Mussulmans or others and neither the Interpreter nor the guard, nor the servants, shall be compelled to pay any capitation tax, forced contribution, or other similar or corresponding charge. If the said Chargé d’Affaires should appoint a subject of The Sultan of Morocco as Vice Consul at a Moorish port, the said Vice Consul, and those members of his family who may dwell within his house shall be respected and exempted from the payment of any capitation tax, or other similar or corresponding charge but the said Vice Consul shall not take under his protection any subject of The Sultan of Morocco except the members of his family dwelling under his roof. The said Chargé d’Affaires, and the said Consuls, shall be permitted to have a place of worship, and to hoist their national flag at all times on the top of the houses which they may occupy, either in the city or out of it, and also in their boats whenever they go to sea. No prohibition nor tax shall be put upon their goods, furniture, or any other articles which may come to them for their own use and for the use of their families, in the dominions of The Sultan of Morocco but the said Chargé d’Affaires, Consuls, or Vice Consuls, shall be required to deliver to the Officers of the Customs a Note of hand specifying the number of articles which they shall require to be passed. This privilege shall only be accorded to those Consular Officers who are not engaged in trade. If the service of their Sovereign should require their attendance in their own country, or if they should depute another person to act for them in their absence, they shall not be prevented in any way from so doing, and no impediment shall be offered either to themselves, their servants, or their property, but they shall be at liberty to go and come, respected and honoured and both they themselves and their deputies or Vice Consuls shall be entitled, in the most ample sense, to every privilege which is now enjoyed, or may in future be granted, to the Consul of any other Nation.

ARTICLE 4

With respect to the personal privileges to be enjoyed by the subjects of Her Britannic Majesty in the dominions of The Sultan of Morocco, His Sherifian Majesty engages that they shall have a free and undoubted right to travel and reside in the territories and dominions of His said Majesty, subject to the same precautions of police which are practised towards the subjects or citizens of the most favoured nations.

They shall be entitled to hire ; on lease or otherwise, dwellings and warehouses and if a British subject shall not find a house or warehouse suitable for his dwelling or for his stores, the Moorish Authorities shall assist him in finding a site within the localities generally selected for the habitations of Europeans, if there be a suitable site within the town, for building a dwelling or stores, and an agreement shall be entered upon in writing, with the Authorities of the town, regarding the number of years that the British subject shall retain possession of the land and buildings, in order that he shall thus be repaid the expenses of the outlay he shall have made ; and no person shall compel the British subject to give up the dwelling or warehouses until time mentioned in the said document shall have expired. They shall not be obliged to pay, under any pretence whatever, any taxes or impositions. They shall be exempt from all military service, whether by land or sea from forced loans, and from every extraordinary contribution. Their dwellings, warehouses, and all premises appertaining thereto, destined for purposes of residence or commerce, shall be respected. No arbitrary search of or visit to the houses of British subjects, and no arbitrary examination or inspection whatever of their books, papers, or accounts shall be made ; but such measures shall be executed only in conformity with the orders and consent of the Consul General or Consul. And generally, His Majesty The Sultan engages that the subjects of Her Britannic Majesty residing in his states or dominions shall enjoy their property and personal security in as full and ample manner as subjects of the Emperor of Morocco are entitled to do within the territories of Her Britannic Majesty.

Her Britannic Majesty, on her part, engages to ensure the enjoyment of the same protection and privileges to the subjects of His Majesty The Sultan of Morocco within her dominions, which are or may be enjoyed by the subjects of the most favoured nations.

ARTICLE 8

In all criminal cases and complaints, and in all civil differences, disputes, or causes of litigation which may occur between British subjects, the British Consul General, Consul, Vice Consul, or Consular Agent, shall be sole judge and arbiter. No Governor, Kadi, or other Moorish Authority shall intermeddle therein but the subjects of Her Britannic Majesty shall, in all matters of criminal or civil cognizance arising or existing between British subjects exclusively, be amenable to the tribunal of the Consul General, Consul, or other British Authority only.

ARTICLE 9

All criminal cases and complaints, and all civil differences, disputes, or causes of litigation arising between British subjects and subjects of the Moorish Government, shall be adjusted in the following manner

If the plaintiff a British subject and the defendant a Moorish subject, the Governor of the town or district, or the Kadi, according as the case may appertain to their respective Courts, shall alone judge the case, the British subject making his appeal to the Governor or Kadi, through the British Consul General, Consul, or his deputy, who will have a right to be present in the Court during the whole trial of the case.

In like manner, if the plaintiff be a Moorish subject, and the defendant a British subject, the case shall be referred to the sole judgement and decision of the British Consul General, Consul, Vice Consul, or Consular Agent ; the plaintiff shall make his appeal

through the Moorish Authorities and the Moorish Governor, Kadi, or other officer who may be appointed by them shall be present, if he or they so desire, during the trial and judgement of the case.

Should the British or Moorish litigant be dissatisfied with the decision of the Consul General, Consul, Vice Consul, Governor, or Kadi, (according as the case may appertain to their respective Courts), he shall have a right of appeal to Her Britannic Majesty's Chargé d'Affaires and Consul General, or to the Moorish Commissioner for Foreign Affairs, as the case may be.

ARTICLE 10

A British subject suing in a Moorish Court of Law, a subject of the Sultan of Morocco, for a debt contracted within the dominions of The Queen of Great Britain shall be required to produce an acknowledgement of the claim written either in the European or Arabic characters, and signed by the Moorish debtor in the presence of, and testified by, the Moorish Consul, Vice Consul or Consular Agent, or before two witnesses, whose signatures shall have been at the time, or subsequently, certified by the Moorish Consul, Vice Consul, or Consular Agent or by a British Notary in a place where no Moorish Consul, Vice Consul, or Consular Agent resides. Each document so witnessed or certified by the Moorish Consul, Consular Agent, or British Notary, shall have full force and value in a Moorish tribunal. Should at any time a Moorish debtor escape to any town or place in Morocco where the Authority of The Sultan may be established and where no British Consul or Consular Agent may reside, the Moorish Government shall compel the Moorish debtor to come to Tangier, or other port or town in Morocco where the British creditor may desire to prosecute his claim before a Moorish Court of Law.

ARTICLE 11

Should the British Consul-General, or any of the British Consuls, Vice Consuls, or Consular Agents, have at any time occasion to

request from the Moorish Government the assistance of soldiers, guards, armed boats, or other aid for the purpose of arresting or transporting any British subject, the demand shall immediately be complied with on payment of the usual fees given on such occasions by Moorish subjects.

ARTICLE 14

In all criminal cases, differences, disputes, or other causes of litigation arising between British subjects and subjects or citizens of other foreign nations, no Governor, Kadi, or other Moorish Authority shall have a right to interfere unless a Moorish subject may have received there by any injury to his person or property, in which case the Moorish Authority or one of his Officers, shall have a right to be present at the tribunal of the Consul.

Such cases shall be decided solely in the tribunals of the foreign Consuls, without the interference of the Moorish Government, according to the established usages which have hitherto been acted upon, or may hereafter be arranged between such Consuls (1).

المعاهدة المغربية الإسبانية

المبرمة يوم 26 ابريل 1860

الشرط الثاني (*)

ان ارض سبتة المذكورة والمحدودة في الشرط الثالث يعطيها سلطان مراكش لسلطانة اصبانيا ليكون الصلح دائما وابدأ وتثبت الصلحة بين الدولتين ويصفي الغيار (1) بينهما

الشرط الثالث

ان سلطان مراكش يعطي لسلطانة اصبانيا الارض المذكورة ، وتكون تحت حكمها وتحت سلطانتها من البحر الذي يبدأ قريبا من الرأس من جهة

(*) لما كانت هذه الشروط او المواد المنتقاة من المعاهدة مكتوبة بعربية عامية لا يعقلها الا العالمون أثريا قرنوها بعربية فصيحة يفهمها كل واحد ، ولا سيما من لا يحسنون العامية وفيما يلي الشروط مفصحة

المادة الثانية

ورغبة في زوال جميع الأسباب التي كانت العلة في قيام الحرب التي - لحسن الحظ - قد وضعت اليوم اوزارها ، فان جلالة ملك المغرب - تحدوه رغبة خالصة في اثبات السلم - يصادق على توسيع ايالة مدينة سبتة الإسبانية ومدّها الى ما يناسب من الجهات لضمان السلامة والأمن لحمايتها ، وذلك طبقا تحدده المادة الآتية :

المادة الثالثة

ولتنفيذ ما تنص عليه المادة السالفة ، فان جلالة ملك المغرب يتنازل لجلالة ملكة اسبانيا - ليكون ملكا لها وتحت سيادتها القامة - عن كل الاقليم المنحصر بين البحر ومرتفعات سلسلة بليونش والممتد الى خندق انجرة .

(1) الغيار في العامية المغربية : الخلاف ، سوء التفاهم ، والفعل تغير عليه ، وهم تغايروا .

الشرقي من المرسعة الأولى التي تسمى بالعربية خندق رحمة من ساحل البحر الذي هو شرشر لسبقة من الواد الذي يتم هناك ويطلع على جنب الشرقي من البلاد حتى إلى رأس الجبل المسمى بالأصينيول الرنكاط وبالعربية جامع برياش ، ومن تم كيمشي على ذلك الطريق حتى تميل وتتفاصل على محاج من الحجار ، ومن ذلك العنق كيهبط الى جانب الجبل الذي يميل من جبل العنابت بالعربي وبالأصينيول من جبال بوليونس ، وفي ذلك العلو هو البرج الذي يذكر بالأصينيول ازبل صكوند وبالعربية برج جامع برياش والبرج الثاني بالأصينيول فرنسيسكو دي اسيس وبالعربية برج سيدي ابراهيم ، والثالث بالأصينيول برج بينير وبالعربية برج كدية ظهار الزنايدية والخامس بالأصينيول برنسيي ألفونسو وبالعربية برج واد اويات ، وكتتبع ذلك الواد حتى يخرج في البحر من جهة اللبشر من مدينة سبقة ، وكتعمل هذه المواضع كنصف دائرة التي نمت في مرسعة برنسيي ألفونسو بالأصينيول ، وبالعربية مرسعة اويات الذي هي في ساحل البحر من جهة اللبشر من مدينة سبقة بعد ما شافو الأرض النواب من اصينية ومراكش في تاريخ المسيح اربعة من ابريل عام ستون وثمانمة والف الموافق لتاريخ اثني عشر من رمضان سنة ستة وسبعون ومئتان والف من الهجرة ، وهذه الأرض التي تبق تحت حكمه سلطنة اسيانيا

وبناء على ذلك ، فان جلالة ملك المغرب يسلم لجلالة ملكة اسبانيا - لبسط سيادتها المطلقة عليه - جميع الاقليم الذي يحصره البحر من جهة ، والذي يمتد من الوادي او الجدول الذي ينتهي بالقرب من الراس الشرقي لخليج خندق رحمة على الساحل الشمالي لمدينة سبقة ، ثم يرتفع نحو الجزء الشرقي منه حيث يمتد جبل رينيكاضو ، ومن ثمة يسير في اتجاه الساحل ثم ينعرج كثيرا الى ان يصل الى منحدر حاد الأطراف من احجار كلسية ، ثم ينحدر محاذيا الشاطيء ابتداء من الممر الموجود هناك ، وذلك بسفح جبال بليونش حيث توجد بقممها الرئيسية قلعة ايسابيل الثانية ، وقلعة فرنسيسكو دي اسيس ، وقلعة تيسنيروس ، وقلعة الفونسو (وادي اويات) الى ان يصل الى البحر مكونا في مجموعه قوسا ينتهي بخليج الامير الفونسو (وادي اويات) بالساحل الجنوبي لمدينة سبقة المذكورة ، وذلك بناء على ما عينته وحددته اللجنة المشكلة من اسبان ومغاربة ، واثبت في المحضر الموقع عليه من طرف اللجنة المذكورة بتاريخ 4 ابريل من السنة الجارية (12 رمضان 1276) .

ان الأرض التي تبق بين حدود الجانبين هي من طرف الواد حتى الى رؤوس الجبال التي هي مقابلة من جانب البحر الى الجنب الآخر من البحر ليس هي لمراكش ولا لاصبانيا مثل ما هو مذكور في عقد حدود سبتة .

الشرط الثامن

ان سلطان مراكش يعطي لسلطانة اصبانيا على الدوام أرض على ساحل البحر المحيط قريباً من صانطه كروث الصغيرة يعني بالعربية قريباً من اكدير حتى تبني فيه بنيان لصيادة الحوت مثل الذي كان هناك قديماً ، وحتى يكمل ما ذكرناه في هذا الفصل يوجب ان سلطان الدولتين يتوقفوا مع بعضهما ويسموا في هذاك الوقت الوكلاء من الدولتين حتى يعملوا الأرض والحدود لهذين البنيان .

الشرط التاسع

ان سلطان مراكش يوجب عليه يدفع لسلطانة اصبانيا لأجل المصروف في الحرب المبلغة من عشرين مليون من دوره اصبانيول او اربعمئة مليون من

ورغبة في صيانة تلك الحدود ، تعين أرض محايدة تمتد مما يواجهها من منحدرات الوادي الى قمم الجبال ، وينتهي كل طرفها بالبحر ، وذلك بناء على ما ينص عليه المحضر المشار اليه بهذه المادة

المادة الثامنة

يتعهد جلالة ملك المغرب ، بالتنازل الى الابد لصاحبة الجلالة الملكة الكاثوليكية عن الأرض الكافية لإنشاء مركز لصيد الأسماك على مقربة من سانطاكروث الصغيرة Santa Cruz de mar piquina بساحل المحيط الاطلسي مثلما كان للدولة الاسبانية في عهد قديم

ولا نجاز ما تم الاتفاق عليه في هذه المادة ، يجب على حكومتي صاحبة الجلالة الكاثوليكية وجلالة ملك المغرب ، ان يتفقا بايديء ذي بدء على تعيين لجنة من لـدن كل منهما لتتوليا معا تعيين الأرض والحدود التي يلزم ان تكون للمركز المذكور .

ريال البليون . وهذه المبلغه تكون مخلصه بدفع المال للرجل السذي مختار
سلطانة اصفانيا وفي المرسه التي يختار سلطان مراکشه ، وقوع الدفع يكون
كما نذكروه : وذلك مئة مليون من ريال بليون في اول يلىو من تاريخ المسيح
موافق الى ثمانية من شهر حجة عام ستة وسبعون ومئتين وألف من الهجرة ،
ومئة مليون الثالثة من ريال بليون في 29 اكتوبر من تاريخ المسيح موافق الى
ثمانية من ربيع الثاني عام 1277 سبع وسبعين ومئتين وألف من الهجرة ، ومئة
مليون الرابعة من ريال بليون في ثمانية وعشرين دجنبر من تاريخ المسيح ،
الموافق الى ثمانية من جمدى الثانية عام 1277 ، سبع وسبعين ومئتين وألف من
الهجرة ، واذا سلطان مراکش يدفع هذا المال قبل الأجل المذكور يوجب على
عسكر الاصفينول يخرج من مدينة تطوان ومن أرضها ، ولكن هذه المدينة
وارضها والأرض التي كانت قديماً للباشا من تطوان تبقى تحت يد سلطنة
اصفانيا مثل ضمن حتى ان تدفع المبلغه بالكل

الشرط العاشر

ان سلطان مراکش يتبع اثر ابيه واسلافه رحمهم الله تعالى الذين
حرسوا وحموا الفريلية والقسيس الاصفينولي ، ولذلك يأذن ان في مدينة فاس

المادة التاسعة

يتعهد جلالة ملك المغرب بأن يؤدي لجلالة الملكة الكاثوليكية ، تعويضا عن تكاليف
الحرب وقدره عشرون مليون ريال ، اي اربعمئة مليون من القروش ، ويتم تسليم هذا المبلغ
في اربع دفعات للشخص الذي تعينه جلالة الملكة ، وذلك بالثغر الذي يختاره جلالة ملك
المغرب ، على ان يكون ذلك الدفع مقسما كما يلي : مئة مليون من القروش في فاتح يوليو ،
ومئة مليون اخرى في 29 غشت ، ومثلها في 29 اكتوبر ، واخرى في 28 دجنبر ، وكل ذلك
من السنة الجارية

واذا ما قام جلالة ملك المغرب بتسديد ذلك المبلغ بكامله قبل المواعيد المحددة ،
فان الجيش الاسباني يقوم على الفور بالجلاء عن مدينة تطوان ونواحيها

وما دام الدفع الكلي لم يتم فان الجيش الاسباني سيحتل المدينة التطوانية
وعماليتها .

يكون بنيان الدار والقسيس المذكور ، وكيعطي لهم الوقار الذي اعطي لهم بالسلطين المتقدمين ، وهؤلاء القسيس في اي ما كان الموضع من بلاد الغرب فآين يكونوا موجودين يقدروا يفعلوا بسراح وبالحرية كل ما يامر لهم دينهم ، ويقدروا يأويوا حالهم ونفسهم وديارهم ودار الشفا ، ويكون لهم الوقار اللازم من سلطان مراکش ، ويعلم رعيته بان لا تصل ضرورة .

الشرط الحادي عشر

لما جيش الاصينيول يخرج من مدينة تطوان ، دولة اسبانيا تقدر تشقري ارض صغيرة قريب لدار القنصل الاصينيول وتبني فيها كنيسة من غير الناقوس ، وفي هذه الكنيسة يقدروا يصلوا القسيس مثل ما يامرهم دينهم لأجل انفس الاصينيول الذين ماتوا في الحرب ، وكذلك سلطان مراکش يعلم رعيته ان الكنيسة والقسيس والمقابر لا يقربهم احد بضرورة .

المادة العاشرة

ان جلالة ملك المغرب ، جريا على عادة اسلافه الاماجد الذين كانوا يحيطون رجال التبشير الاسبان بحماية فعالة خاصة - يسمح بانشاء بيت للمبعوثين الاسبان بمدينة فاس ، ويقر جميع الامتيازات والاعفاءات التي منحهم اياها ملوك المغرب السابقون ، وفي اي جزء من اجزاء الامبراطورية المغربية يحل اولئك المبعوثون الاسبان او يستقرون به يحق لهم مزاولة خدماتهم المقدسة بكل حرية ، كما ان نفوسهم وبيوتهم ومناوبهم تتمتع بالامان والحماية الضروريتين .

ويقوم جلالة ملك المغرب في الوقت المناسب باصدار اوامره في هذا الشأن الى جميع ولاته وممثليه ليعملوا على الدوام على تنفيذ كل ما هو منصوص عليه في هذه المادة .

المادة الحادية عشر

لقد اتفق بصفة صريحة على انه عند ما تجلو الجيوش الاسبانية عن تطوان ، فانه سيكون في الامكان الحصول على قطعة ارض مناسبة بالقرب من القنصلية الاسبانية ، لتشييد بها كنيسة حيث يتسنى للقساوسة الاسبان ان يزاولوا شعائهم الدينية واقامة صلوات الترحم على ارواح الجنود الاسبان الذين ماتوا في ميادين القتال .

الشرط الثالث عشر

ان العقد التجاري يكون في الزمان الاقصر الذي يعطي لرعية الاصبنيول كل الافادة والمنفعة التي اعطيت او ستعطى في الزمان المستقبل للطائفة الافضلة ، لأن سلطان مراكش هو محقق بأن هذا واجب يكون في البيع والشراء ، لأنه يعلم اللوازم التي هي عند الدولتين ويعمل جهده حتى ان هذا يدوم دائما

الشرط الخامس عشر

ان سلطان مراكش ياذن ان احب لرعية الاصبنيول يشترون الخشب في غابات مراكش ويدفعوا في صالحة الخشب ، واذا سلطان مراكش يمنع لكل طائفة كذلك يكون يمنع لهم ، ومن غير ان يفهم اننا غيرنا التسليم الذي فعل واعطى لسلطانة اصبانيا بعقد عام تسعة وتسعين وسبعمئة والاف من تاريخ المسيح

وان جلالة ملك المغرب ليتعهد بالعمل على احترام الكنيسة وبيت القساوسة ومقابر الاسبان ، ويقوم باصدار الاوامر المناسبة في هذا الشأن

المادة الثالثة عشر

تبرم في اقرب وقت ممكن معاهدة تجارية تمنح بموجبها للرعايا الاسبان جميع المزايا المماثلة التي اعطيت او ستعطى للدولة التي حظيت باكبر امتياز

وان جلالة ملك المغرب لمقتنع بفائدة توثيق العلاقات التجارية بين الامتين ، لذا فهو يعرض مساهمته في سبيل تيسير اقامة تلك العلاقات بقدر الامكان ، وذلك وفق ما تدعو اليه حاجات الجانبين وما يتلاءم مع مصالحهما

المادة الخامسة عشرة

يسمح جلالة ملك المغرب للرعايا الاسبان بشراء وتصدير الخشب من غابات مملكته ، وذلك بعد اداء الرسوم الواجبة ، اللهم الا اذا رأى من المناسب اصدار امر عام يمنع التصدير الى كل الدول ، على ان ذلك لا يعني حدوث تغيير في الامتياز المنومح لجلالة الملكة الكاثوليكية بموجب اتفاقية سنة 1799 .

EXTRACTO DEL TRATADO DE PAZ Y AMISTAD ENTRE S. M. CATOLICA Y S. M. EL REY DE MARRUECOS

Firmado en Tetuan a 26 de Abril de 1860

Artículo 2. — Para hacer que desaparezcan las causas que motivara la guerra, hoy felizmente terminada, Su Majestad el Rey de Marruecos, llevado de su sincero deseo de consolidar la paz, conviene en ampliar el territorio jurisdiccional de la Plaza española de Ceuta hasta los parajes más convenientes para la completa seguridad y resguardo de su guarnición, como se determina en el artículo siguiente.

Artículo 3. — A fin de llevar a efecto lo estipulado en el artículo anterior, Su Majestad el Rey de Marruecos cede à Su Majestad la Reina de las Españas en pleno dominio y soberanía el territorio comprendido desde el mar siguiendo las alturas de Sierra Bullones hasta el barranco de Anghera.

Como consecuencia de ella, Su Majestad el Rey de Marruecos cede a Su Majestad la Reina de las Españas en pleno dominio y soberanía todo el territorio comprendido desde el mar, partiendo próximamente de la punta oriental de la primera bahía de Handag Rahama en la costa Norte de la plaza de Ceuta por el barranco o arroyo que allí termina, subiendo luego a la porción oriental del terreno, en donde la prolongación del monte del Renegado, que corre en el mismo sentido de la costa, se deprime más bruscamente para terminar en un escarpado puntiagudo de piedra pizarrosa, y desciende costeano desde el boquete o cuello que allí se encuentra por la falda o vertiente de las montañas o estribos de Sierra Bullones, en cuyas principales cúspides están los

reductos de Isabel II. Francisco de Asís. Piniers. Cisneros y Principe Alfonso. en árabe Vad-aníat. y termina en el mar, formando el todo un arco de círculo que muere en la ensenada del Príncipe Alfonso. en árabe Vad-aníat. en la costa Sur de la mencionada plaza de Ceuta. según ya ha sido reconocido y determinado por los comisionados españoles y marroquies con arreglo al acta levantada y firmada por los mismos en 4 de abril del corriente año.

Para conservación de estos mismos límites se establecerá un campo neutral, que partirá de las vertientes opuestas del barranco hasta la cima de las montañas desde una a otra parte del mar, según se estipula en el acta referida en este mismo artículo.

Artículo 8. — Su Majestad Marroquí se obliga a conceder a perpetuidad a Su Majestad Católica. en la costa del Océano junto Santa Cruz la Pequeña. el territorio suficiente para formación de un establecimiento de pesquería como el que España tuvo allí antiguamente.

Para llevar a efecto lo convenido en este artículo, se pondrán previamente de acuerdo los Gobiernos de Su Majestad Católica y Su Majestad Marroquí. los cuales deberán nombrar Comisionados por una y otra parte para señalar el terreno y los límites que deba tener el referido establecimiento.

Artículo 9. Su Majestad Marroquí se obliga a satisfacer a Su Majestad Católica. como indemnización por los gastos de la guerra. la suma de veinte millones de duros. o sean cuatrocientos millones de reales de vellón. Esta cantidad se entregará por cuartas partes a la persona que designe Su Majestad Católica y en el puerto que designe Su Majestad el Rey de Marruecos en la forma siguiente cien millones de reales de vellón en 1^o de julio; cien millones de reales de vellón en 29 de agosto; cien millones de reales de vellón en 29 de octubre, y cien millones de reales de vellón en 28 de diciembre del presente año.

Si Su Majestad el Rey de Marruecos satisfaciese el total de la cantidad primeramente citada antes de los plazos marcados. el ejército español evacuará en el acto la ciudad de Tetuán y su territorio. Mientras este pago total no tenga lugar, las tropas españolas ocuparán la indicada plaza de Tetuán y el territorio que comprendía el antiguo Bajalato de Tetuán.

Artículo 10. Su Majestad el Rey de Marruecos siguiendo el ejemplo de sus ilustres predecesores que tan eficaz y especial protección concediera a los misioneros españoles, autoriza el establecimiento en la ciudad de Fez de una casa de misioneros y confirma en favor de ellos todos los privilegios y las exenciones que concedieron en su favor los anteriores Soberanos de Marruecos.

Dichos misioneros españoles, en cualquier parte del Imperio marroquí donde se hallen o se establezcan, podrán entregarse libremente al ejercicio de su sagrado ministerio, y sus personas, casas y hospicios disfrutarán de toda la seguridad y la protección necesarias.

Su Majestad el Rey de Marruecos comunicará en este sentido las órdenes oportunas a sus autoridades y delegados para que en todos tiempos se cumplan las estipulaciones contenidas en este artículo.

Artículo 11. — Se ha consignado expresamente que, cuando las tropas españolas evacuen Tetuán, podrá adquirirse un espacio proporcionado de terreno próximo al Consulado de España para la construcción de una iglesia donde los sacerdotes españoles puedan officiar el culto católico y celebrar sufragios por los soldados españoles muertos en la guerra.

Su Majestad el Rey de Marruecos promete que la iglesia, la morada de los sacerdotes y los cementerios de los españoles serán respetados, para lo que comunicará las órdenes convenientes.

Artículo 13. Se celebrará a la mayor brevedad posible un Tratado de Comercio, en el cual se concederá a los súbditos españoles todas las ventajas que se hayan concedido o se concedan en el porvenir a la nación más favorecida.

Persuadido S.M. el Rey de Marruecos de la conveniencia de fomentar las relaciones comerciales entre ambos pueblos, ofrece contribuir por su parte a facilitar todo lo posible dichas relaciones con arreglo a las mutuas necesidades y conveniencia de ambas partes.

Artículo 15. — Su Majestad el Rey de Marruecos concede a los súbditos españoles el poder comprar y exportar libremente las maderas de los bosques de sus dominios, satisfaciendo los derechos correspondientes, a menos que por una disposición general crea conveniente prohibir la exportación a todas las naciones, sin que por esto se entienda alterada la concesión hecha a Su Majestad Católica por el Convenio del de 1799.

الاتفاقية المغربية الاسبانية (٢)

المبرمة في 20 نونبر 1861

الفصل الثاني

ان جناب سلطنة اسبانيا تقدر تعين قنصل عام او قناصل اخرين او خلايف او خلايف الخلايف (1) في كافة اباله المغرب ، وهذه النواب المذكورين لهم ان يسكنوا في اي مرسه كانت او مدينه من المدن التي تختارها الدولة الاسبانيه او تناسب اخيار خدمه حضرة سلطنة اسبانية .

الفصل الثالث

ان نائب المفوض الاسباني او غيره ، الذي ياتي بامر سلطنة اسبانيا بمراسلتها لسلطان مراكش ، والقنصل العام ، او القناصل الآخرين ، او

(*) حرر النص العربي لهذه المعاهدة تحريراً ركيكاً رديئاً ، عامي الكلمات والعبارات ، ويظهر ان تراجمة اسبانيين هم الذين عربوه اعتماداً على النص الاسباني فصعب فهمه حتى على المغاربة انفسهم ، وقد استحسننا ان نقرن الترجمة الركيكة بترجمة فصيحة تيسيراً للفهم ، معتمدين على النص الاسباني للمعاهدة وعلى نصها العربي المحفوظ بالمكتبة الداودية بتطوان ، والآخر المنشور بالجزء الثالث من اتحاف اعلام الناس

الفصل الثاني

تستطيع صاحبة الجلالة ملكة اسبانيا ان تعين قنصلا عاما ، وقناصل ، ونواب قناصل ، ووكلاء قنصليين في جميع اراضي ملك المغرب .
وهؤلاء الموظفون يمكنهم ان يقيموا في اي ميناء او بلد تختاره الحكومة الاسبانية وتراه انسب لخدمة مصالح صاحبة الجلالة الكاثوليكية .

الفصل الثالث

ان نائب اسبانيا المفوض ، او اي وكيل ديپلوماسي اخر تعتمد صاحبة الجلالة الكاثوليكية لدى ملك المغرب ، وكذا القناصل ، ونواب القناصل ، والوكلاء القنصليين لهم التوقير والاحترام المناسبات لمرتبتهم .

(1) يراد بخليفة القنصل Le Vice Consul وبخليفة القنصل الوكيل القنصلي Agent Concul

خلفائهم او نواب القناصل الاسپنيول الذين يسكنون في مملكة سلطان مراکشة لهم الاحترام والوقار المناسب لقدر مرتبتهم ، وعيالهم واصحابهم وديارهم يكونوا موقرين محترمين في الحماية ، ولا يقدر احد يصلهم بمكروه في اقل المسائل لا بالفعل ولا بالكلام ، وان خرج احد على ما ذكرناه تلزمه العقوبة الشديدة ليتأدب ، والنائب المفوض هو والقنصل العام له ان يجعل الترجمانين والبوابة (1) والخدام من المسلمين او غيرهم من اي جنس شاء ، وهؤلاء الترجمانين والخدام لا يلزمهم اداء الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك . واما القناصل وخلفاؤهم او نواب القناصل الذين هم تحت حكم النائب المفوض المذكور المستقرين بالمراسي لهم ان يختاروا ترجمانا واحدا وبوابة واحدا ومتعلمين اثنين من المسلمين او غيرهم ، ولا تلزمهم الجزية ولا الغرامة ولا ما يشبه ذلك ، واذا جعل النائب المذكور خليفة او من يتوبه في خدمته القنصلية بمرسى من مراسي الغرب من رعية السلطان فالخليفة او النائب المذكور وعياله الساكنة بداره يكونوا موقرين محترمين ، ولا تلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك .

ويكون لهؤلاء الوكلاء ومنازلهم واسرهم الحصانة المطلقة ، والامن الكامل ، والحماية التامة ، ولا يقدر احد ان يسيء اليهم بقول او فعل حتى في اقل الامور ، واذا خالف احد ذلك يعاقب عقابا شديدا زجرا له وليتعض به غيره .

ويستطيع النائب المفوض او القنصل العام ان يستخدم بكل حرية التراجمة والبوابين والخدم من بين الرعايا المسلمين او غيرهم من رعايا الاجناس ، ويعفى هؤلاء التراجمة والخدام من اداء اي جزية عن انفسهم او ضريبة عن ممتلكاتهم ، وكل ما يشبه ذلك

اما غير النائب المفوض او القنصل العام من قناصل ونواب قناصل ووكلاء قنصليين مستقرين بالموانئ فلهم ان يستخدموا ترجمانا واحدا وحارسا واحدا وخدامين اثنين من بين المسلمين او غيرهم من رعايا البلدان الاخرى ، ولا يلزم الترجمان ولا الحارس ولا الخدامين اداء جزية او ضريبة او ما يشبههما

واذا عين النائب المفوض او القنصل العام احد رعايا ملك المغرب نائب قنصل او وكيل قنصليا بأحد موانئ المغرب فانه يكون هو واهله الساكنين معه بداره موقرين محترمين ، ويعفون من اداء اي جزية او ضريبة او ما يشبههما ، ولكنه لا يستطيع ان يمنح الحماية لاحد من رعايا ملك المغرب باستثناء افراد اسرته الساكنين معه بداره .

(1) البواب حارس الباب في العامية المغربية ، ومن امثالهم (باب الله ما عليه بواب)

ولا يكون له أحد تحت حمايته من رعية ايالة المغرب الا اشخاص عياله فقط .
والنائب المفوض المذكور والقنصل العام والخليفة ونائبهم لهم في اتخاذ موضع
لصلاتهم وفي جعل السنجق لجنسه في كل وقت بأعلا ديار سكناتهم داخل المدينة
او خارجها ، وفي زورقهم اذا ارتحلوا في البحر ، ولا يلزم للنائب او القنصل
العام او خلفائهم المذكورين أعلاه اعشار على حوائجهم واثاثهم ومسائلهم التي
ترد عليهم لايالة سلطان مراکشة لأنفسهم ولأهل ديارهم ، ولا يلزم عليها اعشار
ولا يمنع أحد دخولها في مملكة المغرب . والنائب والقنصل وكافة الخلائف المذكورين
حيث تصل حوائجهم واثاثهم للمراسي يحتاجون ان يوجهوها للأمين تذكره
ويذكرون فيها عددًا ما يريدون جوازهم من حوائجهم ، وهذه الانعام لا يكون الا
للولاة الذين لا يتجرون .

واذا دعت احدهم خدمة سلطانتهم في ايابه لبلده وجعل
شخصاً آخر يقوم مقامه في مدة غيبته فذلك الشخص تقبله دولة المغرب وتنعم
له بالانعام والوقار والاحترام الذي كان لما قبله ، ولا يمنعون أحداً من الخروج
الولاة المذكورة ، بل هم على حريتهم في كل وقت وعلى كل حال ، والنائب او
غيره من القناصل والخلفاء المذكورين او المبعولين على يديهم ليقومون
مقامهم لهم المباجلة والخصوصية التي لمثلهم من الأجناس وفي المستقبل .

وللنائب المفوض او القنصل العام ، والقناصل ، ونواب القناصل ، والوكلاء
القنصليين لصاحبة الجلالة الكاثوليكية ، ان يتخذوا مكانا لاداء صلاتهم ، كما لهم ان
يرفعوا في كل وقت علمهم الوطني بأعلا الديار التي يسكنونها داخل المدينة وخارجها ،
وعلى سفنهم عند ما يركبون فيها

ويعفى من اداء الرسوم الجمركية ما يرد على الوكلاء المذكورين واقاربهم من
المتاع والأثاث الخاص بهم عند دخوله الى اراضي ملك المغرب ، لكن يجب عليهم ان
يرسلوا الى موظفي الجمر مذكرة كتابية ومؤرخة يثبتون فيها الاشياء التي يريدون
ادخالها

وهذا الانعام لا يكون الا للوكلاء الذين لا يتجرون .

واذا دعتهم خدمة ملكتهم او اي داع آخر الى السفر فانهم لا يمنعون من ذلك
بوجه من الوجوه ، ولا ينقفون هم ولا خدمهم ولا امتعتهم ، بل تكون لهم الحرية الكاملة في
ان يذهبوا ويعودوا موقرين محترمين .

ويتمتع النائب المفوض او اي وكيل ديبلوماسي آخر ، والقنصل العام ، والقناصل ،
ونواب القناصل ، والوكلاء القنصليون لصاحبة الجلالة الكاثوليكية بجميع الفوائد
والامتيازات التي قد يعترف بها في المستقبل لمن يشبههم من ممثلي اي بلد آخر .

الفصل الرابع

رعية حضرة سلطنة اسبانية لهم ان يسافروا ويستقروا ويسكنوا حيث شاءوا بايالة حضرة سلطان مراکشة دون تعرض ولا منع من احد ، نعم يتبعوا في ذلك حكم البلاد مثل رعية خاصة الأجناس .

الفصل الخامس

اذا اشترى احد من جنس الاسپنيول داراً او مخزناً او ارضاً بايالة سلطان مراکشة واذن له الولاة في ذلك يتصرف في ملكه كيف شاء بانسواع التصرفات ولا يمنع . وكذلك اذا اشترى احدهم حانوتاً او داراً او غيرهما الى اجل فلا يخرج قبل تمام مدته بزيادة عليه او بغير زيادة حتى يكمل اجاله ، وكذلك المسلمون من رعية سلطان مراکشة اذا اشترى او اكتروا بارض اسبانية داراً او مخزناً او ارضاً بمقتضى احكام الاسپنيولية ، ولا يقبض من رعية الاسپنيول ذعيرة ولا ما يشبه ذلك . ولا تلزمهم خدمة المخزنية او العسكرية براً او بحراً ، ولا يطلبون منهم سلف غصباً او اعطاء شيء دون خواطرهم ولا غير ذلك مما يحدث ، وديارهم ومخازنهم وجميع ما ملكوه وما قاربهم للسكنى او للتجارة يكونوا موقرين .

الفصل الرابع

لرعايا صاحبة الجلالة الكاثوليكية ان يسافروا ويستقروا ويسكنوا بكل حرية حيثما يشاءون من اراضي ملك المغرب دون تعرض او منع من احد ، ولكن مع احترام اجراءات الشرطة التي تطبق على رعايا الدول الاكثر تفضيلاً

الفصل الخامس

اذا اشترى الاسبانيون بترخيص من الولاة دياراً او متاجراً او اراضياً بامبراطورية المغرب فلهم ان يتصرفوا في املاكهم كما يشاءون دون عائق ، وكذلك اذا اكتروا متاجراً او دياراً او غيرها لمدة معينة فلا يخرجون منها قبل حلول الاجل بزيادة في قيمة الكراء او غيرها حتى تكمل المدة المتفق عليها ، ومثل ذلك يكون للمغاربة عند ما يشترون او يكترون في اسبانيا دياراً او اراضياً وفق القوانين الاسبانية .

وعامل' البلاد التي يكون' فيها لا ينزّل عندهم احد ولا يسكنون في ديارهم كرها ولا بحث ولا تفتيش في ديار رعية الاسپانيول ولا في كنانيشهم وتجارتهم وكواغدهم الا باذن القنصل وموافقة او نوابه فقط .

وعلى كل حال عهدت حضرة سلطان مراکشة بان رعية الاسپانيول المستقرين بايالتة ونواحيه لهم الحفظ والأمن في انفسهم وامتعتهم مثل ما يكون لرعية سلطان مراکشة في ارض سلطنة اسپانية ، كما عهدت السلطنة المذكورة المفخمة بان رعية حضرة سلطان مراکشة يكون لهم بايالتها الحماية والمباجلة مثل ما يكون لرعية خاصة الاجناس الآن وفي المستقبل .

ولا يمكن اكراه الرعايا الاسپانيين تحت اي سبب على اداء اي ضريبة كيفما كانت .

كما يعفون من كل الخدمات العسكرية في البر وفي البحر ، ولا يكرهون على تقديم سلف او اعطاء شيء دون رضاهم في الحاضر والمستقبل .

وتكون ديارهم ومتاجرهم وكل ما يمتلكونه بقصد السكنى او التجارة محترما ، فلا يطلب منهم ان يستضيفوا احدا او يسكنوه عندهم دون رضاهم (1) ، ولا يمكن لاحد ان يفتش ديار الرعايا الاسپانيين ولا ان يطلع على سجلاتهم وحساباتهم واوراقهم الا بموافقة مسبقة واذن معجل من القنصل العام ، او القنصل ، او نائب القنصل ، او الوكلاء القنصليين

ويتعهد صاحب الجلالة ملك المغرب للرعايا الاسپانيين القاطنين في ولاياتـه وممتلكاته بالأمن الكامل والمحافظة التامة على انفسهم وامتعتهم مثلما يكون للرعايا المغاربة في اراضي صاحبة الجلالة الكاثوليكية

وتتعهد صاحبة الجلالة الكاثوليكية من جهتها بان تؤمن رعايا صاحب الجلالة الشريفة (2) الذين يقيمون في ممتلكاتها وتضمن لهم نفس الحماية وتمتعهم حاليا ومستقبلا بكل الفوائد والامتيازات التي يتمتع بها رعايا الدولة الاكثر تفضيلا

(1) كان الولاة في القديم ينزلون الشخصيات الرسمية وضيوف الحكومة في ديار الناس ، واستمر العمل بذلك الى السنوات الاخيرة

(2) كان لقب صاحب الجلالة الشريفة من القاب سلاطين المغرب ، واستمر ذلك الى أن ألغي سنة 1956 والشرف الموصوف به العاهل المغربي هو تنسله من صلب الرسول محمد عليه الصلاة والسلام

الفصل التاسع

ان' احد' من رعية سلطنة اسبانية كان بالمغرب وصدر منه ظلم لاحد مثل السب' والجراحات وهتك المروءة يرفع للقنصل العام او لخليفته اين ما كان ليزجره ، وله النظر' في ذلك على مقتضى حكم اسبانية ، او يبعثه مقيداً لبلده ان احب ذلك .

الفصل العاشر

اذا وقعت دعاوي جناية او غيرها من الخصام بين رعتي الاصبنيول القاطنين بارض المغرب لا يدخل فيها لا عامل ولا قاضي ولا غيره من ولاية مراكشة ، فللقنصل العام او لخليفته ونوابهم التصرف' فيهم ، ولا يتكلم في شأنهم احد غيرهم .

الفصل الحادي عشر

فان جميع الدعاوي والشكايات الجنائية او غيرها من الخصام التي تصدر بين رعية سلطنة اسبانية ورعية سلطان مراكشة ففصلهم كما سيذكر فيما هو آت :

الفصل التاسع

كل اسباني يصدر منه في الاراضي المغربية فعل قبيح كالشتم والجرح والمس بالاعراض يحال على القنصل العام ، او القناصل ، او نواب القناصل ، او الوكلاء القنصليين حيثما وجدوا ، ليزجره طبق قوانين اسبانيا او يبعثه محروسا الى بلده ان ظهر له ذلك

الفصل العاشر

قنصل اسبانيا العام ، والقناصل ، ونواب القناصل والوكلاء القنصليون هم وحدهم القضاة والمسددون في القضايا الجنائية والتظلمات والمنازعات والخلافات كيفما كان نوعها مدنيا وتجاريا التي تنشأ بين الرعايا الاسبانيين المقيمين بالمغرب دون ان يستطيع العمال والقضاة او اي وال مغربي ان يفصل بينهم

الفصل الحادي عشر

ان جميع الجنايات ، والتظلمات ، والمنازعات ، والخلافات ، كيفما كانت مدنية او تجارية ، التي تنشأ بين الرعايا الاسبانيين والمغاربة تفصل على الطريقة التالية :

إذا كان الشاكي من رعية سلطنة اسيانيا والمشتكى به من رعية سلطان مراكش فان حاكم البلاد ونواحيها او القاضي، حسبما هو لائق بالدعوى، يكون له الحكم فيها فقط ، وعليه فان كان صاحب الدعوى من رعية سلطنة اسيانية يرفع شكواه للحاكم او للقاضي ، لمن يكون له الامر ، بواسطة صاحب قونصو العام او وكيله ، ولهم الحضور في محل الحكم على الدعوى .

ومثل ذلك اذا كان الشاكي من رعية سلطان مراكش والمشتكى به من رعية سلطنة اسيانية يرفع لمحل الحكم والفصال لقنصو العام او لخليفته او لنائبه فقط بواسطة صاحب العامل او القاضي من رعية المغرب ، ولهم ان يحضروا او يحضروا واحد مرسول من جنابهم وقت تصريف الحكم

فاذا احد الخصمين لم يرض بحكم القنصل العام او القنصل او نوابهم او بحكم العامل او القاضي ، حسبما الدعوة تابعة حكم ولاية اسيانية او ولاية المغرب ، لهم ان يرفعوا الحكم الواقع عليهم لنائب الامور البرانية لحضرة السلطان ، او لنائب حضرة سلطنة اسيانية

الفصل الثالث عشر

إذا القنصل الاسپنيول العام او القنصل او نوابهم يحتاجون من دولة المغرب الاعانة لقبض او حمل احد من رعيته فان الولاية يعينهم بالمخزنية او

إذا كان المدعي اسيانيا والمدعى عليه مغربيا فالذي يحكم في القضية هو عامل المدينة او الناحية ، او القاضي ، حسب اختصاص هذا او ذاك ، والمدعي الاسباني يرفع شكواه الى الحاكم او القاضي بواسطة القنصل العام ، او القنصل ، او نائب القنصل ، او الوكيل القنصلي لاسبانيا ، ويستطيع هؤلاء الحضور في المحكمة خلال مدة الحكم .

ومثل ذلك اذا كان المدعي مغربيا والمدعى عليه اسيانيا فان القضية تعرض فقط للحكم والفصال على القنصل العام ، او القنصل ، او نائب القنصل ، او الوكيل القنصلي لاسبانيا ، ويقدم المدعي طلبه بواسطة الولاية المغاربة ، ويستطيع العامل المغربي والقاضي او غيرهم ممن ينيبونه عنهم الحضور ان شاءوا اثناء الحكم في القضية والفصال فيها

واذا لم يرض الشاكي او المتخاصم - مغربيا كان او اسيانيا - بحكم القنصل العام او القنصل او نائب القنصل او الوكيل القنصلي لاسبانيا ، او بحكم العامل او القاضي، حسب المحكمة المختصة لهؤلاء او اولئك ، فله ان يستأنف الحكم لدى النائب المفوض لاسبانيا او لدى النائب المغربي في الشؤون الخارجية .

العسّة او مركب بسلاحهم لذلك ، وتكون سخرتهم مثل ما يعطون رعية سلطان
مراكشة .

الفصل الخامس عشر

كلّ مَنْ هو من رعية اسبانية نصارى او مسلمين او يهوديين يكون
لهم السوا في الحقوق والمباجلة المنعم بها بموافقة هذه الشروط او بما
يسلموا لجنس آخر من خواص الاجناس في المستقبل .

الفصل السادس عشر

ان في كل دعوة جنائية او غيرها من الخصام الصادر منها اسباب
الشكايات بين رعية الاسپانيول ورعية او اهل اجناس اخرين غير رعية المغرب
لا يدخل ولا يبحث فيها عامل ولا قاضي ولا غيرهم من ولاة مراكشة ، نعم اذا
ظلم احد من رعية مراكشة في ذلك الدعوة في نفسه او في متاعه فهؤلاء الولاة
لهم الدخول حينئذ بنفسمهم في محل الحكم القنصل او بحضور احد من نوابهم ،
وجميع هذه الدعاوي يكون الفصل فيها لدى القناصل في محل حكمهم فقط دون

الفصل الثالث عشر

اذا طلب القنصل العام لاسبانيا ، او واحد من القناصل ، او الوكلاء القنصليين
الاسبانيين من الحكومة المغربية المساعدة بالجنود ، او الحراس ، او الزوارق المسلحة ،
او اي مساعدة اخرى بقصد اعتقال او حمل واحد من الرعايا الاسبانيين فان طلبهم يلبي ،
وتكون التكاليف التي تؤدي عن ذلك مماثلة لما يؤديه الرعايا المغربية .

الفصل الخامس عشر

يتساوى الرعايا والمحميون الاسبانيون - سواء كانوا نصارى او مسلمين او
يهودا - في التمتع بجميع الحقوق والفوائد المعترف بها بهذه المعاهدة ، وبكل ما يعترف به
في المستقل للدول الأكثر تفضيلا

الفصل السادس عشر

لا يحق لأي عامل او قاض او اى حاكم مغربي آخر ان يتدخل فيما يرتكب من
جرائم بين الرعايا الاسبانيين ومواطني الامم الأجنبية الأخرى وما ينشأ بينهم من النزاع
والخلاف الا اذا لحق ظلم بشخص مغربي او متاعه فحينئذ يحق للوالي المغربي ان
يتدخل هو او من ينييه لدى المحكمة القنصلية .

دخول ولاية مراكشة في ذلك ، ويكون الفصل والحكم على مقتضى ما جرى سابقاً او بما يقتضي نظر القناصل المذكورين .

الفصل الخامس والعشرون

ان الجانبين المعاهدين بعضهم اتفاقاً ان لا يمكن سفر رؤساء قوارب اهل الريف إلى ان يقدموا لحصن من حصون الاسپنيول الذين في ساحل البحر الأبيض ويقبضوا الپاسپور من عمال الحصن ، واذا المرسى الذي سافر منها بها قنصل الاسپنيول فيقبضوه منه ، ولا يلزم على الپاسپور المذكور اداء شيء ، وبهذا اذا قدم لحصن من حصون الاسپنيول لا يتعدى عليه احد ويقطع عنهم الفساد وتكون الحرية في سفرهم .

الفصل الثالث والأربعون

من الممارسة ثبت ان قلة الضوء في سواحل البحر من ناحية شمال مراكشة يقع من ذلك ضرر كبير للمراكب في مدة سفرها كما للتجار من جانب الخسائر وغير ذلك ، فينبغي لسلطان مراكشة ان يكف هذا الضرر الذي يحدث

وجميع هذه القضايا تفصل فيها محكمة القناصل الأجانب فقط ، دون ما تدخل من الحكومة المغربية ، حسب الاجراءات المقررة سابقاً ، او حسبما يقتضيه نظر القناصل المذكورين .

الفصل الخامس والعشرون

اتفق الطرفان المتعاهدان - اجتناباً لكل مضرة يمكن وقوعها من كل تحرك حر للقوارب الريفية - على ان لا يقوم رياس تلك القوارب او ملاكها بأي سفر الا بعد ان يحصلوا على رخصة من حكام المواقع الاسبانية بالبحر المتوسط ، او من القناصل الاسبانيين اذا كانوا يسكنون في موانئ يقيم بها اولئك القناصل ، وتعطاهم وثائق السفر في البحر مجاناً ويستعملونها كرخص لسفر مشروع .

الفصل الثالث والأربعون

ثبت بالتجربة ان انعدام الانارة بالشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط تعرض الملاحة والتجارة لمخاطر وخسارات ، ولهذا ينبغي لصاحب الجلالة ملك المغرب ان يساهم في تأمين الملاحة والتجارة ببناء فنار في راس اشقار ويقوم بإيقاده والمحافظة عليه .

للمراكب ولأمتعة الناس وتجارها ، ولهذا سيجعل على اشقار منارا للضوء
يشعله كل ليلة على الدوام والاستمرار (1)

الفصل السابع والأربعون

تجار الاسپنيول وقاطنين بمملكة مراكشة لهم الاشتغال بانفسهم في
اموالهم او يعينوا من شاءوا لانفسهم مثل السماسرة او النواب ، ولا يتعرض
لهم احد بمكروه لأجل اختيارهم في الشخص الذي فيه المنفعة لهم ، ولا
يلزمهم اداء شيء لأحد ان حتم عليهم لخدمتهم ، نعم ان كان خير الخديم من
حضرة سلطان مراكشة يكون له الوقار ، ولا يتفرز من باقي رعية المغرب .
والبائع والشاري لهم الحرية التامة في مخالطتهم ، ولا مدخل للولاة في امور
تجارتهم ، واذا قائد من القواد او غيرهم من الولاة تعرض لرعية الاسپنيول في
بيعهم وشرائهم مع رعية المغرب او يمنعهم من البيع والشراء المصلل او
المسرح بمملكة سلطان مراكشة في الداخل والخارج او غيره فان حضرة
الشريف تزجر القائد المذكور او غيره عن فعله غاية الزجر .

الفصل السابع والأربعون

يستطيع التجار الاسبانيون ان يمارسوا بحرية في الاراضي المغربية اعمالهم
التجارية ويستخدموا من يشاءون من السماسرة والوكلاء لترويج تجارتهم ، ولا يهددهم
احد او يضغط بسبب اختيارهم للشخص الذي تظهر لهم فيه منفعة ، ولا يجب عليهم اداء
اجرة او تعويض لشخص اكرهوا على استخدامه ، واذا كان الشخص الذي يستخدمونه
من رعايا ملك المغرب فيعامل باحترام ولا يقع نبذه من طرف بقية الرعايا المغربية

وللبائع والشاري الحرية المطلقة في التعامل ، ولا يتدخل العامل او اي موظف
مغربي آخر في المعاملات التجارية التي تقع بين الاسبانيين والمغاربة ، واذا تدخل في
المعاملات الحرة والمسموح بها في اراضي ملك المغرب سواء كانت المعاملة تتعلق بتصدير
او توريد فان صاحب الجلالة الشريفة يعاقب هذا العامل او الموظف عقابا شديدا

(1) اشقار اسم لمكان جبلي يقع غربي طنجة ، وهو اعلا نقطة بالقارة الافريقية ،
يسميه الاوربيون راس سبارتيل وبهذا الاسم سماه ابو عبيد البكري في كتابه المسالك
والممالك منذ اكثر من ثمانية قرون . وقد بني به الفئار المشار اليه في هذا الفصل سنة

الفصل الحادي والخمسون

بمقتضا ما ووفق بالفصل الخامس عشر من شروط المهادنة المقررة بتطوان يوم ستة وعشرين ابريل سنة ستين وثمانمئة والـ ألف حضرة سلطان مراكشة اراد ان يصرف جهده في اسهال وسق الخشب لعمارة خزائن المراسي اي طراسين (1) حضرة سلطنة اسبانية ، ولذلك وفق ان رعية الاسپنيـول المعينين قصدا عن اذن حضرة السلطنة لقص الخشب من غابات مملكة المغرب في الموضع الذي يمكن قص تلك الخشب منه من غير ان تحدث فيه المضرة للموضع المذكور ولا للمعينين للقص المذكور يكون لهم التخصيص في ذلك وفي نصب البراكات والستور والسيوج للحفظ من الحر والبرد ، ولجعل الاتهم ووضع ما جمعوا من الخشب في الأمن ، ولا يقربهم احد بسوء ، بل تكون لهم الحرية التامة مع الحماية من جانب ولاية الناحية المستوطنين بها ، فالوفق الواقع بين رعية حضرة السلطنة المعينين بقصد قص الخشب المذكور وبين دولة مراكشة لثبوت ثمن الخشب وتعيين شروط قصة لا بد ان يكون على يد نائب

الفصل الحادي والخمسون

بمقتضى ما اتفق عليه في الفصل الخامس عشر من معاهدة الصلح المبرمة بتطوان يوم 26 ابريل من سنة 1860 يسهل صاحب الجلالة ملك المغرب جهد الامكان قطع الخشب لسد حاجيات الترسانات البحرية لصاحبة الجلالة الملكة الكاثوليكية وذلك على ايدي الرعايا الاسبانيين المعينين قصداً من طرف جلالتها لقطع الخشب من غابات المملكة المغربية في المواضع التي يمكن قطع الخشب منها ولا يعرضهم قطعه فيها لمحاذير كما لا يعرض الأمن فيها للاختلال ، وللمكلفين بالقطع الحق في اقامة الظلل وانشاء الحظائر والسياجات اللازمة لاتقاء الحر والبرد وصيانة الاتهم وحفظ ما قطعوا من الخشب ، وتضمن لهم الحرية الكاملة والحماية من طرف الولاية الوطنية

ويتم بواسطة ممثل اسبانيا في المغرب الاتفاق بين الحكومة المغربية وبين المصدرين من رعايا صاحبة الجلالة الكاثوليكية لتحديد الثمن وشروط الاستغلال ، ويشرف الممثل المذكور على وفاء الجانبين بالتزاماتهما ، واذا حصل بينهما خلاف ولم يمكن حسمه فانه يرفع بكامل الاتفاق من الجانبين الى الحكومتين للفصل فيه .

(1) الترسانة ج طراسين مكان صناعة السفن من الموانئ

حضرة سلطنة اسبانية القاطن بايالة المغرب ، وللمنائب المذكور ان يقف على تمام وفاء ما شرط بين الجانبين ، واذا وقع بينهما الاختلاف ولم تقع المساعدة يكون الفصل بين الدولتين بموافقة بعضهم لبعض

الفصل السابع والخمسون

كافة الرعية الاسبانيولية سواء كان من اهل الجزيرة او من جزر الكنارياس او من الخالدات (1) او من حصون السلطنة بوطن افريقية لهم ان يصيدوا في سواحل المغرب

الفصل التاسع والخمسون

اذا مركب من مراكب الاسبانيول المعدة للصيد كان يشغل في السلعة الممنوعة اي الكنطربند في سواحل المغرب فعمال حضرة السلطان يخبروا به القنصل او خليفة اسبانيول القريب ، وبعد ثبوت دعوته يطلق او يزجر رايستها على يد حاكمه بمقتضى احكام وترتيب القائمة في اسبانيا

الفصل السابع والخمسون

للعرايا الاسبانيين - سواء كانوا من سكان شبه الجزيرة ، او من سكان جزائر كناريا او جزائر الباليار ، او سكان ممتلكات صاحبة الجلالة الكاثوليكية بالقارة الافريقية - الحق في الصيد بشواطئ الامبراطورية المغربية

الفصل التاسع والخمسون

اذا اشتغل مركب صيد بالتهريب في الشواطئ المغربية فان الولاة يخبرون القنصل الاسباني او الوكيل القنصلي القريب من الجهة لينظر في حقيقة ما اخبر به ، واذا تأكد من حقيقة الامر فان مالك المركب او قبضانه يسرح او يزجر على يد حاكمه طبق القوانين والاحكام المعمول بها في اسبانيا

(1) كذا بالأصليين العربيين المنقول منهما ، وهو خطأ لان الجزر الخالدات هي كناريا والطرفان المتعاهدان يريدان جزر الباليار التي كانت تعرف عند العرب بالجزر الشرقية .

الفصل الستون

ان لاجل تسهيل صيادة المرجان المولعين بها اهل اسبانية بسواحل مراكشة ويسبب ان حضرة سلطان المغرب يقبض ما يجب من الاداء المعلوم ، قد وفقوا الجانبين المعظمين ان مراكب الاسبانيول يقصدون تلك الصيادة في جميع سواحل المغرب ويدفعون اعدادا معلومة مؤبدة ، وقدرها مئة وخمسون ريالاً دورو في السنة عن كل شقف من تلك الشقوف المعدة لصيادة المرجان ، ورؤساء المراكب القاصدين الصيادة المذكورة لا بد ان يوجهوا مطالبهم لنائب جنس الاسبانيول بالمغرب ، والنائب المذكور يبلغ المطالب المذكورة ليد نائب الامور البرانية لحضرة سلطان مراكش ، ونائبهم المذكور يمكنهم بالاذن المستحق من غير منع ولا عكس في ذلك ، ويقبض من يد الرؤساء المذكورين الاداء المعلوم ، وان قبض مركباً من مراكب صيادين المرجان وليس بيد رايستها اذن نائب الحضرة بحرية الصيادة المذكورة فالنائب الاسبانيولي المذكور يزجره على قدر جريمته (*)

الفصل الستون

ولتسهيل قطع المرجان المولوع بقطعه الاسبانيول في شواطئ المغرب ، اتفق الطرفان الساميان المتعاهدان على السماح للمراكب الاسبانية بقطعه في جميع شواطئ امبراطورية المغرب مقابل اداء مبلغ سنوي قار يقدر بمئة وخمسين ريالاً عن كل مركب يقوم بقطع المرجان

ويتعين على ملاك او قباطنة المراكب التي تقوم بقطع المرجان ان يوجهوا طلباتهم الى ممثل اسبانيا في المغرب الذي يقوم بتوجيهها الى نائب الشؤون الخارجية لجلالة السلطان ويمكنهم من الاذن المطلوب من غير ممانعة ولا معاكسة ، ويتسلم من الملاكين والقباطنة المبالغ الواجب عليهم اداؤها

واذا ضبط مركب من مراكب قطع المرجان يقوم بذلك من غير ان يكون بيد رئيسه ترخيص نائب سلطان المغرب فان ممثل صاحبة الجلالة الكاثوليكية يقوم بزجره زجراً مناسباً لمخالفته .

(*) هذه الفصول المنتقاة اعتمدنا في انتقائها على النصين العربيين المنشورين للمعاهدة ، احدهما في تاريخ تطوان والآخر في اتحاف اعلام الناس ، وبين النصين اختلاف بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص ، وتخالف العبارات والكلمات التي تؤدي المعنى الواحد وقد اضطررنا ان نلّفقها من النصين معاً مع الاعتماد على النص لاسباني

وهذه المعاهدة هي التي قال عنها ابن زيدان في اتحاف اعلام الناس 3 517 ان المغرب لم يعقد معاهدة اقسا منها اذ جل موادها في مصالح اسبانيا فقط (ليصحح ما ورد في ص 17 من نسبة ذلك الى الناصري في الاستقصا فان ذلك مجرد سبق قلم) .

EXTRACTO DEL TRATADO DE COMERCIO ENTRE ESPAÑA
Y MARRUECOS

Firmado en Madrid, el 20 de noviembre de 1861

Artículo 2. — S.M. la Reina de España podrá nombrar Cónsul general, Cónsules, Vicecónsules y agentes consulares en todos los dominios del Rey de Marruecos.

Estos funcionarios tendrán la facultad para residir en cualquiera de los puertos de mar o ciudades marroquíes que elija el Gobierno español y juzgue a propósito para el mejor servicio de S.M. Católica.

Artículo 3. — Al encargado de Negocios de España o a cualquier otro agente diplomático acreditado por S.M. Católica cerca del Rey de Marruecos, así como también al Cónsul, Vicecónsules y Agentes consulares españoles que residan en los dominios del Rey de Marruecos, se les tributarán los honores, consideraciones y distinciones debidos a su rango.

Estos agentes, sus casas y familias, gozarán de absoluta inmunidad y de plena seguridad y protección. Nadie podrá molestarles ni faltarles en lo más mínimo ni de palabra ni de obra, y si alguno infringiese esta prescripción recibirá un severo castigo que sirva de pena para el delincuente y de ejemplo para los demás.

El Encargado de Negocios o Cónsul general podrá escoger libremente sus intérpretes y criados entre los súbditos musulmanes o de cualquier otra país. Sus intérpretes y criados estarán exentos de toda contribución personal y directa, ya sea por capitación, impuesto forzoso o cualquiera otra carga semejante o análoga.

Los Cónsules, Vicecónsules o Agentes consulares que residan en los puertos a las órdenes del mencionado Encargado de Negocios o Cónsul general, podrán nombrar un intérprete, un guarda y dos criados, ya sean musulmanes, ya súbditos de otro país; y ni el intérprete, ni el guarda, ni los criados estarán obligados a pagar impuestos de capitación, contribución forzosa o cualquiera otra carga semejante o análoga.

Si el referido Encargado de Negocios o Cónsul general nombrase Vicecónsul o Agente consular en un puerto marroquí a un súbdito del Rey de Marruecos, tanto éste como los individuos de su familia que habiten en su misma casa serán respetados y estarán exentos del pago de los impuestos de capitación u otras cargas semejantes o análogas; pero dicho Vicecónsul o Agente consular no deberá tomar bajo su protección a ningún súbdito del Rey de Marruecos, a excepción de los miembros de su familia si habitan en la misma casa.

El Encargado de Negocios o Cónsul general, los Cónsules, Viceconsules y Agentes consulares de S.M. Católica, tendrán un lugar destinado para la celebración del culto; podrán izar la bandera nacional en todos los tiempos en lo alto de las casas que ocupen, ya sea en la ciudad, ya fuera de ella, y largarla también en sus buques cuando se embarquen.

Los efectos, muebles o cualquiera otro artículo que importen dichos Agentes para su propio uso o para el de sus familias, siempre que no fueren comerciantes, estarán exceptuados de impuestos, y no se pondrá impedimento alguno para su introducción en los dominios del Rey de Marruecos; pero el Encargado de Negocios o Cónsul general, los Cónsules, Vicecónsules o Agentes consulares deberán entregar a los Oficiales de las Aduanas una nota escrita especificando el número de artículos que deseen introducir.

Si el servicio de su Soberana exigiese la presencia de algún Agente español en su propio país y se nombrase otra persona para que lo repre-

sentara durante su ausencia, será ésta reconocida por el Gobierno marroquí, y gozará de las mismas consideraciones, derechos y privilegios que aquél. En este caso, el referido Agente podrá ir y volver con entera libertad con sus criados y efectos, no cesando en ninguna circunstancia de ser atendido y respetado.

El Encargado de Negocios o cualquier otro Agente diplomático, Cónsul general, Cónsules, Vicecónsules, Agentes consulares o Delegados por cualquiera de estos Representantes de S.M. Católica, tendrán perfecto derecho a toda prerrogativa o privilegio que hoy disfruten o que en lo sucesivo se conceda a los Agentes de igual clase de cualquier otra Nación.

Artículo 4. — Los súbditos de S.M. Católica podrán viajar, residir y establecer libremente en los dominios del Rey de Marruecos, sujetándose a los Reglamentos de Policía aplicables a los súbditos o ciudadanos de la Nación más favorecida.

Artículo 5. — Cuando los españoles compren en el Imperio de Marruecos, con permiso de las Autoridades, casas, almacenes o terrenos, podrán disponer libremente de su propiedad, en uso de su dominio, sin que nadie se lo estorbe.

Siempre que alquile casas o almacenes por tiempo y precio determinados, no se les subirán los arrendamientos durante aquél, ni desalojará de ellos.

Del mismo modo, los marroquíes podrán comprar y alquilar casas, almacenes o terrenos en España con arreglo a las leyes españolas.

No se podrá obligar a los súbditos españoles, bajo ningún pretexto, a pagar impuestos o contribuciones.

Estarán exentos de todo servicio militar, tanto por tierra como por mar, así como de cargas personales, de empréstitos forzosos y de cualquiera otros arbitrios extraordinarios.

Serán respetadas sus casas, almacenes y todo lo que a ellos pertenezca, ya esté destinado para objeto de comercio o para habitación, y no se les obligará a que hospeden o mantengan a nadie contra su voluntad. No se podrá practicar registro o visita arbitraria en las casas de los súbditos españoles, ni examinar o inspeccionar sus libros o cuentas. Estas medidas podrán sólo ejecutarse de conformidad y en virtud de orden expresa del Cónsul general, Cónsul, Vicecónsul o Agente consular del mismo.

S.M. el Rey de Marruecos se obliga a que los súbditos españoles residentes en sus Estados o dominios, gocen en sus personas y propiedades de seguridad tan completa como tienen derecho a gozar los súbditos marroquíes en el territorio de S.M. Católica.

Por su parte S.M. Católica se obliga a asegurar a los súbditos de S.M. Cherifiana que residen en sus dominios la misma protección y privilegios que disfrutaban en el día o pueden disfrutar en adelante los súbditos de la Nación favorecida.

Artículo 9. — Cualquiera español que cometa en los dominios marroquíes algún escándalo, insulto o crimen que merezca corrección o castigos será entregado a su Cónsul general, Cónsules, Vicecónsules o Agentes consulares, para que con arreglo a las leyes de España se lo imponga, o remita a su país con la seguridad correspondiente, siempre que el caso lo requiera.

Artículo 10. — El Cónsul general de España, Cónsules, Vicecónsules o Agentes consulares serán los únicos Jueces o árbitros para conocer de las causas criminales, pleitos, litigios o diferencias de cualquier género, así civiles como comerciales, que se susciten entre los súbditos españoles residentes en Marruecos, sin que ningún Gobernador, Caid u otra cualquiera Autoridad marroquí pueda mezclarse en ellos.

Artículo 11. — Las causas y querellas criminales, los pleitos, litigios o diferencias de cualquier género que sean, en materia civil o comercial,

que se susciten entre súbditos españoles y marroquíes se decidirán de la siguiente manera:

Si el autor o demandante fuese súbdito español y el demandado o reo súbdito marroquí, será Juez de la causa el Gobernador de la ciudad o distrito, o el Kadi, según que el caso pertenezca a la jurisdicción del uno o del otro. El súbdito español interpondrá su demanda ante el Gobernador o Kadi, por otro medio de Cónsul general, Cónsul, Vicecónsul o Agente consular de España, los cuales tendrán derecho a asistir al Tribunal durante el juicio.

Del mismo modo, si el actor fuese súbdito marroquí y el reo súbdito español, el caso se someterá solamente al conocimiento y decisión del Cónsul general, Cónsul, Vicecónsul o Agente consular de España. El actor presentará su demanda por conducto de las Autoridades marroquíes, y el Gobernador marroquí, Kadi o cualquiera otro empleado elegido por ellos estarán presentes, si así lo desean, durante el juicio y decisión de la causa.

Si el querellante o litigante español o marroquí no se conformase con la decisión del Cónsul general, Cónsul, Vicecónsul o Agente consular, o del Gobernador o Kadi, según que el asunto pertenezca a los Tribunales de unos u otros,, tendrán derecho para apelar, respectivamente, al Encargado de Negocios de España o al Comisionado Marroquí para los negocios extranjeros.

Artículo 13. — Si el Cónsul general de España o algunos de los Cónsules, Vicecónsules o Agentes consulares españoles impetrasen en alguna ocasión del Gobierno marroquí la asistencia de soldados, guardias, embarcaciones armadas o cualquier otro auxilio con el fin de arrestar o conducir algún súbdito español, la petición será otorgada desde luego, mediante el pago de los derechos que en casos análogos satisfagan los súbditos marroquíes.

Artículo 15. — Los súbditos o protegidos españoles, tanto cristianos como mahometanos y hebreos, gozarán igualmente de todos los derechos y privilegios concedidos por este Tratado y de los que se concedan en cualquier tiempo a la Nación más favorecida

Artículo 16. — En todas las causas criminales, diferencias, desavenencias o litigios que se suscitaren entre los súbditos españoles y los súbditos o ciudadanos de otras naciones extranjeras, ningún Gobernador, Kadi u otra Autoridad marroquí tendrá derecho a intervenir o conocer, a no ser que algún súbdito marroquí hubiese recibido por ello algún agravio en su persona o perjuicio en su propiedad, en cuyo caso la Autoridad marroquí o alguno de sus Representantes tendrá derecho a hallarse en el Tribunal del Cónsul.

Tales causas se resolverán únicamente en el Tribunal de los Cónsules extranjeros, sin intervención del Gobierno marroquí, con arreglo a los usos establecidos o a los que puedan concertarse entre dichos Cónsules.

Artículo 25. — Para evitar los abusos a que puede dar lugar la libre navegación de los cárabos rifeños, han acordado las dos Partes contratantes que los arraeces o patrones de dichas embarcaciones deban proveerse de un pasaporte de los Gobernadores de las plazas españolas en la costa del Mediterráneo o de los Cónsules españoles cuando se habiliten en un puerto donde residan dichos Agentes, cuyo documento les será expedido gratuitamente y les servirá de salvoconducto para su tráfico legal.

Artículo 43. — Habiendo acreditado que la falta de alumbrado en las costas septentrionales de Marruecos expone a la navegación y al comercio a graves riesgos y pérdidas, y deseoso S.M. Marroquí de contribuir a la seguridad de aquélla y al desarrollo de ésta en cuanto sea posible, se compromete a construir un faro en el Cabo Espartel y a cuidar de su alumbrado y conservación.

Artículo 47. — Los comerciantes españoles en los dominios marroquíes podrán manejar libremente por sí mismos sus negocios o encomendarlos al cuidado de cualesquiera personas nombradas por ellos como corredores o agentes, y no se les moletará ni pondrán obstáculo por la libre elección de las personas que pueden desempeñar dichos cometidos. Tampoco tendrán obligación de satisfacer salario o remuneración alguna en favor de las personas a quienes no hayan querido nombrar para tales cargos. Los que siendo súbditos del Rey de Marruecos ejerzan estos oficios, serán tratados y considerados como los demás súbditos marroquíes.

Tanto el comprador como el vendedor tendrán absoluta libertad para negociar entre sí, y no se permitirá la menor intervención por parte de los empleados marroquíes. Si algún Gobernador u otro funcionario se mezclase en las transacciones entre los súbditos españoles y los marroquíes, o pusiese algún impedimento a la compra o venta legal en los dominios del Rey de Marruecos de efectos o mercancías importadas o exportadas, S.M. Cherifiana castigará severamente a dicho Gobernador o funcionario.

Artículo 51. — Deseando S.M. el Rey de Marruecos, en cumplimiento de lo estipulado en el artículo 15 del Tratado de paz firmado en Tetuán a 26 de abril de 1860, facilitar en lo posible la extracción de maderas para los artesanos de S.M. Católica, conviene en conceder a los súbditos españoles que para ello se hallen especialmente autorizados por su Soberana el derecho de hacer cortas en los bosques de sus dominios, donde sea posible ejecutarlo sin comprometer la seguridad del territorio ni la de las personas que se dediquen a ello, levantando al efecto las barracas, cobertizos y cercas indispensables para guarecerse de la intemperie, guardar los utensilios y asegurar los acopios, y gozando de completa libertad y protección por parte de las Autoridades indígenas.

El contrato entre los exportadores súbditos de S.M. Católica y el Gobierno marroquí para fijar el precio y las condiciones de la explotación, se celebrará con intervención del Representante de España en Marruecos, el

cual vigilará el exacto cumplimiento del compromiso contraído por ambas partes. Las diferencias que pudieran suscitarse serán dirimidas en última instancia de común acuerdo por los respectivos Gobiernos.

El derecho de exportación de la madera destinada a los arsenales de S.M. Católica no podrá exceder de 240 reales vellón por cada 100 tablones, como hasta aquí.

Artículo 57. — Los súbditos españoles, ya sean habitantes de la Península, islas Canarias y Baleares o posesiones de S.M. Católica en el Continente africano, tendrán derecho a pescar en las costas del Imperio marroquí.

Artículo 59. — Cuando hubiese sospecha de que alguna embarcación española de pesca se dedicara al contrabando en las costas marroquíes, sus Autoridades la denunciarán, desde luego, al Cónsul o Agente consular de España más inmediato, a fin de que, examinada la causa de la denuncia, sea absuelto o castigado el Capitán o patrón por sus respectivos superiores, según las leyes y ordenanzas que rijan en España.

Artículo 60. — A fin de facilitar la pesca del coral a que se dedican los españoles en la costa de Marruecos, las Altas Partes contratantes han convenido en que las embarcaciones españolas puedan dedicarse a dicha pesca en todo el litoral del Imperio marroquí, pagando la suma anual fija e invariable de 150 duros por cada buque pescador de coral.

Los Capitanes o patrones de los buques que hayan de dedicarse a dicha pesca dirigirán sus solicitudes al Representante de España en Marruecos, quien la transmitirá al Encargado de Negocios Extranjeros de S.M. el Sultán, el cual expedirá la autorización necesaria, sin poner inconveniente ni dificultad alguna, y recibirá directamente de los Capitanes interesados un documento que acredite haber adquirido el derecho de pescar el coral por el pago de la cantidad estipulada de este artículo.

تسوية مغربية فرنسية محلية تتعلق بالحماية القنصلية

الحمد لله وحده

في 19 غشت عام 1863 الموافق 3 ربيع الاول عام 1280

تقييد في الحماية التي يجب أن يسير عليها
نواب الفرنسيس الذين هم في إيالة المغرب

الحماية تكون للشخص المعين لها في وقت تعلقه بالخدمة .

وهذه الحماية لاتشمل اقارب الشخص المحمي ونائبه ، وانما تقدر
ان تشمل حريمه واولاده الساكنين معه في منزل واحد ، ويقدر أن تبقى لبعض
الأشخاص مدةَ عمره كله ، فاذا مات انقطعت ولا تورث ، ما عدا دار موسى
بن سمول المكنى بربروا التي هي موروثة عندهم أباً عن جد تولدت منها
سماسرة وتراجمة في نيابة طنجة .

الحماية تنقسم الى قسمين

القسم الاول اولاد البلد الذين يخدمون في دار الباشدور وديار
القونصات نوابه مثل الكتاب والمخازنية والمتعلمين وشبههم

والقسم الثاني السماسرة المستخدمين عند التجار الفرنسويين في
أمور تجارتهم ، هؤلاء التجار المشار اليهم لا يسمّى احد منهم تاجراً إلا الذي
يكون يتّجر تجارة كبيرة ، وتكون تجارته بالداخل والخارج في المرسى سواء
كانت تلك التجارة له أو كان نائباً فيها عن غيره .

عدد السماسرة الذين يكونون في الحماية لا يزيد عن اثنين في كل دار متجر ، نعم الدار التي تكون لها دار اخرى في مرسى اخرى فيكون لها في كل دار سمساران محميان .

حماية دولة فرنسة لا تشمل اولاد البلد المستخدمين في البادية في مثل امور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم وشبه ذلك .

ولكن باعتبار ما هو جار الآن ، وذلك بالاتفاق مع حكام مراکش ، الحماية لهؤلاء المذكورين تكون جارية لهم مدة شهرين اولهما فاتح شتنبر الموالي لتاريخه

ومعروف أن هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنصيل حين تجب مطالبتهم بالأحكام فيعلم عاملهم نائب الفرنصيل ليأمر صاحب الغنم أو الحرث بتوجيه من يقف على مناعه ليلا يبقى للضياع .

زمام من هو في حماية الفرنصيل يعطيه نائبهم لعامل البلد التي هو فيها ، وإذا حدث تبديل أو تغيير في بعض الأشخاص المحميين فيعلمه بذلك .

كل من هو في الحماية تكون بيده بطاقة مذكور فيها اسمه وتعيين الخدمة التي هو بها ، وتكون هذه البطاقة مكتوبة بالعربي وبالفرنصيل .

وهذه البطاقة لايعطيها الا الباشدور المقيم بطنجة .

REGLEMENT RELATIF A LA PROTECTION
ARRETE D'UN ACCORD ENTRE LA LEGATION DE
FRANCE ET LE GOUVERNEMENT MAROCAIN

(à Tanger le 19 Août 1863)

La protection est individuelle et temporaire.

Elle ne s'applique donc pas en général aux parents de l'individu protégé.

Elle peut s'appliquer à sa famille, c'est-à-dire, à la femme et aux enfants, demeurant sous le même toit.

Elle est tout aux plus viagère, jamais héréditaire, sauf la seule exception admise en faveur de la famille Benchimol, qui de père en fils a fourni et fournit encore des censeurs interprètes au poste de Tanger.

Les protégés se divisent en deux catégories

La première catégorie comprend les indigènes employés par la Légation et par les différentes Autorités consulaires françaises.

La seconde catégorie se compose des facteurs, courtiers ou agents indigènes employés par les négociants français pour leurs affaires de commerce.

Il n'est pas inutile de rappeler ici que la qualité de négociant n'est reconnue qu'à celui qui fait en gros le commerce d'importation ou d'exportation, soit en son propre nom, soit comme commissionnaire.

Le nombre des courtiers indigènes jouissant de la protection française est limité à deux par maison de commerce. Par exception les maisons de commerce qui ont des comptoirs dans différents ports, pourront avoir deux courtiers attachés à chacun de ces comptoirs et jouissant à ce titre de la protection française.

La protection française ne s'applique pas aux indigènes employés par des français à des exploitations rurales.

Néanmoins, eu égard à l'état des choses existant, et d'accord avec l'Autorité marocaine, le bénéfice de la protection accordée jusqu'ici aux individus compris dans le paragraphe précédent subsistera pendant deux mois, à dater du 1^{er} Septembre prochain.

Il est entendu, d'ailleurs, que les cultivateurs, gardiens de troupeaux, ou autres paysans indigènes au service des français, ne pourront être l'objet de poursuites judiciaires sans que l'Autorité consulaire compétente en soit immédiatement informée, afin que celle-ci puisse sauvegarder les intérêts de ses nationaux.

La liste de tous les protégés sera remise par le Consulat respectif à l'Autorité du lieu, qui recevra également avis des modifications apportées par la suite au contenu de cette liste.

Chaque protégé sera d'une carte nominative de protection en français et en arabe, indiquant la nature des services qui lui assurent ce privilège.

Toutes ces cartes seront délivrées par la Légation de France à Tanger.

Tanger, le 19 Août 1863.

**مذكرة من وزير اسبانيا المفوض بالمغرب
الى كاتب الدولة ج ادريس ابن ادريس العمراوي
تتعلق بالقواعد التي تتبع في ممارسة حق منح الحماية القنصلية**

NOTE DU MINISTRE RÉSIDENT D'ESPAGNE AU MAROC

ADRESSÉ A SID-EL-HACHE-DRIS-BEN-DRIS

A Tanger, le 20 Août 1863.

El infrascrito Ministro Residente de S.M. La Reina de España, tiene la honra de manifestar à Sid-el-Hache-Dris-Ben-Dris que se haya conforme con las siguientes reglas para el ejercicio del derecho de protección por los Agentes españoles en Marruecos:

«La protección es individual y temporal. No gozan de ella por tanto los parientes del protegido. Puede extender a su familia, es decir, a la mujer y a los hijos que vivan en la casa paterna.

La protección es, cuando más, vitalicia, nunca hereditaria.

Los protegidos se dividen en dos categorías:

La primera comprende a los indígenas empleados por la Legación de España o por las Autoridades Consulares españolas.

La segunda comprende a los corredores o agentes indígenas empleados por los comerciantes españoles para sus negocios comerciales.

Queda consignado que sólo serán reconocidos como comerciantes los que hagan al por mayor el comercio de importación o exportación, ya en su propio nombre, ya como comisionistas.

El número de corredores o agentes indígenas que gozaran de la protección española se limita a dos por cada casa de comercio. Se exceptúan las casas de comercio que tienen factorías en diferentes puertos, las cuales podrán tener dos corredores protegidos españoles agregados a cada una de estas factorías.

No es aplicable la protección española a los indígenas empleados por súbditos españoles en trabajos rurales. Sin embargo, teniendo en cuenta el actual estado de cosas, de acuerdo con las Autoridades marroquíes, se declara subsistente durante dos meses, a contar desde 1.º de Septiembre próximo, el beneficio concedido hasta ahora a los individuos comprendidos en el párrafo anterior.

Queda establecido, sin embargo, que los labradores, pastores u otros trabajadores indígenas que estan al servicio de subditos españoles, no podrán ser perseguidos judicialmente, sin que se dé aviso de ello a la Autoridad consular competente.

Los Cónsules españoles entregarán a la Autoridad local respectiva la lista de los protegidos, y la informarán de las modificaciones que en el porvenir se introduzcan en el contenido de dicha lista.

Se dará a cada protegido una papeleta o boleto de protección, en español y en árabe, la cual contendrá el nombre del protegido y la clase de servicio en virtud del cual goza de este privilegio. Estos boletos de protección serán expedidos por la Legación de España en Tánger.

Dado en Tánger a 20 de Agosto de 1883. — (Firmado) = FRANCISCO MERRY Y COLOM.»

تعريب المذكرة

ان المسمى بعده ، الوزير المقيم لصاحبة الجلالة ملكة اسبانيا ، يتشرف بان يعلن للسيد الحاج ادريس ابن ادريس انه موافق على المسطرة التالية لمباشرة حق الحماية من طرف الوكلاء الاسبانيين في المغرب :

— الحماية فردية ومؤقتة ، ولا يتمتع بها قرباء المحمي ، ويمكن ان تمتد إلى أسرته ، يعني الزوجة والأبناء الذين يعيشون في منزل الأب .

— تعتبر الحماية في اقصى الحالات لمدى الحياة ، فلا تورث بوجه ولا حال .

— المحميون ينقسمون الى درجتين :

الأولى تشمل الأهالي الذين يعملون مع مفوضية اسبانية او مع السلطات القنصلية الاسبانية

والثانية تشمل السماسرة والوكلاء الأهالي المستخدمين مع التجار الاسبانيين في اعمالهم التجارية

— لا تعطى صفة التاجر الا لمن يقوم باستيراد السلع او تصديرها بالجملة لحسابه الخاص او وكلاء عن غيره

— يحدد عدد السماسرة او الوكلاء الاهليين المتمتعين بالحماية الاسبانية في اثنين لكل دار تجارية. إلا الدور التجارية التي لها وكالات في مختلف الموانئ ، فهذه يمكنها ان تتوفر على سمسارين محميّن اسبانيين لكل واحد من هذه الوكالات .

— لا تطبق الحماية الاسبانية على الأهالي الذين يستخدمهم الرعايا الاسبانيون في الأشغال القروية ، ومع هذا ، واعتباراً للحالة الراهنة ، وباتفاق مع السلطة المغربية ، تبقى الاستفادة المخولة الى حد الآن للأشخاص المذكورين في الفقرة المتقدمة سارية المفعول لمدة شهرين ابتداء من 1 شتنبر المقبل .

— وعلى ذلك فمن الثابت ان هؤلاء الفلاحين والرعاة او اي عمال اهليين آخرين يشتغلون مع رعايا اسبانيين لا يجوز متابعتهم قضائياً الا بعد اخبار السلطة القنصلية المختصة

— يسلم القناصل الاسبانيون للسلطات المحلية المختصة قائمة المحميين ، ويطلعونها على كل تغيير يطرأ في المستقبل على القائمة المذكورة .

— تسلم لكل محمي ورقة او تذكرة الحماية مكتوبة بالاسبانية والعربية ، ومذكوراً فيها اسم المحمي ونوع العمل الذي استحق به هذا الامتياز ، وتصدر تذاكر الحماية عن المفوضية الاسبانية بطنجة .

حرر بطنجة بتاريخ 20 غشت سنة 1863

الامضاء

فرانسيסקو ميري اي كولوم

رسالة من نائب وزير بريطانيا المفوض بالمغرب

الى النائب السلطاني السيد محمد برثاش

يخبره فيها بانخراط الدول التي يمثلها في التسوية المتعلقة بالحماية القنصلية

الحمد لله وحده

خديم السلطان ايده الله ، والنائب عنه اسماء الله في الأمور (1) ، الفقيه
المحب السيد محمد برثاش

نسأل عنكم كثير ، طالبين الله ان تكون بخير وعافية .

وبعد ، اعلم انه وصلنا كتاب سيادتكم بتاريخ 5 ربيع الاول ، اخبرتنا
فيه انكم موافقا مع الفقيه السيد الحاج ادريس بن ادريس الوارد من الحضرة
الشريفة بقصد اعانتكم في المباشرة مع نواب الأجناس في امر الحماية بما يكن
عليه العمل في المستقبل في اعطاء الحماية لمن هو من رعية السلطان ايده الله ،
ثم اتفقت (2) في ذلك مع منسطر جنس الفرنسيس ، وايضا وجهت (3) لنا
نسخة من الفصل الصادر بينكما وبين المنسطر جنس الفرنسيس المذكور ،
واشرت علينا لنوافقوا بمثل ذلك .

وبمقتضى مضمون ذلك الفصل ، والمفهوم منه : حماية ثريت بريطان
تكن لمن هو من رعية السلطان ايده الله كما سيذكر :

(1) كذا في الأصل ، وهو يريد قطعاً الأمور الخارجية او البرانية كما كانت تدعى
في ذلك العهد

(2) كذا بالأصل ، والمراد اتفقتم

(3) كذا بالأصل ، والمراد وجهتم

وهو ان جميع من هو من رعية هذه الايالة الذي هو في خدمة منسطر
ثريت برطن وقونص خنرال ، ومن هو في خدمة قونص ' ثريت برطن بطنجسة
وسائر الخلاف (1) في الايالة ، وذلك سواء كانت خدمتهم في داخل ديارهم او
خارجهم ، وللأناس المكلفين بامتعتهم وفلاحتهم وأعراصهم (2) وكسبهم ومن هو
في خدمة المنسطر او قونص خنرال او القونص او الخلاف يعني الترجمنات او
كتاب او مخزنية ، ثم سمسارة او نواب تجار ثريت برطن الذين يتجرون في
المراسي في الداخل والخارج ، وذلك على مقتضى نظر منسطر ثريت برطن فيما
يحتاجون التجار من السمسار والنواب على قدر تجارتهم ، وذلك لم يزيد على
اثنين في كل دار تجارية ، وكما يكون في الحماية جميع اهل اناس المذكورين
من الخدام الساكنين معه في داره ، ولا تدوم حمايتهم الا مدة خدمتهم .

ونواب كرت برطن يمكنون ولاية السلطان ايده الله بزام من هو حمايتهم
وحيث يقفون على تبديل او تغيير في الزمام مذكور يعلم به الولاية .

وكل من هو في الحماية من رعية السلطان ايده الله يكن بيده كتب من
منسطر كرت برطن بطنجسة بلسان انجليز وعربي مبينا فيه حمايته ولماذا له
الحماية ، ومذكور فيه ايضاً جميع اسماء اهله .

واذا ارادوا الولاية في قبض احد من رعية السلطان الذي هو مكلف
بأمتعة اعني بكسب او غيره متاع واحد من رعية كرت برطن يعلم القونص قبل
قبضه ليخبر ارباب الأمتعة من رعية ثرت برطن ليكلف احداً بحفظ متاعه .

فاعلم ان هذا الفصل الموجه لنا من سيادتكم فيه المنفعة اكثر مما
استغل الى الآن ، فعليها قبلناه ان قبلوه آل دولتنا ، لكن يبقى لنا الحق في دوام
الحماية لبعض من هو في خدمة المنسطر وجميع قنصوات الجنس ولجميع

(1) اي وسائر خلفاء القناصل

(2) كذا بالأصل ، والمراد بعرضاتهم اي بساتينهم وحدائقهم في العامية المغربية ،
وكلمة الكسب التي بعدها تعني تربية المواشي في تلك العامية .

أهلهم الذي يظهر لنا يستحق ذلك الفضلية على الوجه الذي كانت لموسى بن
شمول المكنى بنزيروا من رعية السلطان وترجمان جنس الفرنسيس وأهله
موروثة له بموافقتكم ، وكما لنا الحق أيضاً في زيادة أناس في الحماية إن كان
ذلك للغير من النواب .

وعلى المحبة والسلام .

وفي 16 شتنبر عام 1863 الموافق أول ربيع الثاني عام 1280

ومنه : جميع ما ذكرناه أعلاه في أمر الحماية يجري عليه العمل مع
الأجناس الذي نحن نائباً عنهم . صح به

عن اذن نائب منسطر ثرت برطن

وقونص خترال الوقت

طمس فلس ريد

Acting representation of Great Britain, Austria, Danmark and
the Netherland

اتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية

وموافقة السلطان مولاي الحسن عليها

ولا حول ولا قوة الا بالله

الحمد لله وحده

(الطابع السلطاني الكبير بداخله : الحسن بن محمد بن عبد الرحمان)
(الله وليه 1291 وبداثرته ومن تكن برسول الله البيتان)
(وعن يمينه امضاء السلطان بخط يده وهو : الحسن بن محمد)

يعلم من هذا أننا طالعنا ما اتفق عليه نائبنا الانصح ، الخديم الاصلح ،
الطالب محمد برقاش ، مع جماعة نواب الدول الفخماء المحبين بمدير عام
سبعة وتسعين ومائتين وألف تاريخه من الفصول الثمانية عشر المذكورة اسفله ،
المتعلقة بأمور الحماية التي اولها : والشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة
في شروط النجليز ، وآخرها : وهذا الوفق سيثبت ، وتصفحنها من اولها الى
آخرها وامضيناها ، وواجبنا العمل بمقتضاها ، ولا نالوا جهداً في عدم موافقة
من رام خرفها ونقضها بحول الله .

فناظر الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا ان يعمل بمقتضاه ، ويقف
عند حده ومنتهاه .

صد ربه امرنا المعزز بالله في 25 من ذي القعدة عام 1297 (1)

(1) يوافق الجمعة 29 اكتوبر سنة 1880 م

وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ



أَلَمْ يَكُنْ

فِيهِمْ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ
 أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ
 مَا نَفَعَهُمْ مِنْهُ إِلَّا بِمَا كَانُوا يَكُونُونَ وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ
 أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حَقٌّ فِيهِمْ
 جَوْشَنُ كَرَامٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كَمَا عَلَّمَنَا اللَّهُ مِنْ مَلَكِهِ الْمَلَكُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ
 بِالْإِيمَانِ بِتَعْطِيفِهِ وَتَحْجَاجِهِ بِمَعْنَى الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ
 أَقْبَلْنَا بِأَعْيُنِنَا وَرَأَيْنَا الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ الْوَيْفِيقَةَ
 نَفْثُهَا بِتَعْطِيفِهِ وَتَحْجَاجِهِ بِمَعْنَى الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ
 بِالْإِيمَانِ الْمَنْصُورِ مِنْهُ بِمَعْنَى الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ
 أَمْرًا وَكَذَا مَا هُوَ مِنْهُ بِمَعْنَى الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ
 الْأَنْصُورُ وَتَعْطِيفُهُ بِمَعْنَى الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ الْوَيْفِيقَةِ
 الْأَنْصُورُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ
 الْأَنْصُورُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ الْوَيْفِيقَةُ

الْحَرْفُ عَلَى مِثْلِ هَذَا

ولا يدوم الا ملكه

الحمد لله وحده

حضرة سلطان المغرب (1) ، وحضرة سلطان الألمان ملك البروسية ،
وحضرة سلطان النامسا ملك اونتغرية ، وحضرة سلطان البلجيك ، وحضرة
سلطان الدينمرك ، وحضرة سلطان اسبانيا ، وسعادة البرزيطنط المركان ،
وسعادة البرزيطنط الربوبليك الفرنساوي ، وحضرة سلطنة كرت برطن وارلاندة ،
وحضرة سلطان الطليان ، وحضرة البردقيز (2) ، وحضرة سلطان السويد .

حيث اعترفوا باحتياج نصوص ثابتة متساوية لاجراء حق الحماية
في المغرب ، وترتيب بعض القضايا المتعلقة بها ، عينوا لهذا المقصود في
الجمعية الواقعة بمدير المفاوضين الآتي ذكرهم :

حضرة سلطان المغرب الطالب السيد محمد برثاش وزيرها في الامور
البرانية ، وسفيرها المخصوص .

حضرة سلطان الألمان ملك البروس الكمت ابرهرط دسلمس سنولد ،
له نيشان من الرتبة العليا من النسر الأحمر ، من ورق البلوط ، هو كبالير
الصليب الأحمر الخ الموجه المخصوص ووزيرها المفاوض قرب الحضرة
الكثليكية

وحضرة سلطان النامسا ملك اونتغرية الكمت منويل لدلف ، من اهل
المشورة ، وله النيشان من الرتبة العليا من ليوبلض ، هو كبالير الاول للمصباح
الأحمر الخ ، الموجه المخصوص ووزيرها المفاوض قرب الحضرة الكثليكية.

وحضرة سلطان البلجيك موسى دورد انسبخ فسيال نيشان ليوبلض
موجهها المخصوص ، ووزيرها المفاوض قرب الحضرة الكثليكية .

(1) ننصح بمقارنة هذا النص العربي الركيك مع النص الفرنسي التابع له لتتضح
الاسماء والمعاني

(2) كذا بالاصل ، سقطت منه كلمة سلطان سهوا .

وحضرة سلطان اسبانيا ضون انطون كنيس دكستيليو كبالير
النیشان الأعظم الطيمون الذهب الخ . ووزيرها الأعظم

وسعادة البرزيطنط المركان موسيو الخنرال لسيس فيرشيلد ، الموجه
المخصوص الوزير المفوض قرب الحضرة الخ

وسعادة البرزيطنط الربوبليك الفرنساوي موسيو لبيس الميرال
جوريس عضو الدولة ، وله نیشان ليجون دنور من المرتبة الثانية الخ . وباشدور
الربوبليك الفرنساوي قرب الحضرة الكتليكية

وحضرة سلطان كريت برطن وارلانده المشرف ليونيل سكول ويست
الموجه المخصوص ووزيرها المفوض قرب الحضرة الكتليكية ، وهو مامور ايضا
بالنيابة عن حضرة سلطان الدينمرك

وحضرة سلطان الطليان الكمت يوسف كربى ، له نیشان قديس موريسى
ولسر من الرتبة العليا . وكذلك من المصباح الطلياني الخ . الموجه المخصوص
ووزيرها المفوض قرب الحضرة الكتليكية

وحضرة سلطان ولانضا موسيو ليجون كيموريس دي الدوير ، له
نیشان من السبع السلطاني من الرتبة الثانية . هو كبالير مصباح البلوط الخ ،
ووزيرها القاطن قرب الحضرة الكتليكية .

وحضرة سلطان البرطقيز الكمت قسل ربيرو شيخ المملكة ، وله
نیشان المسيح من الرتبة العليا الخ الموجه المخصوص ونائبها المفوض
قرب الحضرة الكتليكية

وحضرة سلطان السويد ونرويكه موسيو انرى اكرمن ، له نیشان واسع
من الصنف الاول ، والرتبة الثانية الخ ، وزيرها القاطن قرب الحضرة الكتليكية.

وهؤلاء على مقتضى تفويضهم المعروف في وجه صحيح ومقبول اتفقوا
على التراتيب التي سيأتي ذكرها .

الفصل الاول

والشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة في شروط النجليس والصينول مع دولة المغرب ، والوفيق الواقع بينها وبين الفرنسيين ، والأجناس الآخر عام 1863 سوى التراتيب التي ستقع في هذا الوفاق

الفصل الثاني

ونواب الأجناس يمكن لهم ان يختاروا ترجماناتهم وخدامهم المسلمين او غيرهم ، وهؤلاء محميون ، لا يلزمهم رؤساء المحل جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ، سوى ما هو مقرر في الفصل الثاني عشر والثالث عشر .

الفصل الثالث

والقناصل وبس قنصلات والاخنطس قنصلات الذين هم رؤساء المستقرين في أيلة سلطان المغرب لا يمكن لهم ان يختاروا سوى ترجمان واحد ، ومخزني واحد ، ومتعلمين من رعية السلطان ، الا اذا احتاجوا كاتباً عربياً ، وهؤلاء لا يلزمهم حتى جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ، سوى ما رتب في الفصل الثاني عشر والثالث عشر .

الفصل الرابع

اذا نائب من نواب الأجناس عين واحداً من رعية السلطان اخنط قنصل باحدى المراسي ، هذا الاخنط يكون هو عياله الساكنون بداره موقرين محترمين ، ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ، سوى ما اشترط في الفصل الثاني عشر والثالث عشر ، ولاكن لا يقدر ان يحمي احداً من رعية السلطان الا عياله فقط ، وله الحق ليكون عنده مخزني محمي ، وبس قنصلات من رعية هذه الايالة يتصرفون في وقت خدمتهم في الحقوق ، مثل الحقوق التي للاخنط قنصلات من رعية السلطان .

الفصل الخامس

الدولة المراكشية اعترفت للباشدورات والمنسطروس ونواب الأجناس بالخصوصية التي عندهم على مقتضى الشروط من اختيار الأناس لخدمتهم الخاصة أو لخدمة دولهم دون الاشياخ أو غيرهم من الخدام للدولة المراكشية مثل العسكر والمخازنية ، الا ما يحتاجون من المخازنية لحراستهم ، ولاكن لا يقدرّون يستخدمون حتى واحد من رعية مراكش عليه دعوى ، ومعلوم ان الدعاوي الشرعية المبدية قبل الحماية تتم امام المجالس التي بديت فيها ، ولا يجدون مانعاً في وفاء الحكومة ، نعم الولاة المراكشية يجب ان يخبروا حيناً بالحكم الصادر للكسيونس والقنصلات أو لاختطس قنصلات الذين كان منهم ذلك المحمي ، والمحميون الذين تنحوا من الحماية وعليهم دعوى مبدية قبل خروجهم من الحماية فدعواهم يكون الحكم فيها في المجلس الذي بدئت فيه ، ولا تعطى الحماية للأناس الذين عليهم دعوى جريمة قبل ان يحكم عليهم ولاة البلد ويوفى الحكم الواقع عليهم .

الفصل السادس

اهل المحمي داخلون في الحماية ايضاً ، وله التوقيير والاحترام في داره ، ومعلوم ان الأهل يشمل الزوجة والعيال والأقارب من صفار السن الساكنين تحت سقف داره ، والحماية لا تورث سوى استثناء واحد في شأن اهل بن شمول من حيث هو مقرر في وفق 1863 وبهذا الاستثناء لا تفتح الابواب ، نعم اذا حضرة السلطان انعمت باستثناء آخر فجميع الدول المجتمعين بالمجلس لهم الحق في طلب مثل ذلك .

الفصل السابع

نواب الأجناس يخبرون كتابة لوزير الأمـسـور الخارجية من حضرة السلطان حين يختارون متوظفاً ، ويدفعون في كل سنة للوزير المذكور تقييداً

اسمياً من الأناص المحميين عندهم او من المحميين الذين يحمون الأخنطس في أباله المغرب ، وهذا التقيد يوجه لولة البلد ، ولا يحسبون محمية سوى ما هو مذكور فيه .

الفصل الثامن

والأخنطس يمكنون في كل سنة لولة البلد الذي هم ساكنوه بها تقيداً مع طابعهم من الأناص المحميين عندهم ، والولة المراكشية يبعثونها لوزير الأمور البرانية ليطلع عليها ، وينظر هل هي غير موافقة مع الترتيب ليخبر نواب الأجناس المستقرين بطنجة ، والفسيال القنصلية يجب عليهم يخبرون في الحين بجميع التبديل الذي يقع في الأناص المحميين من قنصلاتهم .

الفصل التاسع

المتعلمون ، والفلاحة⁽¹⁾ والمتوظفون الآخرون من رعية مراكش الذين هم في خدمة كتاب العربية ، والترجمات المراكشيين ما لهم حماية ، وكذلك المتعلمون والخدام لرعية الأجناس ، لكن فولة المسلمين لا يقبضون متعلماً او خادماً لأحد في خدمة اللكسيون او القنصلات او رعية الأجناس ، او محمي ، دون اعلام لحاكم جنسه ، واذا يوجد احد من رعية هذه الأباله في خدمة احد من رعايا الأجناس قتلَ احدى او جرحه او هجم عليه فيقبض في الحين ، ويقبض الاعلام لنائب دبلمتك⁽¹⁾ او لقنصل جنسه عاجلاً .

الفصل العاشر

لا يقع تبديل في شيء من امر السماسرة مما هو مقرر في الشروط وفي وفق 1863 الا ما يترتب في شان الوظائف في الفصول التي ستاتي بعد .

(1) جمع مغربي عامي لكلمة فلاح ، اي الزراع

(1) اي للممثل الدبلوماسي

الفصل الحادي عشر

حقوق الاملاك العقارية لرعية الاجناس بالمغرب معروف ، وشراء هذه الاملاك يكون بتقديم اذن الدولة المراكشية ، ورسوم هذه الاملاك تكون مكتوبة بقوانين منقررة في شريعة البلد ، وجميع النوازل التي تقع في هذه الحقوق يحكم فيها على مقتضى شرع البلد ، ولهم رفعها لوزير الامور البرانية كما هو مقرر في الشروط

الفصل الثاني عشر

رعية الاجناس والمحميون الذين لهم الملكية في الارضين او يكونون اكثروها ، والسّماسرة الذين تكون عندهم الفلاحة يدفعون الزكاة والاعشار ، وفي كل سنة يدفعون لقونصوهم تقييداً صحيحاً بما يملكونه ، ويدفعون بيده ما يجب عليهم من الزكاة والاعشار والذي يشهد بالزور يؤدي ذعيرة مرتين من الاعشار الواجب عليه شرعاً في هذا الشيء الذي سكت عنه ، واذا وقع منه هذا مرة اخرى فتثنى له الذعيرة المذكورة ، والوجه والكيفية والتاريخ والقدر من هذه الزكاة والاعشار سيقع فيها ترتيب مخصوص بين نواب الاجناس ووزير الخارجية للحضرة الشريفة

الفصل الثالث عشر

رعية الاجناس والمحميون والسّماسرة الذين عندهم بهائم الحمل فيؤدون ما وجب في الأبواب ، والقدر وكيفية قبض هذا الواجب تكون واحدة لرعية الاجناس ورعية السلطان ويكون في ذلك ترتيب مخصوص بين نواب الاجناس بطنجة ووزير الامور البرانية للحضرة الشريفة ، وهذا القدر لا يزداد فيه الا باتفاق جديد مع نواب الاجناس .

الفصل الرابع عشر

لا يقبل توسط الترجمات وكتاب العربية والمخازنية الذين هم لبعض اللكسيونس والقونصوات في امور الناس الذين لم يستحقوا الحماية من اللكسيونس والقونصوات الا اذا جلبوا بيدهم رسماً بخط يد نواب الأجناس او القونصوات

الفصل الخامس عشر

جميع الرعية المراكشية الذين اخذوا النطرلزي (1) من الأجناس ورجعوا للمغرب واجب عليهم بعد مدة من استقرارهم فيه قدر المدة التي احتاجوها شرعاً للحاق هذا النطرلزي ان يختاروا اما ان يدخلوا تاماً تحت حكم شريعة الأيالة ، او يلزم عليهم الخروج من المغرب ، الا اذا ثبت ان هذا النطرلزي لحقه باذن الدولة المراكشية والنطرلزي الذي لحقوه الرعية المراكشية الى الآن على مقتضى الشرائع الجارية في كل بلد يبقى مستحفظاً في كل وجه من غير نقص

الفصل السادس عشر

حتى حماية خارجة عن القانون او بوجه التوسط لا تعطى في المستقبل ، والولاية المراكشية لا يعرفون ابدأ حماية اخرى من اي وجه كان دون هذه الحماية الخاصة التي اتفق عليها في هذا الوفق ، ولكن اجراء حق حماية كنستدينير وهي الحماية المعتادة تستحفظ في صورة واحدة لتكون جزاء لبعض الخدمات العظيمة الصادرة من مراكشي لاحدى دول الأجناس او لأسباب غريبة الوقوع ، وكيفية هذه الخدمة ونية جزائهم بالحماية يتقدم الاعلام بها لوزير الامور الخارجية بطنجة ليكنه عند الاحتياج ان يعرض مراعاته ، والفصان

(1) اي شهادات التجنيس

المتمم تستحفظه الدولة التي وقعت لها الخدمة ، وعدد هؤلاء المحميين لا يمكن ان يجاوز اثني عشر لكل جنس ، وهذا العدد المعين هو الأعلى ، الا اذا لحقوا قبولا من الحضرة الشريفة ، وحالة المحميين الذين عندهم الحماية على مقتضى العوائد التي اصلحت في هذا الفصل يكون من دون نقص من عدد المحميين من هذا الصنف الكائن الآن لهم ولعيالهم على السواء ، مثل الحالة المقررة للمحميين الآخرين .

الفصل السابع عشر

دولة المغرب اعترفت لجميع الاجناس التي نوابها حاضرون في هذا المجلس ليجري لهم جميع التفضيل الذي ينعم به لجنس من الاجناس .

الفصل الثامن عشر

وهذا الوفق سيثبت ، والتثبيتات يتبدلون بطنجة في مدة عن قريب يمكن ان يكون وبرضى مستثنى من الاجناس المتفقة ترتيبه يجري من يوم ختمه بمدير ولثبوت ذلك المفوضون المذكورون وضعوا خطوط يدهم في هذا الوفق وطبعوه بطابعهم وجعلوا ثلاث عشرة نسخة .

وحرر بمدير في 3 يليه عام 1880 الموافق 24 من رجب عام 1297

C O N V E N T I O N

SA MAJESTE L'EMPEREUR D'ALLEMAGNE, ROI de Prusse
SA MAJESTE L'EMPEREUR D'AUTRICHE, Roi de Hongrie SA
MAJESTE Le ROI des Belges SA MAJESTE Le ROI de Danemark
SA MAJESTE Le ROI D'Espagne ; SON EXCELLENCE Le Président des
Etats-Unis d'Amérique SON EXCELLENCE Le Président de la Répu-
blique Française SA MAJESTE la REINE du Royaume Uni de la
Grande Bretagne et d'Irlande ; SA MAJESTE LE ROI d'Italie S. M.
Le SULTAN du MAROC, puis S. M. Le ROI des PAYS-BAS ; SA MA-
JESTE Le ROI de Portugal et des Algarves ; SA MAJESTE Le ROI De
SUEDE et de NORVEGE

Ayant reconnu la nécessité d'établir sur des bases fixes et
uniformes l'exercice du droit de protection au Maroc, et de régler
certaines questions qui s'y rattachent, ont nommé pour leurs pléni-
potentiaires à la Conférence qui s'est réunie à cet effet à Madrid,
savoir

SA MAJESTE L'EMPEREUR, ROI DE PRUSSE, Monsieur le
Comte EBERHARDT de SOLMS-SONNEWALDE, Commandeur de
première classe de son Ordre de l'Aigle Rouge avec feuilles de
Chêne, Chevalier de la Croix de Fer, etc..., etc..., son Envoyé Extraor-
dinaire et Ministre Plénipotentiaire près SA MAJESTE Catholique.

SA MAJESTE L'EMPEREUR D'AUTRICHE, ROI DE HONGRIE,
Monsieur le Comte EMMANUEL Ludolf, son Conseiller intime et actuel,
Grand-Croix de l'Ordre impérial de Léopold, Chevalier de première
classe de l'Ordre de la Couronne de Fer, etc..., etc..., son Envoyé
Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près SA MAJESTE Catho-
lique.

SA MAJESTE LE ROI DES BELGES, Monsieur EDOUARD
ANSPACH, Officier de son Ordre de Léopold, etc..., etc..., son Envoyé
Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près SA MAJESTE Catho-
lique ;

SA MAJESTE LE ROI D'ESPAGNE, Don ANTONIO CANOVAS DEL CASTILLO, Chevalier de l'Ordre insigne de la Toison d'Or, etc..., etc..., Président de son Conseil des Ministres

SON EXCELLENCE LE PRESIDENT DES ETATS-UNIS D'AMERIQUE, Monsieur le Général LUCIUS FAIRCHILD, Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire des Etats-Unis près SA MAJESTE Catholique

SON EXCELLENCE LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE, Monsieur le Vice-amiral JAURES, Sénateur, Commandeur de la Légion d'Honneur, etc..., etc..., Ambassadeur de la République Française près SA MAJESTE Catholique

SA MAJESTE LA REINE DU ROYAUME UNI DE LA GRANDE BRETAGNE ET D'IRLANDE, l'Honorable LIONEL SACKVILLE WEST, son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près SA MAJESTE Catholique lequel est également autorisé à représenter SA MAJESTE LE ROI DE DANEMARK.

SA MAJESTE LE ROI D'ITALIE, Monsieur le Comte JOSEPH GREPPI, Grand-Officier de l'Ordre des S.S. Maurice et Lazare, de celui de la Couronne d'Italie, etc..., etc..., son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près SA MAJESTE Catholique

SA MAJESTE LE SULTAN DU MAROC, le Taleb SID MOHAMMED VARGAS, son Ministre des Affaires Etrangères et Ambassadeur Extraordinaire

Sa MAJESTE LE ROI DES PAYS-BAS, Monsieur le Jonkheer Maurice de Helderwier, Commandeur de l'Ordre Royal du Lion Néerlandais Chevalier de l'Ordre de la Couronne de Chêne de Luxembourg, etc..., etc..., son Ministre Résident près SA MAJESTE Catholique.

SA MAJESTE LE ROI DE PORTUGAL ET DES ALGARVES, Monsieur le Comte de CASAL RIBEIRO, Pair du Royaume, Grand-Croix de l'Ordre du Christ, etc..., etc..., son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près SA MAJESTE Catholique ;

SA MAJESTE LE ROI DE SUEDE ET DE NORVEGE, Monsieur HENRI AKERMAN, Commandeur de première classe de l'Ordre de Wasa etc..., etc..., son Ministre Résident près SA MAJESTE Catholique

Lesquels, en vertu de leur pleins pouvoirs, reconnus en bonne et due forme, ont arrêté les dispositions suivantes

ARTICLE PREMIER

Les conditions dans lesquelles la protection peut être accordée sont celles qui sont stipulées dans les Traités britannique et espagnol avec le Gouvernement marocain et dans la Convention survenue entre ce Gouvernement, la France et d'autres Puissances en 1863, sauf les modifications qui y sont apportées par la présente Convention.

ARTICLE 2

Les Représentants étrangers Chefs de Mission, pourront choisir leurs interprètes et employés parmi les sujets marocains ou autres.

Ces protégés ne seront soumis à aucun droit, impôt ou taxe quelconque, en dehors de ce qui est stipulé aux articles 12 et 13.

ARTICLE 3

Les Consuls, Vice-Consuls ou Agents consulaires Chefs de poste qui résident dans les Etats du Sultan du Maroc, ne pourront choisir qu'un interprète, un soldat et deux domestiques parmi les sujets du Sultan, à moins qu'ils n'aient besoin d'un secrétaire indigène.

Ces protégés ne seront soumis non plus à aucun droit, impôt ou taxe quelconque, en dehors de ce qui est stipulé aux articles 12 et 13.

ARTICLE 4

Si un Représentant nomme un sujet du Sultan à un poste d'Agent consulaire dans une ville de la côte, cet Agent sera respecté et honoré, ainsi que sa famille habitant sous le même toit, laquelle, comme lui-même, ne sera soumise à aucun droit, impôt ou taxe quelconque en dehors de ce qui est stipulé aux articles 12 et 13 mais il n'aura pas le droit de protéger d'autres sujets du Sultan en dehors de sa famille.

Il pourra, toutefois, pour l'exercice de ses fonctions, avoir un soldat protégé.

Les Gérants des Vice-Consulats, sujets du Sultan, jouiront pendant l'exercice de leurs fonctions, des mêmes droits que les Agents consulaires sujets du Sultan.

ARTICLE 5

Le Gouvernement marocain reconnaît aux Ministres, Chargés d'Affaires et autres Représentants le droit, qui leur est accordé par les Traités, de choisir les personnes qu'ils emploient, soit à leur service personnel, soit à celui de leurs Gouvernements, à moins toutefois que ce ne soient des Cheiks ou autres employés du Gouvernement marocain, tels que les soldats de ligne ou de cavalerie, en dehors des Maghaznias préposés à leur garde. De même ils ne pourront employer aucun sujet marocain sous le coup de poursuites.

Il reste entendu que les procès civils engagés avant la protection se termineront devant les Tribunaux qui en auront entamé la procédure. L'exécution de la sentence ne rencontrera pas d'empêchement. Toutefois, l'Autorité locale marocaine aura soin de communiquer immédiatement la sentence rendue à la Légation, Consulat ou Agence consulaire dont relève le protégé.

Quant aux ex-protégés qui auraient un procès commencé avant que la protection eût cessé pour eux, leur affaire sera jugée par le Tribunal qui en était saisi.

Le droit de protection ne pourra être exercé à l'égard des personnes poursuivies pour un délit ou un crime avant qu'elles n'aient été jugées par les Autorités du pays, et qu'elles n'aient, s'il y a lieu accompli leur peine.

ARTICLE 6

La protection s'étend sur la famille du protégé. Sa demeure est respectée.

Il est entendu que la famille ne se compose que de la femme, des enfants et des parents mineurs qui habitent sous le même toit.

La protection n'est pas héréditaire. Une seule exception, déjà établie par la Convention de 1863, et qui ne saurait créer un précédent, est maintenue en faveur de la famille Benchimol.

Cependant, si le Sultan du Maroc accordait une autre exception, chacune des Puissances contractantes aurait le droit de réclamer une concession semblable.

ARTICLE 7

Les Représentants étrangers informeront par écrit le Ministre des Affaires Etrangères du Sultan du choix qu'ils auront fait d'un employé.

Ils communiqueront chaque année au dit Ministre une liste nominative des personnes qu'ils protègent ou qui sont protégés par leurs Agents dans les Etats du Sultan du Maroc.

Cette liste sera transmise aux Autorité locales, qui ne considéreront comme protégés que ceux qui y sont inscrits.

ARTICLE 8

Les Agents consulaires remettront chaque année à l'Autorité du pays qu'ils habitent une liste, revêtue de leur sceau, des person-

nes qu'ils protègent. Cette Autorité la transmettra au Ministre des Affaires Etrangères, afin que, si elle n'est pas conforme aux Règlements, les Représentants à Tanger en soient informés.

L'Officier consulaire sera tenu d'annoncer immédiatement les changements survenus dans le personnel protégé de son Consulat.

ARTICLE 9

Les domestiques, fermiers et autres employés indigènes des secrétaires et interprètes indigènes ne jouissent pas de la protection. Il en est de même pour les employés ou domestiques marocains des sujets étrangers.

Toutefois, les Autorités locales ne pourront arrêter un employé ou domestique d'un fonctionnaire indigène au service d'une Légation ou d'un Consulat, ou d'un sujet ou protégé étranger, sans en avoir prévenu l'Autorité dont il dépend.

Si un sujet marocain au service d'un sujet étranger venait à tuer quelqu'un, à le blesser ou à violer son domicile, il serait immédiatement arrêté, mais l'Autorité diplomatique ou consulaire sous laquelle il est placé serait avertie sans retard.

ARTICLE 10

Il n'est rien changé à la situation des censaux telle qu'elle a été établie par les Traités et par la Convention de 1863, sauf ce qui est stipulé, relativement aux impôts, dans les articles suivants.

ARTICLE 11

Le droit de propriété au Maroc est reconnu pour tous les étrangers.

L'achat de propriétés devra être effectué avec le consentement préalable du Gouvernement, et les titres de ces propriétés seront soumis aux formes prescrites par les lois du pays.

Toute question qui pourrait surgir sur ce droit sera décidée d'après ces mêmes lois, avec l'appel au Ministre des Affaires Etrangères stipulé dans les Traités.

ARTICLE 12

Les étrangers et les protégés propriétaires ou locataires de terrains cultivés, ainsi que les censaux adonnés à l'agriculture, paieront l'impôt agricole. Ils remettront chaque année à leur Consul la note exacte de ce qu'ils possèdent, en acquittant entre ses mains le montant de l'impôt.

Celui qui fera une fausse déclaration paiera, à titre d'amende, le double de l'impôt qu'il aurait dû régulièrement verser pour les biens non déclarés. En cas de récidive cette amende sera doublée.

La nature, le mode, la date et la quotité de cet impôt seront l'objet d'un règlement spécial entre les représentants des Puissances et le Ministre des Affaires Etrangères de SA MAJESTE Shériffienne.

ARTICLE 13

Les étrangers, les protégés et les censaux propriétaires de bêtes de somme paieront la taxe dite des portes. La quotité et le mode de perception de cette taxe, commune aux étrangers et aux indigènes, seront également l'objet d'un règlement spécial entre les représentants des Puissances et le Ministre des Affaires Etrangères de SA MAJESTE Shériffienne.

La dite taxe ne pourra être augmentée sans un nouvel accord avec les Représentants des Puissances.

ARTICLE 14

La médiation des interprètes, secrétaires indigènes ou soldats des différentes Légations ou Consuls, lorsqu'il s'agira de personnes

non placées sous la protection de la Légation ou du Consulat, ne sera admise qu'autant qu'ils seront porteurs d'un document signé par le Chef de Mission ou par l'Autorité consulaire.

ARTICLE 15

Tout sujet marocain naturalisé à l'étranger, qui reviendra au Maroc, devra, après un temps de séjour égal à celui qui lui aura été régulièrement nécessaire pour obtenir la naturalisation, opter entre sa soumission entière aux lois de l'Empire et l'obligation de quitter le Maroc, à moins qu'il ne soit constaté que la naturalisation étrangère a été obtenue avec l'assentiment du Gouvernement Marocain.

La naturalisation étrangère acquise jusqu'à ce jour par des sujets marocains suivant les règles établies par les lois de chaque pays, leur est maintenue, pour tous ses effets, sans restriction aucune.

ARTICLE 16

Aucune protection irrégulière ni officieuse ne pourra être accordée à l'avenir. Les Autorités marocaines ne reconnaîtront jamais d'autres protections, quelle que soit leur nature, que celles qui sont expressément arrêtées dans cette Convention.

Cependant, l'exercice du droit consuetudinaire de protection sera réservé aux seuls cas où il s'agirait de récompenser des services signalés rendus par un marocain à une Puissance étrangère ou pour d'autres motifs tout-à-fait exceptionnels. La nature des services et l'intention de les récompenser par la protection seront préalablement notifiées au Ministre des Affaires Etrangères à Tanger, afin qu'il puisse au besoin présenter ses observations la résolution définitive restera néanmoins réservée au Gouvernement auquel le service aura été rendu. Le nombre de ces protégés ne pourra dépasser celui de douze par Puissance, qui reste fixé comme maximum, à moins d'obtenir l'assentiment du Sultan.

La situation des protégés qui ont obtenu la protection en vertu de la coutume désormais réglée par la présente disposition sera, sans limitation du nombre pour les protégés actuels de cette catégorie, identique pour ceux et pour leurs familles, à celle qui est établie pour les autres protégés.

ARTICLE 17

Le droit au traitement de la Nation la plus favorisée est reconnu par le Maroc à toutes les Puissances représentées à la Conférence de Madrid.

ARTICLE 18

La présente Convention sera ratifiée. Les ratifications seront échangées à Tanger dans le plus bref délai possible.

Par consentement exceptionnel des Hautes Parties contractantes, les dispositions de la présente Convention entreront en vigueur à partir du jour de la signature à Madrid.

En foi de quoi les Plénipotentiaires respectifs ont signé la présente Convention, et y ont apposé le sceau de leurs armes.

Fait à Madrid, en treize exemplaires, le trois Juillet mil huit cent quatre-vingt.

(L. S.)	Signé	Gr. E. SOLMS.
(L. S.)		E. LUDOLF.
(L. S.)		ANSPACH.
(L. S.)		A. CANOVAS DEL CASTILLO.
(L. S.)		LUCIUS FAIRCHILD.
(L. S.)		J A U R E S.
(L. S.)		L. S. SACKVILLE WEST.
(L. S.)		G. GREPPI.
(L. S.)		MOHAMMED VARGAS.
(L. S.)		HELDEWIER.
(L. S.)		CASAL RIBEIRO.
(L. S.)	:	AKERMAN.

فهرس

صحيفة

5	الحماية القنصلية (تعريفها)
6	نشأتها
7	ظهورها بالمغرب
9	المعاهدة المغربية السويدية لسنة 1763
10	المعاهدة المغربية الفرنسية لسنة 1767
12	المعاهدة المغربية الدنماركية لسنة 1767
13	المعاهدة المغربية البرتغالية لسنة 1773
13	المعاهدة المغربية البريطانية لسنة 1856
15	المعاهدة المغربية الاسبانية لسنة 1860
16	الاتفاقية المغربية الاسبانية لسنة 1861
17	التسوية المغربية الفرنسية لسنة 1863
29	الحماية القنصلية : إضرارها بهيبة الدولة وإفقارها لبيت المال
34	لماذا التسابق إلى الحماية القنصلية ؟
41	الحماية القنصلية والتناول على العقار
44	الحماية القنصلية والفوضى القضائية
47	الحماية القنصلية تعرقل تطور المغرب
49	موقف الأمة والحكومة من الحماية القنصلية
51	نفاد الصبر
58	المحاولات الأولى لاعادة النظر في قضية الحماية القنصلية
64	تحليل مذكرة 10 مارس 1877

صحيفة

68	مذاكرات طنجة
77	الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بمدريد
89	فرنسا تبحث عن حلفاء
91	الدول تعين ممثليها في المؤتمر
94	افتتاح المؤتمر
103	مقررات المؤتمر
107	وثائق الحماية القنصلية ومؤتمر مدريد
114	وبعد
117	بييليو كرافيا
123	أصول الحماية الدبلوماسية والقنصلية وبعض الامتيازات (وثائق)

